

جامعة أبو بكر بلقايد  
تلمسان – الجزائر



المجلد ٣ العدد ٢ ديسمبر ٢٠٢٠

مخبر البحث

النقود و المؤسسات المالية في المغرب العربي  
MIFMA

مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية



ISSN: 2602-7089

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

North African Review Of Applied Finance and Economics NARAFE

مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية

Vol: 3, N°: 2, December 2020



Abou Bakr Belkaid University of Tlemcen

Algeria

Vol 3, N° 2 , December 2020

The research laboratory

Money and Financial Institutions in the Arab Maghreb

(MIFMA)

North African Review of Applied Finance and Economics  
( NARAFE )



ISSN : 2602-7089

Faculty of Economics Sciences, Business and Management Sciences

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير  
مخبر البحث

النقود و المؤسسات المالية في المغرب العربي

*MIFMA*



مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية

*North African Review of Applied Finance and Economics*

*NARAFE*

---

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في مجال التمويل والاقتصاد

---

المجلد 3، العدد 2

ديسمبر 2020

## مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية

مجلة علمية سداسية يصدرها مخبر البحث MIFMA ، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

## الرئيس الشرفي للمجلة:

أ.د. بوشريط كبير

## مدير المجلة:

أ.د. بن بوزيان مُجّد

## رئيس التحرير:

د. شبيبي عبد الرحيم

## هيئة التحرير:

د. سنوسي بريكسي إيمان

د. حجيلة أسماء

## الهيئة العلمية:

جامعة تلمسان	أ. د. جناس مصطفى	جامعة تلمسان	أ.د. بن بوزيان مُجّد
جامعة تلمسان	أ. د. يحي بويقات عبد الكرم	جامعة النيل مصر	أ.د. حسان أ. علي
جامعة سعيدة	أ.د. صوار يوسف	جامعة فرنسا	أ.د. عريف صلاح الدين
المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان	د. شنيبي موسى	جامعة المهديّة تونس	د. حاج عمور ثرية
جامعة تلمسان	د. بزواية مُجّد	جامعة فاس المغرب	أ.د. عبد اللاوي عمر
جامعة معسكر	د. تشيكو فوزي	جامعة سطيف	أ.د. صالح صلاح
جامعة تلمسان	د. بن لدغم فتحي	الجامعة المتعددة التخصصات، الجديدة	أ.د. بوسدرّة فوزي
المركز الجامعي مغنية تلمسان	د. شبيبي عبد الرحيم	ENCG طنجة، المغرب	أ. د. الطاهري بونس
جامعة تلمسان	د. غربي ناصر صلاح الدين	جامعة المنار، تونس	د. عميرة بوزيد
جامعة تلمسان	د. عياد سيدي مُجّد	جامعة تلمسان	أ. د. بن حبيب عبد الرزاق
المركز الجامعي البيض	د. بن علال بلقاسم	جامعة تلمسان	أ. د. بلمقدم مصطفى
جامعة بجاية	د. بوخزر نصيرة	جامعة تلمسان	أ. د. بولجة عبد الناصر
جامعة تلمسان	د. بن عمر عبد الحق	جامعة تلمسان	أ. د. كرزايي عبد اللطيف
جامعة تلمسان	د. بن عاتق عمر	جامعة تلمسان	أ. د. طاوولي مصطفى كمال
المركز الجامعي مغنية تلمسان	د. شكوري سيدي مُجّد	جامعة تلمسان	أ.د. مناقر نور الدين
المركز الجامعي عين تيموشنت	د. جديدن لحسن	جامعة وهران	أ. د. دريال عبد القادر
جامعة مستغانم	د. رمضاني مُجّد	جامعة تلمسان	أ.د. بوهنة علي
جامعة سيدي بلعباس، الجزائر	د. بن سعيد مُجّد	جامعة ورقلة	أ. د. سليمان ناصر
المركز الجامعي البيض	د. حفيط إلياس	جامعة وهران	أ. د. بن باير حبيب
جامعة تلمسان	د. برودي نعيمة	جامعة مستغانم	أ. د. يوسف رشيد
جامعة تلمسان	د. بن خالد نوال	جامعة قسنطينة	أ. د. بوعشة مبارك
جامعة تلمسان	د. زيرار سمية	جامعة وهران	أ. د. سالم عبد العزيز
المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان	د. بوري صراح	جامعة تلمسان	أ. د. بظاهر سمير
جامعة تلمسان	د. كرزايي دنيا	جامعة تلمسان	أ. د. مليكي سمير بماء الدين
جامعة تلمسان	د. عوار عائشة	جامعة تلمسان	د. بلهاشم الهادي

المراسلات والاشتراك إلى: أعضاء هيئة التحرير، مخبر البحث MIFMA، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 13000، الجزائر

الهاتف/الفاكس: 043.21.66.66

e-mail : [narafe@mail.univ-tlemcen.dz](mailto:narafe@mail.univ-tlemcen.dz)

## مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية

تقوم مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية بنشر المقالات الأصلية ذات المصداقية والجودة العالية في مجال التمويل والاقتصاد الخاصة بشمال إفريقيا. تستقبل المجلة الأبحاث التجريبية في مجالات التجارة الدولية والمالية، السياسات النقدية والجبائية، الأسواق المالية والأزمات، سوق رأس المال، النمو الاقتصادي والتنمية، إدارة الأعمال والاقتصاد القياسي المالي. وتستهدف هذه المجلة مختلف الفئات من أكاديميين، مؤسسات بحثية، طلاب وصانعي السياسات. كما تهدف المجلة إلى إقامة ونشر التواصل بين الباحثين من ثقافات متعددة، لأننا مقتنعون جدا بأن العلم والبحث هما أفضل الطرق لبناء الجسور بين الحضارات.

### دليل المؤلفين:

- إرسال المقال إلى المجلة يعني أن العمل ليس محميا بحقوق الطبع والنشر أو قد تم نشره في مجلة أخرى. وينبغي للمؤلف أن يضمن موافقة جميع المؤلفين المشاركين في المقال قبل تقديمه. وبمجرد قبولها، لا يجوز نشرها في مجلة أخرى دون موافقة أصحاب حقوق الطبع والنشر. تتم كتابة الأوراق البحثية بإحدى اللغات التالية: الإنجليزية، الفرنسية واللغة العربية.

- استعمال برنامج Word في الكتابة مع خط Traditionl Arabic بحجم 14 بالنسبة للمقالات باللغة العربية و خط Times New Roman بحجم 12 بالنسبة للمقالات باللغتين الفرنسية والانجليزية.

تكون المساهمات مختصرة بدقة ومنهجية، بحيث لا تتجاوز الأوراق والدراسات المقدمة خمسة وعشرون صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية.

- يكون المقال مصحوبا بملخص بلغة المقال لا يتجاوز 200 كلمة، يذكر فيه باختصار الغرض من البحث، والنتائج الرئيسية، وملخص بلغة أخرى يكون باللغة الانجليزية بالنسبة للمقالات المحررة باللغتين العربية والفرنسية. مباشرة بعد الملخص يضع كحد أقصى 6 كلمات مفتاحية يليه تصنيف (Jel classification)، ولمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع التالي:

<https://www.aeaweb.org/jel/guide/jel.php>

- في صفحة العنوان يجب تدوين الأسماء الكاملة للمؤلفين والانتماءات الأكاديمية و / أو غيرها من الانتماءات المهنية، العنوان الكامل، رقم الهاتف، رقم الفاكس وعنوان البريد الإلكتروني للمؤلفين خاصة المؤلف المعني باستقبال المراسلات من الناشر، كما يجب على المؤلفين إبلاغ الناشر عند حدوث أي تغيير في العنوان.

- تقسيم المقال إلى أقسام محددة ومرقمة بوضوح، و يجب ترقيم الأقسام الفرعية كما يلي: 1.1 (1.1.1، 1.1.1، 2.1.1، ...)، 1.2 وما إلى ذلك. كما يجب أن يظهر كل عنوان في سطر منفصل خاص به.

- يرجى التأكد من أن كل إشارة مذكورة في النص موجودة أيضا في قائمة المراجع والعكس صحيح، و يجب أن ترتب المراجع كاملة ترتيبا أبجديا.

- يتم إرسال البحوث والرسائل التحريرية إلى البريد الإلكتروني التالي:

[narafe@mail.univ-tlemcen.dz](mailto:narafe@mail.univ-tlemcen.dz)

18-01	<p>واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية على ضوء الإصلاحات المصرفية</p> <p><b>The reality of electronic banking in Algerian banks during Banking reforms</b></p> <p>بن خالدي نوال ، بن يوب لطيفة ، بن أحمد دحو رشيدة</p>
43 -19	<p>أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2018.</p> <p><b>The Impact of Central Bank Independence on the Effectiveness of Monetary Policy in Algeria: An Empirical Study for the Period 1990-2018</b></p> <p>شبيبي عبد الرحيم ، فار الذهب عبد المجيد ، بلحاج أحمد</p>
65-44	<p>الدور التمويلي للصكوك الإسلامية -قراءة في تجارب بعض الدول والإشارة إلى حالة الجزائر-</p> <p><b>The financing role of Islamic sukuk - A reading of the experiences of some countries and a reference to the case of - Algeria</b></p> <p>فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، نوفل سمالي</p>
86 -66	<p>البطاقات البنكية كوسيلة دفع إلكتروني حديثة في النظام المصرفي الجزائري</p> <p><b>Bank cards as a modern electronic payment method in the Algerian banking system</b></p> <p>سليم لعقون ، عمر بولحبيب</p>
107-87	<p>تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر و أثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM</p> <p><b>Evaluating the performance of monetary policy in Algeria and its impact on economic growth. An Empirical study using the vector error correction model (VECM)</b></p> <p>بن عزة إكرام ، العياطي جهيدة</p>
126-108	<p>الصيرفة الشاملة كآلية لتأهيل البنوك الجزائرية- الواقع والآفاق-</p> <p><b>Universal banking as a mechanism for qualifying Algerian banks - Reality and Prospects-</b></p> <p>سعيد خديجة</p>
144-127	<p>دور حوكمة الشركات في رفع أداء البنوك</p> <p><b>The role of corporate governance in raising the performance of banks</b></p> <p>مناد علي، بن منصور نجيم</p>

واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية على ضوء الإصلاحات المصرفية

## The reality of electronic banking in Algerian banks during Banking reforms

د. بن خالدي نوال<sup>1</sup>، د. بن يوب لطيفة<sup>2</sup>، د. بن أحمد دحو رشيدة<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، nbenkhaldi@yahoo.fr

<sup>2</sup> جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، latifasanaa@yahoo.fr

<sup>3</sup> جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، rachidadaho46@gmail.com

### ملخص:

شهدت الساحة المصرفية توسعاً كبيراً في التكنولوجيا البنكية أبرز مظاهرها انتشار الصيرفة الإلكترونية التي تعد اتجاهًا حديثاً ومختلفاً عن الصيرفة التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة.

و تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الصيرفة الإلكترونية التي أتاحت للمصارف خدمات متطورة استطاعت من خلالها تخفيض التكاليف والسرعة في الأداء و الفعالية، ومعرفة مدى تطبيق البنوك الجزائرية لهذه التقنية الجديدة و بالتالي إعتمادها لوسائل الدفع الإلكتروني. و قد تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها أن هذه الوسائل في الجزائر لم ترقى لحد الآن إلى المستوى المطلوب ولا زالت تمشي بخطى متناقلة نتيجة لوجود عدة عقبات سواء مادية أو إقتصادية أو حتى قانونية.

كلمات مفتاحية: الصيرفة الإلكترونية، البنوك العمومية، الخدمات المصرفية، المقاصة الإلكترونية، البنوك الإلكترونية.

تصنيفات JEL : G21، O55

### Abstract:

The banking field has seen a great expansion of banking technology especially for electronic banking, which is a modern trend and different from traditional banking due to its many advantages.

This work aims to study electronic banking which has provided banks with advanced services in order to reduce their costs, speed of performance and efficiency, and to learn how Algerian banks apply this new technology and therefore their adoption of electronic payment methods.

A number of results have been achieved, the most important of which is to affirm that these means have not yet reached the required level in Algeria and are still evolving at a slow pace due to the existence of several financial, economic and legal obstacles.

**Keywords:** Electronic banking, Public banks, Banking Services, electronic clearing, Electronic banks.

**JEL Classification Codes:** G21, O55.

المؤلف المراسل: بن خالدي نوال: nbenkhaldi@yahoo.fr

## 1. مقدمة:

يشهد العالم منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي تغيرات واسعة النطاق، وذلك نتيجة التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات و تكنولوجيا الاتصال و التي انعكست على كافة نواحي الحياة وقطاعاتها المختلفة بما فيها قطاع البنوك التي أصبحت تعمل في بيئة أكثر تنافسية، و نتيجة لاستفادة البنوك من تلك التكنولوجيا أصبحت الصيرفة الإلكترونية فرصة لزيادة ربحية و حصة البنك السوقية باستخدام المزيد من أدوات و مجالات الصيرفة الإلكترونية.

فقد أشارت الاتجاهات الحديثة إلى تفضيل العملاء للخدمة الذاتية لإدارة أنشطتهم المالية، و بالتالي فان المصارف التي لا تتوافر لديها التكنولوجيا الكافية و المتطورة التي تمكنها من تطوير إستراتيجية قائمة على الخدمة الذاتية للعميل ستواجه بلا شك نتائج سلبية تنعكس على بقائها و استمرارها في السوق المصرفي.

فقد استطاعت الصيرفة الإلكترونية والتي تشكل بدورها أحد إفرازات الاقتصاد الرقمي أن تفرض حضورا متعاظما لأهمية في هذا الوقت إلى جانب تقنية المعلومات التي ساهمت بشكل كبير في تطويرها وأضححت بذلك اتجاها حديثا ومختلف عن الأعمال المصرفية التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة. وفي هذا الصدد ونظرا لأهمية ما قدمته الصيرفة الإلكترونية للاقتصاد تعمل المصارف الجزائرية على تطوير أنظمتها المصرفية من خلال عدة إصلاحات من شأنها عصنة النظام المصرفي الجزائري و الارتقاء به لأعلى المستويات.

## الإشكالية :

بناء على ما سبق ذكره، يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية في ظل إصلاح المنظومة المصرفية؟

## 2. واقع المنظومة البنكية الجزائرية بعد الإصلاحات:

لقد شهدت المنظومة المصرفية توسعا ملحوظا في الفترة الأخيرة خاصة بعد الإصلاحات المتتالية التي مستها في شتى المجالات، التشريعية منها و التنظيمية و يمكن الحديث عن واقع المنظومة البنكية من خلال الجوانب التالية: (قدي، 27-29 أفريل 2009)

### 1.2 واقع البيئة القانونية:

لقد نتج عن إصلاح البيئة القانونية المصرفية بفضل القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض و الذي يعتبر نقطة تحول في مسار العمل البنكي في الجزائر ما يلي:

- ✓ كرسست استقلالية السلطة النقدية بتحريرها من وصاية وزارة المالية و تمكينها من بلورة و إدارة السياسة النقدية بما يتوافق و القواعد الكلاسيكية النقدية.
- ✓ وضح القواعد المحددة لعلاقة الخزينة العمومية و النظام البنكي و ذلك بعد إبعاد تأثير الخزينة على بنك الجزائر لاعتبارات موازنة و التمييز بين العمليات الميزانية و العمليات المصرفية.
- ✓ أصبح هنالك مساواة في منح القروض و التمويلات لمؤسسات القطاع العام و الخاص و فقا لقواعد المتاجرة و الجدوى الاقتصادية.
- ✓ أصبح هناك فصل بين دور الدولة كمالك لرأسمال البنوك العمومية و بين ضروريات التسيير وفق قواعد السوق، بما يفسح المجال لتكوين البنوك الخاصة وفتح فروع للبنوك الأجنبية و هو ما يعزز المنافسة بين البنوك.
- ✓ أصبح هناك لجنة مصرفية تقوم بدور مراقبة و متابعة تنفيذ المعايير المصرفية.
- ✓ حددت القواعد الإحترازية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية.

### 2.2 واقع المنتجات البنكية

عملت هيئات الإشراف البنكي و على رأسها بنك الجزائر على تنمية و تطوير بعض المنتجات المالية بما يستجيب لتزايد الطلب عليها هي:

❖ الاهتمام بالقرض العقاري

حيث كان القرض العقاري و إلى غاية 1999 يرتكز على مؤسسة واحدة و هي صندوق التوفير و الاحتياط إلا أنه و منذ 2000 ظهر أن الائتمان العقاري يمثل مساحة كبيرة من سوق الائتمان و ذلك من خلال : (قدي، 27-29 أبريل 2009)

- ✓ زيادة عدد المؤسسات المتدخلة في السوق.
- ✓ الإدماج التدريجي للإئتمان البنكي في الآلية المؤسسية لمساعدة و دعم الإسكان.
- ✓ الشروع في عمليات توريق القروض العقارية بعد صدور القانون 06-05 المتعلق بتوريق القروض.

### ❖ بروز الائتمان الإيجاري

منذ صدور الأمر 96-09 بدا هذا النشاط في النمو من خلال ظهور 06 مؤسسات مالية متخصصة في هذا النوع من النشاط فضلا عن البنوك الأخرى التي تمارسه كنشاط ضمن باقي أنشطتها.

### ❖ نمو القروض الموجهة للعائلات للإستهلاك و التجهيز

تم فتح قطاع جديد للعمل المصرفي و هو منح القروض الموجهة للعائلات قصد تمويل مقتنياتهم الإستهلاكية و التجهيزية بشكل أصبح فيه تنافس كبير بين البنوك في منح هذا النوع من القروض .

### 3.2 واقع أنظمة الدفع في الجزائر:

عمل بنك الجزائر بعد تشخيص الوضع النقدي و المصرفي في الجزائر على استحداث و تطوير أنظمة دفع تتماشى مع تلك السائدة في العالم، و ذلك بإنشاء نظامين للدفع بين المصارف، الأول هو نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل و الثاني نظام للدفع خاص بالمبالغ الصغيرة ، و هذا من أجل ضمان تحويل الأموال بصفة فعالة آمنة مضمونة و بسرعة و كل هذا من أجل تحقيق الأهداف التالية: (قدي، 27-29 أبريل 2009)

- ✓ تقليص آجال الدفع .
- ✓ تشجيع و تنمية و سائل الدفع الإلكترونية .
- ✓ تخفيض تكلفة تسيير المدفوعات و تكلفة السيولة الموجودة في حسابات التسوية في المصارف.

✓ دعم فعالية أمن المبادلات .

✓ دعم فعالية السياسة النقدية .

### ❖ نظام الدفع الإجمالي الفوري المبالغ الكبيرة و المدفوعات المستعجلة (ARTS)

قصد تحقيق الأهداف السابقة الذكر وضع بنك الجزائر هيكلًا يسمح بمعالجة العمليات بين البنوك و السوق المالية و ذلك بتأسيس نظام ARTS (Algeria Real Time Settlements) الذي دخل في العمل منذ 2006، و يعمل باستمرار و بشكل فوري كل يوم من الثامنة صباحًا إلى الخامسة مساءً، و يتكفل هذا النظام أيضًا بتسوية الأرصدة التي تصبها غرف المقاصة التقليدية الآلية إلى الزوال بفعال نمو و تطور نظام المقاصة الإلكترونية. ( التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، صفحة 87)

### ❖ نظام المقاصة الإلكتروني للمدفوعات صغيرة الحجم (ATCI)

فيما يتعلق بنظام المقاصة الإلكتروني للمدفوعات صغيرة الحجم فهو يعمل بشكل آلي للشبكات و السندات و التحويلات و البطاقات و الإقتطاعات الآلية، و هو مكمل للنظام الأول (ARTS) و لقد قام هذا النظام منذ دخوله حيز التطبيق في ماي 2006 بعمليات واسعة. ( التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2010، صفحة 92)

أخيرًا و على الرغم من أن حجم عمليات الدفع المعالجة من خلال نظام ATCI قد سجل إرتفاع مهم إلا أنه بقي قليلًا و ذلك إذا ما قورن مع حجم العمليات المعالجة في أنظمة الدفع في الدول المماثلة.

### 3. النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية:

#### 1.3 ماهية الصيرفة الالكترونية :

##### 1.1.3 مفهومها:

المقصود بالصيرفة الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف. وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرًا للتنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في منزله أو في مكتبه، وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان. (غردة، صفحة 4)

فالصيرفة الإلكترونية هي تقديم الخدمات باستعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، أي من خلال الانترنت و الموزعات الآلية و الشبكات الخاصة و الهاتف النقال و الثابت و الحاسب الشخصي، فهي تتيح الخدمة المصرفية عن بعد و خلال 24 ساعة و كل أيام الأسبوع و بسرعة فائقة و بتكلفة اقل وبدون التقاء مكاني بين المصرف و العميل. (بركان، 2011، صفحة 252)

ويمكن تعريفها أيضا على أنها: "كافة الأنشطة والعمليات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية مثل الهاتف والحاسوب وأجهزة الصراف الآلي والإنترنت والتلفزيون الرقمي وغيرها، وذلك من قبل المصارف أو المؤسسات التي تتعاطى التحويلات النقدية إلكترونياً". (العبدلات، 2008، صفحة 28)

### 2.1.3 دوافع ظهور الصيرفة الإلكترونية:

إن ظهور الصيرفة الإلكترونية كان نتيجة تفاعل عدة عناصر منها: (الزرقان، 2012، الصفحات 56-57)

- ✓ ثورة الاتصالات و المعلومات التي أدت إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي و المالي و منه التطلع إلى تقديم خدمات مصرفية و مالية متطورة و متنوعة اعتمادا على ما أنتجته التكنولوجيا و ثورة المعلومات.
- ✓ التجارة الإلكترونية التي تتم باستخدام الوسائل الإلكترونية و خاصة الانترنت و التي أصبحت تتميز بخصائص عديدة تميزها عن التجارة التقليدية التي اعتادت هذه المؤسسات المالية التعامل في ظلها ومعها مما جعل التطوير الواعي لاستراتيجيات و أساليب عمل البنوك ضرورة خدمية و ليس ترفا أو هدرا للأموال.
- ✓ وجود منافسة شديدة بين البنوك بعضها البعض ومع غيرها من المؤسسات المالية هذه المنافسة التي أصبحت لا تقتصر على الاقتصاديات الوطنية بل اكتسبت أبعادا دولية في ظل تحرير التجارة العالمية.

- ✓ تزايد دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين و شركات الأوراق المالية و منافستها للبنوك، حيث أصبحت العديد من هذه المؤسسات يقدم مجموعة الخدمات وثيقة الصلة بعمل البنوك.
- ✓ وجوب تطوير الأداء بصفة مستمرة سواء للبنوك و غيرها من المؤسسات المالية لرفع مستوى الكفاءة التشغيلية لتقديم أفضل خدمة لعملائها، و خاصة أن الكثير من العملاء أصبحوا يطلبون خدمة ريفية المستوى بتكلفة تنافسية، مستفيدين من المنافسة المتزايدة بين المؤسسات.
- ✓ دخول العديد من المؤسسات التجارية و الاقتصادية سوق الأعمال المصرفية و من أهم الأمثلة في ذلك قيام بعض المحلات الكبيرة بتقديم خدمة لعملائها في صورة كوبون يستخدم عند التسوق فيها وبالتالي تقل الحاجة للتعامل مع البنوك.

### 3.1.3 متطلبات الصيرفة الالكترونية:

هناك عدة متطلبات أساسية يجب توافرها لعمل الصيرفة الالكترونية، تتمثل فيما يلي: (فهد، 2011، الصفحات 9-10)

#### ❖ البنية التحتية التقنية:

تعد البنية التحتية التقنية في مقدمة متطلبات الصيرفة الالكترونية وبالعموم أية مشروعات تقنية ، و البنى التحتية التقنية للصيرفة الالكترونية ليست ولا يمكن أن تكون معزولة عن بنى الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية لأي بلد ، ذلك إن الصيرفة الالكترونية تحي في بيئة الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية، والمتطلب الرئيس لضمان أعمال الكترونية ناجحة وضمان دخول آمن وسلس لعصر المعلومات ، يتمثل بالاتصالات ، وبقدر كفاءة البنى التحتية ، وسلامة سياسات السوق الاتصالي وتحديد السياسات السعريه لمقابل خدمات الربط بالانترنت ، فلا تحي الشبكة وأعمالها دون تزايد أعداد المشتركين الذي يعوقهم كلفة الاتصالات وهذه المسألة ربما تمثل أهم تحد أمام أعمال الصيرفة الالكترونية.

### ❖ الكوادر البشرية الكفوءة:

إذ أن توفر الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على أداء الأنماط الجديدة من العمل القائم على التقنية الحديثة يعد من المتطلبات الضرورية لضمان التحول نحو الصيرفة الإلكترونية ، وذلك الأمر يتطلب التواصل التاهيلي والتدريبي للكوادر في مختلف الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والاستشارية و الإدارية.

### ❖ التفاعل مع المستجدات التقنية:

إن مواكبة التطورات التقنية الحديثة يعد من المتطلبات الهامة لبناء الصيرفة الإلكترونية وتميزها ، فالجمود وانتظار الآخرين لا يتفق مع النقاط فرص التميز ، ويلاحظ أن المصارف العربية لا تتجه دائما نحو الريادية في اقتحام الجديد ، إنها تنتظر أداء الآخرين ، وربما يكون المبرر الخشية على أموال المساهمين واجتياز المخاطر ، وهو أمر هام وضروري ، لكنه ليس مانعا من الريادية ، وبنفس القدر لا تعني الريادية في اقتحام الجديد التسرع في التعامل مع المستجدات ، لكنها حتما تتطلب السرعة في انجاز ذلك.

### ❖ التقييم المستمر:

تتطلب الاستمرارية في أداء الصيرفة الإلكترونية التقييم الموضوعي والمستمر لفاعلية أداء أدائها الإلكترونية، بالاستعانة بالجهات والكوادر المتخصصة، لمعرفة سلامة أداءها والوقوف على الصعوبات التي تواجه عملها ، واتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة للحد منها.

## 2.3 الخطوات الأولى للصيرفة الإلكترونية في الجزائر

### 1.2.3 نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS

بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي في إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور، من أجل تحديث و عصرنه الجهاز المصرفي الجزائري، لاسيما من حيث أنظمة الدفع، هذا النظام هو نظام التسوية الإجمالية الفوري، (RTGS).

نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة و على الفور بدون تأجيل و على أساس إجمالي، كما يعرف أيضا أنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة و يوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف.

### 2.2.3 الشبكة النقدية ما بين المصارف:

#### ❖ الشركة النقدية ما بين المصارف SATIM:

في مجال الاهتمام بتقنية المعلومات وضرورة وجود هيئة تشرف على تطوير وتسيير نظام نقدي بين البنوك منخفض التكلفة، من خلال تقاسم التكاليف بين أعضاء الهيئة، فضلا عن تنظيم وتحديث أنشطة البنوك وإصلاحها من خلال ترقية أداء الخدمات ذات الصلة بتحديث وسائل الدفع وإصدار النقود الإلكترونية، تمثلت في إنشاء شبكة نقدية إلكترونية ما بين المصارف في 25 مارس 1995 برأسمال قدره 257 مليون دج، كشركة يساهم فيها 8 بنوك تجارية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي والبنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك البركة الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي . (www.satim-dz.com)

#### ❖ مركز معالجة النقدية ما بين المصارف:

إن شركة SATIM تشرف على مركز المعالجة النقدية بين المصارف و تعمل على ربط مراكز التوزيع على مختلف المؤسسات المشاركة لوظيفة السحب، حيث يتولى هذا المركز ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة بواسطة خطوط عبر الشبكة الوطنية و مركز للاعتراض على البطاقات الضائعة أو المزورة. فعملية السحب تتم بطلب ترخيص يوجه إلى مركز الترخيص بالوكالة الذي يقبل أو يرفض الطلب، و في حالة القبول يراقب المركز السقف المسموح به أسبوعيا لكل زبون، كما أن السحب الذي يتم بالبطاقة لا يمكن الرجوع فيه بعد ذلك وعلى الساعة الصفر يقوم المركز بمعالجة كل الصفقات التي قامت في ذلك اليوم وتنظمها حسب كل مصرف موجود في الشبكة بين المركز و جميع المصارف المشاركة وتسجل

العمليات لدى جميع المصارف ويتم إجراء عملية المقاصة في مركز الصكوك البريدية التي لها كل حسابات المصارف. (فضيلة، 2010، الصفحات 145-146)

### 3.2.3 شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية AEBS

إن أحد أهم أوجه الصيرفة الإلكترونية هي الصيرفة على الخط، و في إطار سعي الجزائر لتبني مشروع الصيرفة الإلكترونية عملت على إيجاد هذا النوع من الخدمة في السوق المالي الجزائري لكن قدرات المصارف الجزائرية لم تسمح بذلك، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مؤسسة تساعد المصارف الجزائرية على تقديم هذا النوع من الخدمات فكانت "الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية".

نتجت هذه الشركة عن اتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية "DIAGRAMEDI" الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية و أمن تبادل البيانات المالية، و ثلاث مؤسسات جزائرية هي: MAGACT MULTIMEDIA و SOFT ANGINERING ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST لتتأسس شركة مختلطة سميت الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية تقدم هذه الشركة خدماتها المتعلقة بالمصارف عن بعد و تسيير و أمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك و المؤسسات المالية باختلاف أصناف زبائنها(مؤسسات كبرى، مجموعات شركات ، تجار ، مهنيين،خواص...) بتقديم تشكيلة من الخدمات بدرجة عالية من الأمن و سلامة في أداء العمليات. أنشئت هذه الشركة في جانفي 2004 في البداية ركزت على عمليات تطوير و تدعيم موجهة جهودها بصفة رئيسية نحو عصنة الخدمات البنكية و أنظمة الدفع الإلكترونية. (فضيلة، 2010، صفحة 153)

### 3.3 الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة في البنوك الجزائرية:

#### 1.3.3 خدمة المقاصة الإلكترونية:

هي المقاصة الآلية للدفعات النقدية المتعلقة بجميع وسائل الدفع المعروفة والمتداولة، وترتكز على مبدأين: (الحمد، 2007، صفحة 149)

✓ عدم الاستخدام المادي لوسائل الدفع.

✓ التبادل الآلي للمعطيات الإلكترونية المتعلقة بالعمليات.

ومن بين أهم أهداف نظام المقاصة الالكترونية ما يلي:

✓ تخفيض آجال تغطية القيم.

✓ تأمين المبادلات.

✓ تسهيل الإجراءات وتخفيض مخاطر الأخطاء.

✓ التسيير الأمثل لخزينة البنك.

### 2.3.3 الصيرفة الالكترونية من خلال الصرافات الآلية، بطاقات الائتمان، الهاتف المحمول والهاتف

المصرفي:

#### ❖ الصيرفة الالكترونية من خلال جهاز الصراف الآلي (A.T.M)

وهو أكثر الخدمات الإلكترونية انتشاراً، وقد ظهرت أجهزة الصراف الآلي في الثمانينات كبديل لموظفي الصرافة في الفروع المصرفية وذلك بهدف تقليل المعاملات داخل البنك، فهي تعتمد على وجود أجهزة مخصصة لزبائن من أجل قيامهم بمختلف المعاملات المالية آلياً دون اللجوء إلى مقر البنك، وتعتمد هذه الأجهزة على شبكة من الاتصالات تربط فروع البنك الواحد في حالة قيامها بخدمة أي عميل من أي بنك. وهناك نوعان من الأجهزة: الموزعات الآلية النقدية DAB والشبابيك الآلية البنكية DAB.

ويمكن تعريف آلة الصراف الآلي على أنها، تلك الأجهزة التي يمكن نشرها بالأماكن المختلفة سواء بالجدار أو بشكل مستقل، وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف، ويقوم العميل باستخدام البطاقات البلاستيكية أو البطاقات الذكية للحصول على خدمات متنوعة كالسحب النقدي، والإيداع النقدي وغيرها. ولقد أصبحت هذه الأجهزة ومنذ بدء تشغيلها من المستلزمات اليومية في تنفيذ العمليات المصرفية الحديثة. (العبدلات، 2008، صفحة 30)

#### ❖ بطاقات الائتمان

يطلق على بطاقة الائتمان مسميات عديدة منها: بطاقة الاعتماد وبطاقة الدفع البلاستيكية، ولكن التسمية الأكثر شيوعاً هي بطاقة الائتمان، تقوم هذه البطاقة على مبدأ الدفع المسبق (prépaiement) وبالتالي فهي عبارة عن وسيلة لتخزين النقد أي أنها بمثابة حافظة نقد

الالكترونية.وهي كذلك أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات،تصدرها مؤسسة مالية لشخص طبيعي أو اعتباري من اجل سحب النقود أو من اجل شراء سلعة وخدمات مع التزامه بالسداد وبالشراء والقواعد المحددة في العقد المبرم بينهما. (الحمد، 2007، صفحة 58)

#### ❖ الصيرفة عبر الهاتف المحمول

إن انتشار الهواتف النقالة أدى إلى تطور الخدمات التي يمكن أن تقدمها بسرعة فائقة ، خاصة منها المصرفية والخدمات المصرفية التي تتاح من خلال الهاتف المحمول وتشبه الخدمات التي تقدم عبر الهاتف الثابت ، ولكنها تمتاز عنها بأنها تكون عبر بيانات ونص مكتوب ، فتقوم هذه القناة بتزويد الزبون بالخدمة المصرفية في أي مكان وفي أي وقت من خلال استخدام العميل لرقمه السري الذي يتيح له الدخول إلى حسابه والاستفادة من الخدمات التالية:

- ✓ الاستعلام عن الأرصدة.
- ✓ الإطلاع على عروض المصارف الأخرى.
- ✓ الاستشارات والنصائح بشأن القروض والتسهيلات.
- ✓ تحويل الأرصدة من حساب إلى آخر، الاستعلام عن أسعار العملات و الفوائد.

#### ❖ خدمة الهاتف المصرف

هي كناية عن آلية اتصال عن طريق الهاتف يصل بواسطتها العميل إلى المعلومات التي يوفرها البرنامج كخدمة الرصيد وأسعار العملات، حيث يرد عليهم نظام آليا بعد اتصال العميل برقم محدد، لكنه لا يستطيع الوصول إلى البيانات إلا بإدخال رقمه السري ليتمكن من التعامل مع حسابه أو الخدمات التي يسمح بها البرنامج، تستمر هذه الخدمة يوميا ولمدة 24 ساعة، وتعتمد على شبكة تربط فروع البنك الواحد ككل والاتصال بفروع البنك يكون برقم موحد بينهما. (سفر، 2006، صفحة 155)

### 3.3.3 الصيرفة المنزلية والصيرفة عبر الانترنت، وخدمات نقاط البيع الالكترونية:

### ❖ الصيرفة المنزلية:

وتمثل تلك الخدمات المصرفية التي تتم من خلال الحاسوب الشخصي المتواجد بالمنزل، أو مقر العمل أو في أي مكان آخر يتواجد به العميل، ويتصل بحاسوب المصرف فيتمكن من خلاله العميل الحصول على خدمات تقريبا نفسها التي يحصل عليها من خلال الهاتف المحمول . (الشحات، 2007، صفحة 50)

### ❖ الصيرفة عبر الانترنت:

تعد بنوك الإنترنت الأعم و الأشمل والأيسر، والأكثر أهمية في مجال قنوات توزيع الخدمات المصرفية الإلكترونية، وذلك بفضل اتساع شبكة الإنترنت وزيادة اليومية لعدد مستخدميها. (العبدلات، 2008، صفحة 32)

يستطيع العملاء من خلال موقع البنك على الانترنت، التعامل والاستعلام عن حساباتهم من أجهزتهم الشخصية في المنازل أو المتاجر أو المكاتب، وذلك بواسطة رقم سري خاص لكل منهم، حيث يزود المصرف دوريا (كل ساعة مثلا) عنوانه على الانترنت نسخا من البيانات لديه إذ يمكن العميل من التعامل مع المعلومات الخاصة به أولا بأول، ومن ثم التصرف بها على أنها آخر معلومة، مع علمه بإمكان تجدد وتطور هذه المعلومات عند نسخ بيانات أخرى عند الساعة التالية. وكل ذلك مؤمن بحيث يستحيل الوصول إلى أي معلومة أو الدخول إلى حساب أي عميل، إلا بواسطة كلمة السر الخاصة به. (سفر، 2006، صفحة 155)

### ❖ خدمات نقاط البيع الالكترونية :

هي تقنية تجيز للزبون الدفع الالكتروني فور حصوله على السلع والخدمات مقابل خصم كلفة جميع المشتريات مباشرة من حسابه المصرفي. (البارودي، 2012، صفحة 285)

#### 4. التحديات التي تواجه تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف البنوك لنقل العديد من التقنيات المصرفية الحديثة والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة التي جاءت بها الثورة الرقمية، إلا أن هناك العديد من التحديات والصعوبات يمكن إدراجها كالتالي: (البارودي، 2012، صفحة 285)

- ✓ ضعف البنية التحتية اللازمة لإقامة مثل هذه المشاريع ( كالتقص في الشبكة العالمية للمعلومات **Internet**، وكذلك نقصها وضعفها مابين البنوك).
- ✓ نقص التشريعات الضرورية لتسهيل انتشار الأعمال الإلكترونية ، وخصوصًا المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية.
- ✓ عدم ثقة الزبون بوسائل الدفع الحديثة كالبطاقات الائتمانية ، فمازالت المفاهيم التقليدية مرسخة (النقود الورقية هي وسيلة الدفع الرئيسية والأكثر أمانا بالنسبة له).
- ✓ غياب البحث والتطوير لتوظيف هذه التقنية.
- ✓ ضعف التكوين القاعدي للأطر البشرية ذات الكفاءة ، بالرغم من توفر الكفاءات والموارد البشرية اللازمة، إلا أنها تعاني من قلة مردوديتها وضعف فاعليتها وانعدام روح المبادرة والإبداع فيها.
- ✓ ويرجع كذلك عدم إقبال الأفراد على التعامل المصرفي عبر الإنترنت أيضا إلى نقص الإعلام والاتصال فالشعب الجزائري عموما لا يملك ثقافة تكنولوجية متطورة، فهو يفضل دائما التعامل الشخصي مع البنك.

#### 4. خاتمة:

أدى النمو المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى آثار كبيرة على المصارف، إما من ناحية أشكال المصارف أو شكل خدماتها، لذا أصبح من الضروري تطوير الأساليب المصرفية لكي لا تبقى المصارف بعيدة عن المتغيرات الجديدة في ظل نمو الأسواق والمصارف الشاملة والتكتلات الاقتصادية. وبالتالي وجب على البنوك الجزائرية حتى لا تخرج من المنافسة العالمية، مسايرة التطورات الحاصلة في مجال المعاملات المالية الإلكترونية وذلك بتبنيها الصيرفة الإلكترونية التي جاءت بوسائل إلكترونية متطورة.

ونظرا لأهمية ما قدمته الصيرفة الإلكترونية للاقتصاد و نظرا لمحاولة الجزائر النهوض باقتصادها من حالة الركود المزمنة و تسريع و تنشيط حركته رأّت الجزائر ضرورة تطوير نظامها المصرفي و مواكبة كل ما

هو جديد فبادرت بإصلاحات عديدة لتهيئته إلى هذا الحدث لكن لم يكتب لها النجاح لحد الآن حيث كل إصلاح جاء بأفكار معظمها لم ترى النور بسبب التماطل في تطبيق القوانين و احترامها و سوء التسيير، و كذلك بسبب عدم انتشار ثقافة التعامل بالصيرفة الالكترونية في الجزائر . و عليه و حتى تستطيع البنوك الجزائرية تجاوز تلك العقبات التي حالت دون تحقيق النتائج المرجوة من التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية لا بد من إتباع الإجراءات التالية:

- بناء نظم تشريعية و تنظيمية تحكم الصيرفة الإلكترونية مع دعم البيئة اللازمة لها بإدخال تعديلات على التشريعات القائمة.
- إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر يجب أن يقوم بواسطة إطارات مختصة في التكنولوجيا الإلكترونية ، وخاصة الإعلام الآلي بكل توابعه و لهذا يجب أن تكون هناك قواعد تكوينية في هذا المجال.
- بما أن العميل البنكي هو أهم طرف و ثقته تعتبر أساس هذه المعاملات، فإنه يجب التفكير في قوانين تحميه لتفادي شعوره بعدم الأمان في التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية .
- القيام بحملة إعلامية مركزة على المستوى الوطني للتوعية بأهمية الصيرفة الالكترونية والمزايا التي تقدمها من أجل تحفيز الأفراد والمؤسسات على تبنيها.
- تطوير العمل المصرفي الجزائري بما يتوافق مع متطلبات الصيرفة الإلكترونية و خاصة طرق الدفع الإلكتروني المختلفة.

## 5. قائمة المراجع:

### المؤلفات:

- احمد سفر، (2006)، العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب.

- ثريا عبد الرحيم الخرجي، و شرين بدري البارودي، (2012)، اقتصاد المعرفة الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان الأردن.
- وسيم مُجد الحداد، شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، صالح طاهر الزرقان، (2012)، الخدمات المصرفية الإلكترونية، دار السيرة للنشر و التوزيع، عمان الأردن.
- ناظم مُجد نوري الشمري ، عبد الفتاح زهير العبدلات، ( 2008)، المصرفة الإلكترونية: الادوات و التطبيقات و المعينات، دار وائل للنشر، الأردن.

#### الأطروحات:

- سيد الحمد زناقي، (2007). التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال ومدى فعالية البنوك الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
- فضيلة شيروف، (2010). اثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

#### المقالات:

- عبد الرحيم الشحات، (2007)، المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الالكترونية ، مجلة الباحث ( 02)، صفحة 50.
- نصر حمود مزنان فهد. (2011)، إمكانية التحول نحو المصرفة الالكترونية في البلدان العربية، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد، (العدد الرابع)، الصفحات 9 - 10.
- نور الدين اجليد، و امينة بركان. (جوان، 2011). المصرفة الالكترونية و المصارف الالكترونية، مجلة الباحث (10)، صفحة 252.

#### المدخلات:

- عبد الغني ربوح ، و نور الدين غردة، تطبيق أنظمة المصرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق. المؤتمر الدولي حول " إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر.
- عبد المجيد قدي، (27-29 أبريل 2009)، النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة، المؤتمر العملي الثالث حول " إدارة منظمات الأعمال، التحديات العالمية و المعاصرة"، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة الأردن.

مواقع الانترنت:

www.satim-dz.com ، تاريخ الاطلاع 28\_01\_2019

التقارير:

التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013

التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2010

أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة  
1990-2018.

**The Impact of Central Bank Independence on the Effectiveness of  
Monetary Policy in Algeria: An Empirical Study for the Period  
1990-2018**

د. شيببي عبد الرحيم<sup>1</sup>، فار الذهب عبد المجيد<sup>2</sup>، بلحاج أحمد<sup>3</sup>

<sup>1</sup>المركز الجامعي مغنية. [chibirahim@yahoo.fr](mailto:chibirahim@yahoo.fr)

<sup>2</sup>المركز الجامعي مغنية. [madjid.123.fares@gmail.com](mailto:madjid.123.fares@gmail.com)

<sup>3</sup>المركز الجامعي مغنية. [belhadj.ahmed@gmail.com](mailto:belhadj.ahmed@gmail.com)

**الملخص:**

تعالج هذه الدراسة إشكالية استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، وتحاول تفسير هذا الأثر من خلال دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2018، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL). وخلصت هذه الدراسة إلى أن استقلالية بنك الجزائر معاملة مهمة لفعالية السياسة النقدية في الجزائر، حيث أن النتائج بينت أن استقلالية بنك الجزائر تؤثر سلبا على مؤشر استهداف التضخم، بسبب تحقيق معدلات تضخم أقل. كما أن للبيئة المؤسساتية تأثير إيجابي على فعالية السياسة النقدية، لأنها تؤثر في تدخلات السلطة التنفيذية وفي كفاءة السوق المالي ودائرة القرض وفي استقلالية محافظ البنك المركزي. كما أنه كلما ارتفع معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي زادت معدلات التضخم المحقق، أي أن لهذا المعدل تأثير سلبي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، إضافة إلى أن لرصيد موازنة الحكومة تأثير سلبي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** البنك المركزي، السياسة النقدية، استقلالية البنك المركزي.

تصنيف :jel E31, E52, E58

**Abstract:**

we are addressing in this study the problem of the independence of the central bank and its effect on the effectiveness of monetary policy, and we try to explain this effect by studying the case of Algeria during 1990-2018, using the methodology of the autoregressive distributed lag (ARDL), and we've determined that the independence of the Bank of Algeria is an important factor in the monetary policy in Algeria, where the results of the study showed that the independence of the Bank of Algeria negatively affects the inflation targeting index, because of achieving lower inflation rates, while the

institutional environment has an positive effect on the effectiveness of the monetary policy, as it affects the interventions of the executive authority, the efficiency of the financial market and the loan circle, and the independence of the governor, it also, the higher the growth rate of GDP per capita, the higher the inflation rate achieved, that is, this rate has a negative effect on the effectiveness of the monetary policy in Algeria, in addition, the government's budget balance has a negative effect on the effectiveness of the monetary policy in Algeria.

**Keywords:** the central bank, the monetary policy, the independence of the central bank.

*JEL classification:* E31, E52, E58

المؤلف المراسل: شبيبي عبد الرحيم. [chibirahim@yahoo.fr](mailto:chibirahim@yahoo.fr)

#### مقدمة:

اكتسب مفهوم استقلالية البنك المركزي والعلاقة المؤسسية بين البنك المركزي والحكومة اهتماما كبيرا خلال العقود الأخيرة، مع التسارع الديناميكي من قبل الحكومات لتفويض السياسة النقدية إلى البنوك المركزية، حيث عرف العالم في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي الكثير من التطورات والتحويلات خاصة في المجال المالي والنقدي من خلال إعطاء قدر كبير من الاهتمام لدراسة فعالية وكفاءة السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الدول المتقدمة خاصة.

تهدف هذه الورقة إلى تناول موضوع ساخن في سياق الاقتصادات الديناميكية والديمقراطيات الحديثة، وهو استقلالية البنك المركزي المتعلقة باستراتيجية السياسة النقدية المعتمدة، وكذلك تأثيرها على الأداء الجيد للاقتصاد. إن استقلالية البنك المركزي (CBI) هي ركيزة لفعالية السياسة النقدية، وتوفر فرضية مؤسسة موثوقة وغير ميسية. بعبارة أخرى، يمكن ربط مستوى مرتفع من استقلالية البنك المركزي بمستوى أصغر من الفساد والتدخل السياسي، لذلك فإن للبنك المركزي هامش مناورة مناسب، مما يزيد من الاستقرار المالي. تم قياس استقلالية البنك المركزي بأشكال مختلفة بعد التوقيع على معاهدة ماستريخت في عام 1992، لكن المبادرين هم Cukierman و GMT، الذين قدموا المؤشرات الأساسية. يمثل قياس استقلالية البنك المركزي بشكل قانوني (بحكم القانون) وغير رسمي (بحكم الواقع) مسعى معقداً في سياق اجتماعي واقتصادي ديناميكي ومتقلب. هدف هذه الورقة هو حساب

CBI بدءًا من مؤشرات CUK و GMT، تبدأ هذه الدراسة من فرضية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي واستقلالية البنك المركزي من ناحية، وبين التضخم واستقلالية البنك المركزي من ناحية أخرى. أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية غير مهمة بين الاستقلال والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك حقيقة أن الارتباط السلبي بين التضخم و CBI ليس صحيحًا بشكل عام. وفقًا لذلك، كما تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات، فقد أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكنًا مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 المعدل والمتمم بالأمر 03-11، والذين ظهر فيهما مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها واتجاهاتها وأهدافها والإشراف عليها وتقييمها، مع منح استقلالية البنك المركزي في إدارتها. ومما سبق، فالإشكالية المطروحة في هذه الورقة البحثية هي:

• إلى أي مدى تؤثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال

### الفترة 1990-2018؟

وللاجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذا العمل إلى خمسة أقسام: القسم الأول خصصناه لعرض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة باستقلالية البنك المركزي. فحين تضمن القسم الثاني عرضًا لبعض الدراسات السابقة و الأدبيات التطبيقية لموضوع البحث. هذا و تم تخصيص القسم الثالث لقياس مؤشر استقلالية البنك المركزي للجزائر. القسم الرابع تضمن شرحًا لمتغيرات نموذج الدراسة، أما القسم الخامس فتضمن نتائج الدراسة القياسية و تحليلها.

### 1. مفهوم استقلالية البنوك المركزية.

لم تترك قاعدة الذهب في ما مضى أي مجال أمام السلطات النقدية أو الحكومية للتدخل في عملية الإصدار النقدي، ولم تكن حينها قد تولدت بعد إشكالية الاستقلالية والتبعية، ولكن بعد هجر قاعدة الذهب وانتهاء مفعول اتفاقية بريتن وودز في مطلع سبعينات القرن الماضي، ظهرت إلى الوجود أنظمة نقدية تتيح للدول الحرية في الإصدار النقدي وتخفيض عملائها حيث أن بعض الدول النامية جعلت من بنوكها المركزية عبارة عن وحدة إدارية تابعة إلى وزارة المالية، وتؤدي الوظائف التي ترسم لها على عكس الدول المتقدمة التي كانت تبرر

تدخلاتها في أوقات الحروب والأزمات، فبدأت تظهر للعيان إشكالية استقلالية البنوك المركزية ومساوئ وتأثيرات التدخل الحكومي على سلطة البنوك المركزية.<sup>1</sup>

وهناك عدة تعريفات لاستقلالية البنوك المركزية، نذكر منها ما يلي:

(1) هي أن يكون البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية له الحرية المطلقة في توجيه واستخدام السياسة

النقدية تجاه هدف أسمى يتمثل في تحقيق مصلحة المواطنين، وتحقيق هذا الهدف يتطلب:

✓ ألا يكون في الدولة التي ينتمي إليها البنك المركزي أي مظهر أو شكل من أشكال التحكم المالي بمعنى أن تكون لدى البنك المركزي حرية مطلقة في إدارة سياسته النقدية ولا توجد أية عوائق أو قيود تحد من هذه الحرية، أو بمعنى آخر يجب أن يكون اقتراض القطاع الحكومي أو الجهاز المصرفي معدوماً أو ضئيلاً حيث يتطلب ذلك توفّر الحكومة على وعاء واسع للإيرادات إضافة إلى عدم اعتمادها على أرباح البنوك التي تمتلكها أو تشارك في ملكيتها.

✓ أن تتسم الأسواق المالية المحلية بالعمق بالشكل الذي يمكنها من استيعاب طرح صكوك الديون العامة أو الخاصة.

✓ أن يكون حجم الدين العام محتملاً، كما يجب أن يكون هذا الدين قيداً لا موجب له على السياسة النقدية.

(2) ينصرف مفهوم الاستقلالية إلى عدم تبعية البنك المركزي إلى أي من فروع الحكم الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية) ويعمل على صياغة السياسة النقدية وفقاً لوجهات نظره التي تملئها عليه المصالح الاقتصادية القومية لدولته، وعادة ما يكون البنك المركزي مسؤولاً مباشراً أمام السلطة التشريعية.<sup>2</sup>

(3) يقصد بالاستقلالية إبعاد وعزل البنك المركزي عن أي ضغط يصدر من الحكومة أو أي مؤسسة أخرى باعتباره يمثل السلطة المسؤولة عن السياسة النقدية، الأمر الذي يمكننا من تصميم وتنفيذ سياسة نقدية فعالة في مكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار أي تحديد الأهداف واختيار الأدوات بغية تحقيق الأهداف المسطرة مع ضرورة الحفاظ على قدر كبير من التنسيق والانسجام بين أهداف السياسة النقدية وأهداف السياسة المالية.<sup>3</sup>

(4) تتمثل استقلالية البنك المركزي في منحه الاستقلال الكامل لإدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل الغالي (2015)، "السياسات النقدية في البنوك المركزية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 101-102.

<sup>2</sup> عبد الحسين جليل الغالي، مرجع سابق، ص 102.

<sup>3</sup> صديقي مليكة (2013)، مداخلة بعنوان: "السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية-حالة الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول السياسة الاقتصادية في الجزائر -محاولة للتقييم-، ص 78.

في وضع وتنفيذ السياسة النقدية من ناحية أخرى، ويعتبر هذا المفهوم الأكثر ارتباطاً بممارسة البنوك المركزية لوظائفها في الوقت الحالي.<sup>4</sup>

(5) ويذكر رئيس البنز بنك schesinger (1993) بأن استقلالية البنك المركزي تعني:

✓ استقلالية التعليمات والأوامر عن الحكومة والبرلمان "استقلالية مؤسسية".

✓ إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل والحرية السياسية والاقتصادية في استخدام هذه الأدوات "استقلالية الأدوات".

✓ تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في آرائهم عن أي رأي خارج البنك المركزي "استقلالية الخصية".<sup>5</sup>

(6) ويعرفها قاموس palgrave<sup>6</sup> بأنها تشير إلى حرية صانعي السياسة النقدية من التأثير السياسي والحكومي المباشر في إدارة السياسة النقدية.<sup>7</sup>

## 2. الدراسات السابقة:

### دراسة Lin, Hsin-Yi (2009):<sup>8</sup>

تهدف هذه المقالة لدراسة تأثير استقلالية البنك المركزي على التضخم، باستخدام طريق الانحدار الكمي، وتوصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة بين التضخم واستقلالية البنك المركزي يمكن أن تكون سلبية وإيجابية اعتماداً على مستوى التضخم: بالنسبة لـ 40٪ من البلدان التي لديها تضخم أقل فإن التأثيرات سلبية، بينما حوالي 60٪ من البلدان التي لديها تضخم أعلى فإن التأثيرات إيجابية، حيث ساعدت طريقة الانحدار الكمي على التحقيق الكامل في العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم.

<sup>4</sup> مريم ماطي (2009)، "استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية - حالة بنك الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، شعبة تحليل الاقتصادي، تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، ص 73.

<sup>5</sup> منصور زين (2004)، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات-، جامعة الشلف، ص 424-425.

<sup>6</sup> \* the new palgrave dictionary هو موسوعة مرجعية في الاقتصاد، الطبعة الثانية ثم تحريرها في 2008 تحت إشراف steven dulauf وlawrence E. Blume نشرتها palgrave Macmillan تحتوي على 8 مجلدات وبه أكثر من 7680 صفحة، نشرت الطبعة الأولى في عام 1987.

<sup>7</sup> Steven durlauf, lawrence E.Blume(2005), central bank independence, prepared for the new palgrave dictionary, [www.people.ucsc.edu](http://www.people.ucsc.edu), p 1.

<sup>8</sup> Lin, Hsin-Yi (2009), A Revisit of the Relation between Central Bank Independence and Inflation, MPRA Paper No. 30398.

**دراسة Ichiro IWASAKI and Akira UEGAKI (2015):<sup>9</sup>**

تهدف هذه الورقة إلى تقييم إصلاحات البنك المركزي في وسط وشرق أوروبا والدول السوفيتية السابقة من خلال التحليل المقارن بين دراسات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ودراسات الاقتصادات المتقدمة والنامية الأخرى التي فحصت تجريبياً تأثير استقلالية البنك المركزي على التضخم. وأشارت نتائج التحليل المقارن باستخدام ما مجموعه 282 تقديرات تم جمعها من الأدبيات الموجودة إلى أن الدراسات الانتقالية وغير الانتقالية قد حددت بنجاح علاقة سلبية بين استقلالية البنك المركزي والتضخم. علاوة على ذلك، اقترحت هذه الدراسة بعد تحليل الانحدار أن اختيار المقدر، نوع التضخم المتغير، درجة الحرية ومستوى الجودة للدراسة أثر بشدة على النتائج التجريبية المتعلقة بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتم التوصل أيضاً أنه لا يوجد فرق كبير بين نوعي الدراسات من حيث حجم التأثير والأهمية الإحصائية طالما أننا نتحكم في درجة الحرية ومستوى الجودة للدراسة، مما يعني أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع لديه ذلك تطورت بشكل كبير في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أن العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وتأثيره على إزالة التضخم يتم ملاحظتها بنفس الطريقة كما هو الحال في الاقتصادات غير الانتقالية.

**دراسة Ana Carolina Garriga (2016):<sup>10</sup>**

تقدم هذه الورقة مجموعة البيانات الأكثر شمولاً حول استقلالية البنك المركزي بحكم القانون المتاحة حتى الآن، وتحدد مجموعة البيانات الإصلاحات القانونية التي تؤثر على استقلالية البنك المركزي واتجاهها والسمات اللازمة لبناء مؤشر Cukierman، Webb، وNeyapty (CWN) في 182 دولة بين 1970 و2012. حيث تشمل مجموعات البيانات الأكثر استخداماً أقل من 100 دولة، وتغطي سنوات أقل. وترمز مجموعة البيانات هذه إلى وجود إصلاحات في 6764 مشاهدة، وتحسب مؤشر CWN لـ 5866 مشاهدة. هذه البيانات لا تسمح للباحثين فقط باختبار التفسيرات المتنافسة حول محددات وتأثيرات استقلالية البنك المركزي في كل من البلدان المتقدمة والنامية، ولكن تسمح أيضاً بدراسة المؤسسات السياسية أو الديمقراطية أو الاستجابات للأزمات (مثل Adam, Delis, and Kammas 2011، و Reenock، و Staton, and Radean 2013 و Rosas 2006). كما تُظهر هذه الورقة أن البيانات السابقة تقدم استنتاجات غير صحيحة أو غير مكتملة حول ديناميكيات إصلاح البنك المركزي في العالم. على سبيل المثال،

<sup>9</sup> Ichiro IWASAKI and Akira UEGAKI (2015), "Central Bank Independence and Inflation in Transition Economies: A Comparative Meta-Analysis with Developed and Developing Economies", RRC Working Paper Series No. 55.

<sup>10</sup>Ana Carolina Garriga (2016): Central Bank Independence in the World A New Dataset, International Interactions, DOI: 10.1080/03050629.2016.1188813.

يدحض تحليل البيانات العالمية " حقيقة أنه خلال الأربعين سنة المنتهية في عام 1989 لم يكن هناك إصلاحات في تشريع البنك المركزي" (Cukierman 2008: 724). وأخيراً، تظهر الانحدارات البسيطة أن الارتباطات بين استقلالية البنك المركزي والتضخم والبطالة والنمو حساسة جداً للعينة المستخدمة وقد يكون اختيار العينة قد أثر على تعميم النتائج السابقة بطريقة مهمة.

### دراسة Ould Henna Hadjer (2017):<sup>11</sup>

تدرس هذه المذكرة فعالية إجراءات السياسة النقدية الصادرة عن بنك الجزائر، حيث تهدف لتحليل مساهمة العناصر المختلفة في فعالية السياسة النقدية وبالتالي أداء البنك المركزي وتحليل فعالية السياسة النقدية لمعرفة ما إذا كانت قادرة على تحقيق الهدف النهائي المتمثل في استقرار الأسعار مع الاستناد إلى آليات نقلها المختلفة، إضافة إلى تحليل أداء البنك المركزي من خلال دراسة العلاقة بين معدل التضخم ومعدل الشفافية المحسوب من مؤشر الشفافية. وتوصلت هذه الدراسة لعدة نتائج، نلخصها كالآتي:

- وفقاً لنتائج الدراسة القياسية، فإن معدل التضخم ومعدل إعادة الخصم لهما تأثير على التضخم لفترة قصيرة فقط، وبالتالي فإن التدابير المتخذة في سياق السياسة النقدية في الجزائر يبطل فقط معدل التضخم على المدى القصير، حيث أن السياسة النقدية قد مكنت من خفض معدلات التضخم، ومع ذلك فإن الانحرافات عن الهدف لا تزال كبيرة، مما يفسر أن السياسة النقدية الجزائرية فعالة نسبياً.
- تتطلب السياسة النقدية الفعالة شروط معينة لتحقيق، مثل استقلالية البنك المركزي والشفافية وكفاءة النظام المصرفي والمالي.. إلخ. بعد دراسة العلاقة بين معدل التضخم ومؤشر الشفافية، تبين أنه لا توجد علاقة (ارتباط) كبيرة بين المتغيرين، مما يدل على أن عمل النظام النقدي والمالي في الجزائر بعيد عن أن يكون له علاقات تواصل على الرغم من وجود التزام رسمي للسلطات النقدية لتوجيه انتباه الجمهور إلى آليات تشغيل البنك المركزي، مما يؤكد على ضرورة سعي السلطات النقدية في الجزائر إلى تعزيز مؤشر الشفافية من خلال نشر جميع القرارات المتخذة على مستوى هذه السلطة من خلال القنوات الرسمية والتقارير المخصصة.

<sup>11</sup> OULD HENNIA Hadjer (2017), "Performance de la banque centrale et efficacité de la politique monétaire en Algérie 1990-2014", Thèse Pour l'obtention du diplôme de Doctorat « L.M.D », En Sciences Economiques, Option : Economie Monétaire et Financière, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université d'Oran 2.

**دراسة Donato Masciandaro and Davide Romelli (2018):<sup>12</sup>**

تستخدم هذه الورقة قاعدة بيانات جديدة وشاملة للتصميم المؤسسي للبنك المركزي لإعادة تقييم دور استقلالية هذه الإدارات العامة في التأثير على أداء الاقتصاد الكلي للبلدان، قبل وبعد الأزمة المالية العالمية. باستخدام المؤشرات الديناميكية الجديدة، يأخذ التحقيق التجريبي في الاعتبار تطور مستوى الاستقلال في 65 دولة خلال الفترة 1972-2014. بما يتجاوز الارتباط المعياري بين استقلالية البنك المركزي والتضخم، فإننا نؤكد أهمية استقلالية هؤلاء الجمهور الإدارات. من المهم أن نبين أن درجة استقلالية البنك المركزي هي متغير داخلي ونشدد على أهمية الدوافع الاقتصادية والسياسية في تشكيل حوافز الحكومات للحفاظ على أو إصلاح حوكمة هذه الإدارات العامة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مستوى استقلالية البنك المركزي يعتمد على الدوافع السياسية والاقتصادية التي تشكل حوافز الحكومة المسؤولة التي -من وقت لآخر وبلدًا تلو الآخر- تحافظ أو تعدل إعدادات مؤسسة عامة مهمة.

**دراسة Irina (2018):<sup>13</sup>**

تهدف هذه الورقة إلى توضيح ما إذا كان استقلالية البنك المركزي محددًا قابلاً للنمو وتقلبات التضخم. تشمل السلسلة الزمنية التي تم تحليلها الفترة الزمنية من 2007 إلى 2016، وموضوع البحث هو البنك الوطني لرومانيا، الذي تتمتع بمصدقية عالية في فترة ما بعد الأزمة، بسبب عدم وجود إخفاقات مصرفية واستقرار وسلامة عامة الجهاز المصرفي. وتوصلت الدراسة إلى تأكيد النتائج التي تم الحصول عليها من الدراسات السابقة بشأن تأثير استقلالية البنك المركزي على معدل التضخم والنتائج الاقتصادي في الفترة الزمنية التي تم تحليلها. وبإيجاز، لوحظ وجود ارتباط سلبي بين استقلالية البنك المركزي ومعدل التضخم، في حين أن معدل نمو الناتج الاقتصادي لا يتأثر باستقلالية البنك المركزي. لم يتذبذب استقلالية البنك المركزي خلال وبعد الأزمة، ولكن أداء الاقتصاد الكلي كان لديه تقلبات كبيرة، بسبب ضعف القيمة المالية. كما أنه وبغض النظر عن درجة الاستقلال القانوني، فإن البنوك المركزية ليست معزولة بالكامل عن تدخل الحكومة. ومع ذلك، فإن استقلالية البنك المركزي القانوني في رومانيا مرتفع، بمستوى 0.81 / 1 (CUK) أو 15/13 (GMT). بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ينعكس الاستقلال الفعلي بشكل جيد من خلال معدل الدوران، بالنظر إلى

<sup>12</sup> Donato Masciandaro and Davide Romelli (2018), Beyond the Central Bank Independence Veil: New Evidence, WORKING PAPER N. 71.

<sup>13</sup> Irina (2018), "Central bank independence and its impact on the macroeconomic performance. Evidence from Romania before and after crisis", Expanded Conference Article, Presented in I. InTraders International Conference on International Trade, Turkey.

حقيقة أن البنك الوطني الروماني كان لديه نفس المحافظ طوال الـ 28 عامًا الماضية، مما يعني أن السياسة النقدية قد تم وضعها وتنفيذها بشفاافية ومراقبتها وفقًا لاحتياجات الاقتصاد الحقيقي والسياق الدولي.

**دراسة Joanna Mackiewicz-Lyziak و Ryszard Kokoszczynski (2019):<sup>14</sup>**

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة استقلالية البنك المركزي (CBI) وصلته بالتضخم، حيث تظهر الأدبيات أنه لا يوجد نمط عام مستقر للعلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم، حتى بالنسبة للمجموعات المتجانسة نسبيًا من البلدان. وتستخدم هذه الدراسة مؤشرين لمؤشر CBI: أحدهما مقترح من قبل Webb وGrilli وMasciandaro وTabellini (1991)، والآخر من قبل Cukierman وWebb and Neyapti (1992) لتحليل علاقة التضخم-استقلالية البنك المركزي في مجموعات الاقتصاديات المتقدمة وغير المتقدمة. وتستخدم بالإضافة إلى ذلك مؤشرات مفصلة للتحقق من جوانب الاستقلال ذات الأهمية القصوى. وتشير النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة إلى أن استقلالية البنك المركزي كان له تأثير سلبي كبير على التضخم في الغالب من خلال نتائج الاقتصاديات غير المتقدمة وأن هذه العلاقة لم تتغير خلال الأزمة الأخيرة، كما تشير النتائج إلى آثار سياسية واضحة، حيث يبدو أنه في الاقتصاديات المتقدمة ذات الجودة الشاملة العالية للمؤسسات تضيف استقلالية البنك المركزي القليل للتحكم في التضخم. والعكس صحيح في حالة البلدان الأقل تقدمًا، في مواجهة ضعف المؤسسات الأخرى، فإن تأسيس بنك مركزي مستقل يدعم بقوة عملية استهداف التضخم في هذه البلدان.

**دراسة Louka T. Katseli وآخرون (2019):<sup>15</sup>**

تهدف هذه الدراسة لإعادة فحص العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم لعينة كبيرة من البلدان المتقدمة والنامية خلال الفترة 1992-2014 من خلال المحاسبة بشكل صريح لتأثير تفضيلات التضخم لدى البنك المركزي على تطورات التضخم، حيث أشارت أدلة هذه الدراسة إلى أن كلا الميزتين مهمتان لتخفيف الضغوط التضخمية، بما يتماشى مع الدراسات النظرية ذات الصلة. كما توصلت الدراسة إلى أن استقلال البنك المركزي وحده ليس شرطًا كافيًا للحد من التضخم، فالعلاقة العكسية المتوقعة بين استقلالية

<sup>14</sup>Kokoszczynski R., Mackiewicz-Lyziak J. (2019). Central Bank Independence – An Old Story Told A new. *International Journal of Finance & Economics*.

<sup>15</sup> Louka T. Katseli and others (2019), “central bank independence and inflation preferences: new empirical evidence on the effects on inflation”, Working Paper, Economic Analysis and Research Department – Special Studies Division, Greece.

البنك المركزي والتضخم تظل قائمة عندما نأخذ بعين الاعتبار المحافظة (التضخمية) للبنك المركزي، بالإضافة الى أن نتائج هذه الدراسة لا تدعم فرضية التفاعل بين درجة الاستقلال ومحافظ البنك المركزي.

### 3. قياس استقلالية بنك الجزائر

لقياس استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض ومختلف تعديلاته، سنعتمد على مؤشر Cukierman (1992)، وبالاعتماد على النصوص القانونية، سيتم تحديد استقلالية كل متغير بجمع نقاط الاستقلالية، تم يقسم على عدد هذه النقاط ثم تضرب في الوزن النسبي الموافق للمتغير، وتجمع استقلالية المتغيرات الأربعة لنتحصل على الاستقلالية الكلية لبنك الجزائر، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض ومختلف تعديلاته

10-17	04-10	11-03	01-01	10-90	الوزن	قانون النقد والقرض وتعديلاته
0.0915	0.0915	0.0915	0.05	0.129	0.20	محافظ البنك المركزي CEO
0	0	0	0	0.75		عهدة المحافظ
0	0	0	0	0		من يعين محافظ البنك المركزي
0.83	0.83	0.83	0	0.83		اقالة محافظ البنك المركزي
1	1	1	1	1		هل يشغل المحافظ مناصب أخرى؟
0.1	0.1	0.1	0.0665	0.0665	0.15	صياغة السياسة النقدية FP
1	1	1	0.33	0.33		من يقوم بصياغة السياسة النقدية؟
1	1	1	1	1		من لديه الكلمة الأخيرة في حل النزاعات؟
0	0	0	0	0		دوره في صياغة ميزانية الحكومة
0.09	0.09	0.09	0.06	0.06	0.15	أهداف البنك المركزي
0.1365	0.1945	0.1945	0.2222	0.2222	0.50	القيود المفروضة على الإفراض للحكومة
0.33	0.33	0.33	0.33	0.33	0.15	حدود تقديم الائتمان للحكومة
0	0.33	0.33	0.67	0.67	0.10	القيود على القروض للحكومة بالأوراق المالية
0.33	0.33	0.33	0.33	0.33	0.10	شروط الإفراض
0.33	0.33	0.33	0.33	0.33	0.05	المقترضين من البنك المركزي
0.33	0.33	0.33	0.33	0.33	0.025	أنماط القيود على القروض عند وجودها
0.67	0.67	0.67	0.67	0.67	0.025	مدة استحقاق القروض
0.50	0.50	0.50	0.25	0.25	0.025	أسعار الفائدة يجب أن تكون:
0	1	1	1	1	0.025	امكانية أن يحظر البنك المركزي شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية في السوق الأولية؟
0.418	0.476	0.476	0.3987	0.4777	1	الاستقلالية الكلية لبنك الجزائر

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مؤشر Cukierman والنصوص القانونية المتعلقة بقانون النقد والقرض. نلاحظ من خلال الجدول (1) أن درجة استقلالية بنك الجزائر شهدت انخفاضين، الأول جراء الأمر 01-01 حيث انخفضت درجة الاستقلالية لتبلغ أقل قيمة لها (0.3987 أي 39.87%)، بعدما كانت في

أعلى قيمة لها (0.4777 أي 47.77% وفق القانون 90-10)، وذلك راجع لإلغاء أحكام المادة 22 من القانون 90-10 التي تتعلق باستقلالية محافظ بنك الجزائر (مدة ولايته وأسباب اقالته)، إلا أن درجة الاستقلالية تحسنت بعدها بموجب الأمر 03-11 (0.476 أي 47.6%)، وهذا نتيجة لارتفاع استقلالية المحافظ (تغيير شروط الاقالة حسب المادة 15) إضافة إلى السماح لبنك الجزائر بصياغة السياسة النقدية (حسب المادة 62)، ولم يتغير الأمر 10-04 درجة الاستقلالية، حيث مس هذا الأخير جانب صلابة المنظومة المصرفية وإدارة المخاطر. وثاني تراجع كان وفق الأمر 17-10، حيث بلغت استقلالية بنك الجزائر 0.418 (أي 41.8%) وذلك راجع للمادة الأولى من الأمر 17-10 التي عدلت المادة 45 مكرر، التي سمحت للخزينة بالافتراض من بنك الجزائر. أما بالنسبة لمؤشر سرعة تغيير المحافظ، فيلزمنا معرفة عدد محافظي بنك الجزائر الذين شغلوا هذا المنصب خلال فترة الدراسة (1990-2020)، وهم 6 محافظين كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول (2): محافظي بنك الجزائر منذ 1989.

فترة بقاءه على رأس بنك الجزائر	محافظي بنك الجزائر
1992-1989	عبد الرحمن حاج ناصر
2001-1992	عبد الوهاب قرمان
2016-2001	محمد لكصاصي
2019-2016	محمد لوكال
أبريل 2019 - نوفمبر 2019	عمار حيواني (بالنيابة)
14 نوفمبر 2019 إلى 23 يونيو 2020	أيمن بن عبد الرحمن
سبتمبر 2020 إلى الآن	رستم فاضلي

المصدر: من الطلبة بالاعتماد على

[https://fr.wikipedia.org/wiki/Banque\\_d%27Alg%C3%A9rie#Dirigeants](https://fr.wikipedia.org/wiki/Banque_d%27Alg%C3%A9rie#Dirigeants)

ومنه سيتم حساب مؤشر سرعة تغيير المحافظ (TUR) لبنك الجزائر كما يلي:

$$TUR = \frac{6}{29} = 0.2$$

إذن، يمكننا أن نعتبر أن استقلالية محافظ بنك الجزائر هي متوسطة، حيث أن  $TUR = 0.2$  يعني أن متوسط مدة ولاية المحافظ هو 5 سنوات، وهذا ما يدل أن استقلالية محدودة، لأنه كلما كان مؤشر TUR أقل كلما كانت استقلالية محافظ البنك المركزي أكبر.

#### 4. نموذج الدراسة

نقوم في هذه الدراسة بتحليل تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية من خلال تقدير النموذج التالي:

$$P = f(\text{CBI}, \text{CRIS}, \text{DEF}, \text{EXC}, \text{GDP}, \text{OPEN}, \text{POL})$$

حيث: **P**: استهداف التضخم، وهو المتغير التابع الذي يعبر عن استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، وهو حاصل قسمة معدل التضخم على الفجوة التضخمية ( $P = \text{inf}/\text{infgap}$ ) حيث يتم حساب هذه الأخيرة عن طريق طرح معدل التضخم المستهدف من معدل التضخم المحقق، ووفقا لدراسة Kokoszczyński and Mackiewicz- Lyziak (2019)، وتم اعتبار أن 2% هو معدل التضخم المستهدف نظرا لعدم استطاعتنا الحكم على أن نظام سعر الصرف في الجزائر هو نظام ثابت، فاعتمدنا في الفترة 1990-2009 هو 2%. أما خلال الفترة 2010-2018، اعتمدنا معدل تضخم مستهدف 4% كما هو معتمد من قبل بنك الجزائر. وقد تم استخراج بيانات التضخم من قاعدة بيانات البنك الدولي للتنمية (WDI) وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF-IFS).

**CBI**: وهو متغير مستقل يعبر عن استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2018 (0: استقلالية معدومة، 1: استقلالية مطلقة)، حيث استخرجنا قيمه من دراسة بوكرشاوي إبراهيم وازري فتحي (2020)<sup>16</sup> (الفترتين 1990-2002 و 2017-2018)، ومن قاعدة بيانات Garriga (2016) (الفترة 2003-2016).

**CRIS**: هو متغير مستقل صوري يعبر عن الأزمات التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وتمت إضافة هذا المتغير لكي نظهر تأثير الأزمات على أولويات بنك الجزائر، إضافة إلى أن دراسة Kokoszczyński and Mackiewicz- Lyziak (2019) أكدت أن العلاقة النسبية بين التضخم واستقلالية البنوك المركزية لم تتأثر بالأزمات إلا في نموذج فجوة التضخم حيث أكدت هذه الدراسة أن الأزمات عززت الأثر الإيجابي لاستقلالية البنوك المركزية، وقمنا ببناء هذا المتغير باعتماد القيمة 0 للوضعية الاقتصادية العادية، والقيمة 1 عند وجود أزمة، واعتبرنا الفترات (1994-1998)، (2008-2010) و (2014-2015) كفترات أزمة.

**DEF**: هو متغير مستقل يعبر عن رصيد موازنة الحكومة، حيث بإمكان الحكومة الضغط على البنك المركزي للتخلي على هدف استقرار الأسعار لتصحيح رصيد موازنة الحكومة، وتمت إضافة هذا المتغير لالتقاط

<sup>16</sup> بوكرشاوي إبراهيم وازري فتحي (2020)، "تحليل مدى استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2017"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 06.

الآثار المتوقعة من قبل النظرية المالية لمستوى الأسعار، التي تنص على أن السياسات المالية الانكماشية قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم

**EXC**: وهو متغير مستقل يعبر عن سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وأضافنا هذا المتغير للتقاط أثر تغيرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي على معدل التضخم.

**GDP**: وهو متغير مستقل يعبر عن معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتمت إضافة هذا المتغير لتحليل أثر تغيراته على استهداف التضخم، حيث أكدت دراسة Kokoszcyński and Mackiewicz- Lyziak (2019) أن هذا المتغير له علاقة إيجابية مع التضخم في الدول المتقدمة والعكس في الدول غير المتقدمة.

**OPEN**: وهو متغير مستقل يعبر عن الانفتاح التجاري، حيث أنه حاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي، وأضافنا هذا المتغير لأنه يشمل التضخم المستورد، وهذا وفقا لأعمال Romer(1993)، Lane(1997) وKokoszcyński and Mackiewicz- Lyziak (2019)، التي افترضت وجود علاقة سلبية بين التضخم والانفتاح التجاري.

**POL**: وهو متغير مستقل يعبر عن نوعية الحكم (0: ديكتاتورية مطلقة، 10: ديمقراطية مطلقة)، والذي تم استخراجه من قاعدة البيانات التي يوفرها معهد نوعية الحكم (The Quality of Government Institute datasets)<sup>17</sup>، حيث أننا اعتبرنا أن مستوى الديمقراطية يؤثر في أولويات بنك الجزائر وبالتالي يؤثر في فعالية السياسة النقدية.

## 5. نتائج الدراسة:

أ. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (المتغيرات):

قمنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق اختبارات جذر الوحدة، وبالتحديد اختبارات Augmented Dickey-Fuller (1981)، والذي يصح نقائص الاختبار السابق (Dickey-Fuller 1979)، الذي يعتبر الأخطاء العشوائية تشويش أبيض، في حين هناك إمكانية وجود ارتباط بين الأخطاء، ولهذا تم تعديله وأصبح يطلق عليه اختبار ديكي فولر المعدل ADF.<sup>18</sup>

<sup>17</sup> <https://www.gu.se/en/quality-government/qog-data/data-downloads>

<sup>18</sup> عدوكة لحضر وبوشنة يحي (2016)، "اختبارات الجذر الاحادي: دراسة تطبيقية عمى بعض المتغيرات الاقتصادية الكمية في الجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06، ص142.

ويمكن توضيح استقرارية السلاسل الزمنية حسب اختبار ديكي فولر كما يلي:

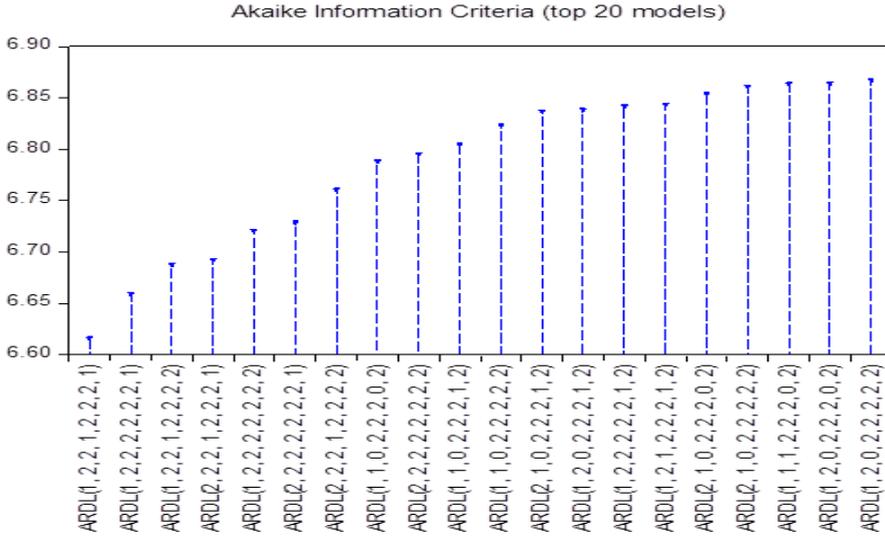
الفرق الأول		في المستوى		القرار (الرتبة)	المتغيرات
القيم الحرجة	إحصائية t	القيم الحرجة	إحصائية t		
/	/	-1.953858	-4.946576	I (0)	P
-3.587527	-4.862687	-3.580623	-3.185755	I (1)	POL
-1.953858	-4.998195	-1.953381	0.187963	I (1)	OPEN
/	/	1.953381	2.544487	I (0)	GDP
/	/	3.580623	9.255499	I (0)	EXC
/	/	1.953381	2.140441	I (0)	DEF
/	/	-1.953381	-2.182821	I (0)	CRIS
-1.953858	-5.099020	-1.953381	-0.564373	I (1)	CBI

يبين اختبار ADF ما يلي:

- ✓ استهداف التضخم، معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، رصيد موازنة الحكومة والأزمات، كلها مستقرة في المستوى، لأن القيم المحسوبة لاحصاء t أصغر من القيم الحرجة (عند المستوى 5%) لكل متغير.
- ✓ نوعية الحكم، الانفتاح التجاري واستقلالية بنك الجزائر، كلها مستقرة من الدرجة الأولى، لأن القيم المحسوبة لاحصاء t أكبر من القيم الحرجة (عند مستوى 5%) في المستوى، وأصغر منها عند التفاضلات الأولى لهذه السلاسل الزمنية.

ب. اختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلية في تقدير نموذج ARDL:

قيل تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين استهداف التضخم في الجزائر والمتغيرات المفسرة الأخرى، لزاما علينا معرفة عدد فترات الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات، واعتمدنا على معيار AIC لتحديدها.



من خلال الشكل أعلاه يتضح أن فترات الابطاء المثلى حسب معيار (AIC) هي (1,2,2,1,2,2,2,1)، أي فترة واحدة لكل من استهداف التضخم، الانفتاح التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وفترتين لكل من استقلالية بنك الجزائر، الأزمات، رصيد موازنة الحكومة، نوعية الحكم، ومعدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

### ج. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):

لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (يعني وجود تكامل مشترك) بين استهداف التضخم والمتغيرات المفسرة الأخرى، استخدمنا اختبار Bounds Test الذي يحدد القيم العليا والدنيا للاحصاءة F- Bounds Test بعد وضع الفرضية العدمية (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) مقابل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)، فإذا كانت F- Bounds Test أكبر من القيم الحرجة في مختلف المستويات ودرجات المعنوية نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي توجد علاقة تكامل مشترك، والعكس صحيح.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I (0)	I (1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	16.18615	10%	1.92	2.89
k	7	5%	2.17	3.21
		2.5%	2.43	3.51
		1%	2.73	3.9
Actual Sample Size	27		Finite Sample: n=35	
		10%	2.196	3.37
		5%	2.597	3.907
		1%	3.599	5.23
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.277	3.498
		5%	2.73	4.163
		1%	3.864	5.694

يبين الجدول أعلاه بأن القيمة المحسوبة للإحصاءة F-Bounds Test تساوي 16.18615، وبمقارنتها بمختلف القيم الحرجة في مختلف المستويات ودرجات المعنوية، نلاحظ بأنها أكبر من كل القيم الحرجة، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين استهداف التضخم وبقية المتغيرات المفسرة الأخرى في المدى الطويل.

#### د. تقدير العلاقة طويلة الأجل:

وبما أننا أثبتنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين استهداف التضخم وبقية المتغيرات المفسرة الأخرى في المدى الطويل، نقوم بتقدير هذه العلاقة في المدى الطويل كما يلي:

ARDL Long Run Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CBI	-376.5078	66.15408	-5.691377	0.0013
CRIS	-0.679594	5.042053	-0.134785	0.8972
OPEN	0.057520	0.509117	0.112981	0.9137
DEF	1.653039	0.492871	3.353897	0.0153
POL	-13.41635	4.123312	-3.253780	0.0174
GDP	7.197582	1.635773	4.400111	0.0046
EXC	0.454461	0.323393	1.405289	0.2095
C	-161.0054	74.22295	-2.169213	0.0731
R-squared	0.970454	Mean dependent var	-3.032164	
Adjusted R-squared	0.871968	S.D. dependent var	17.17815	
S.E. of regression	6.146613	Akaike info criterion	6.521157	
Sum squared resid	226.6851	Schwarz criterion	7.529031	
Log likelihood	-67.03563	Hannan-Quinn criter.	6.820851	
F-statistic	9.853701	Durbin-Watson stat	3.298482	
Prob(F-statistic)	0.004644			

انطلاقاً من الجدول أعلاه، نلاحظ بأن جميع المتغيرات المفسرة لاستهداف التضخم مرتبطة معه بعلاقة طردية، باستثناء استقلالية بنك الجزائر، الأزمات، نوعية الحكم التي ترتبط بعلاقة عكسية. وبالتالي فإن زيادة 01% في استقلالية بنك الجزائر تؤدي إلى انخفاض في استهداف التضخم بقيمة 376.5%، إضافة إلى أن معلمة استقلالية بنك الجزائر معنوية حيث أن قيمة الاحتمال المقابل للمعلمة أصغر من 5% (Prob=0.0013)، وهذا ما يؤكد الأثر الكبير لاستقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في الجزائر في المدى الطويل، ففي كثير من المناسبات كانت تدخلات السلطة التنفيذية في الشؤون النقدية ذات أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري عموماً ومعدلات التضخم خصوصاً، والتي عادة ما تكون هذه التدخلات في حالات الأزمات (تلك المتعلقة بأسعار النفط والسياسات التوسعية)، فمحاولات تغطية الآثار السلبية لهذه الأزمات عن طريق الإصدار النقدي والاستدانة (مثلاً حالة الأمر 17-10 المتعلق بالنقد والقرض) تجعل من أثر استقلالية بنك الجزائر كبير جداً في رفع فعالية السياسة النقدية وتحسين معدلات التضخم المحققة.

كما أن زيادة 01% في مؤشر الأزمات يؤدي إلى انخفاض في استهداف التضخم بقيمة 0.68%، إضافة إلى أن معلمة مؤشر الأزمات ليست معنوية حيث أن قيمة الاحتمال المقابل للمعلمة أكبر من 5%

(Prob=0.8972)، وهذا ما يؤكد أن الأزمات ليس لها أثر كبير على فعالية السياسة النقدية في الجزائر في المدى الطويل.

وزيادة 01% في الانفتاح التجاري يؤدي إلى زيادة في استهداف التضخم بقيمة 0.05752%، إضافة إلى أن معلمة الانفتاح التجاري ليست معنوية حيث أن قيمة الاحتمال المقابل للمعلمة أكبر من 5% (Prob=0.9137)، وهذا ما يؤكد أن الانفتاح التجاري لا يفسر تغيرات فعالية السياسة النقدية في الجزائر على المدى الطويل.

وزيادة 01% في رصيد موازنة الحكومة يؤدي إلى زيادة في استهداف التضخم بقيمة 1.653039%، إضافة إلى أن معلمة رصيد موازنة الحكومة معنوية حيث أن قيمة الاحتمال المقابل للمعلمة أصغر من 5% (Prob=0.0153)، وهذا ما يؤكد أن رصيد موازنة الحكومة يفسر تغيرات فعالية السياسة النقدية في الجزائر على المدى الطويل، حيث أنه في الجزائر غالبا ما تضطر الحكومة لتعويض العجز لضمان التوازن في الموازنة نظرا للسياسات المالية التوسعية المتمثلة في الإنفاق الحكومي، فمثلا لجأت الحكومة سنة 2013 إلى قانون مالية تكميلي لمواجهة العجز عن طريق اللجوء إلى القروض بقيمة فاقت 541.8 مليار دينار (أكثر من 7 مليار دولار) منها 100 مليار دينار (1.27 مليار دولار) في ميزانية تسيير التي تضم زيارة معتبرة في كتلة الأجور و441.8 مليار دينار (5.61 مليار دولار) في ميزانية التجهيز.

وزيادة 01% في نوعية الحكم يؤدي إلى انخفاض في استهداف التضخم بقيمة 13.41635%، إضافة إلى أن معلمة نوعية الحكم معنوية حيث أن قيمة الاحتمال المقابل للمعلمة أصغر من 5% (Prob=0.0174)، وهذا ما يؤكد أن نوعية الحكم تفسر تغيرات فعالية السياسة النقدية في الجزائر على المدى الطويل، حيث أن نوعية الحكم والبيئة المؤسساتية تؤثر مباشرة على استقلالية البنك المركزي، باعتبارها تؤثر في تدخلات السلطة التنفيذية وفي كفاءة السوق المالي ودائرة القرض وفي استقلالية محافظ البنك المركزي، فمثلا فضائح الفساد التي عرفها الاقتصاد الجزائري (فضيحة بنك الخليفة، بنك الصناعي التجاري وفضيحة شكيب خليل) ومشاكل البيروقراطية أدت إلى تبني إجراءات رفعت من استقلالية بنك الجزائر ومحافظه ونتج عنها بيئة مؤسساتية أكثر ديمقراطية مما يسمح بتحقيق معدلات تضخم أفضل.

وزيادة 01% في معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى انخفاض في استهداف التضخم بقيمة 7.197582%، إضافة إلى أن معلمة معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معنوية حيث أن قيمة الاحتمال المقابل للمعلمة أصغر من 5% (Prob=0.0046)، وهذا ما يؤكد أن معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يفسر تغيرات فعالية السياسة النقدية في الجزائر على المدى الطويل، فالارتفاع المستمر في كل من الإنفاق الاستثماري والاستهلاك والارتفاع المعترف في كتلة الأجور (خلال الفترة 1988-

2000 ارتفعت بنسبة 517%) التي تعد من نتائج السياسات الاقتصادية الهادفة لتخفيض معدلات البطالة أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية.

وزيادة 01% في سعر الصرف الفعلي الحقيقي يؤدي إلى انخفاض في استهداف التضخم بقيمة 0.454461%، إضافة إلى أن معلمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي ليست معنوية حيث أن قيمة الاحتمال المقابل للمعلمة أكبر من 5% (Prob=0.2095)، وهذا ما يؤكد أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي لا يفسر تغيرات فعالية السياسة النقدية في الجزائر على المدى الطويل. كما نلاحظ أيضا أن المتغيرات المفسرة تفسر 97.04% من تغيرات المتغير التابع (استهداف التضخم) في المدى الطويل.

هـ. تفسير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

وبعد تقديرنا للعلاقة طويلة الأجل بين استهداف التضخم والمتغيرات المفسرة، نقوم بتقدير العلاقة قصيرة الأجل، وهي كما يلي:

ARDL Error Correction Regression				
Selected Model: ARDL (1, 2, 2, 1, 2, 2, 2, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CBI)	-315.7232	33.03364	-9.557626	0.0001
D (CBI (-1))	-271.9966	43.64632	-6.231834	0.0008
D(CRIS)	-4.098632	1.846639	-2.219509	0.0682
D (CRIS (-1))	11.83397	2.740133	4.318757	0.0050
D(OPEN)	1.863604	0.324897	5.735980	0.0012
D(DEF)	0.037034	0.017131	2.161780	0.0876
D (DEF (-1))	-0.966143	0.177059	-5.456622	0.0016
D(POL)	17.62002	1.490304	11.82310	0.0000
D (POL (-1))	19.01467	1.302587	14.59761	0.0000
D(GDP)	-7.581901	0.520383	-14.56984	0.0000
D (GDP (-1))	-2.100753	0.498742	-4.212106	0.0056
D(EXC)	0.270775	0.177384	1.526488	0.1777
CoIntEq (-1) *	-1.289916	0.069965	-18.43662	0.0000
R-squared	0.985240	Mean dependent var	0.077164	
Adjusted R-squared	0.972589	S.D. dependent var	24.30419	
S.E. of regression	4.023902	Akaike info criterion	5.928565	
Sum squared resid	226.6851	Schwarz criterion	6.552486	
Log likelihood	-67.03563	Hannan-Quinn criter.	6.114089	
Durbin-Watson stat	3.298482			

نلاحظ من الجدول علاه، بأن كل المتغيرات المفسرة لاستهداف التضخم مرتبطة معه بعلاقة طردية، باستثناء استقلالية بنك الجزائر، رصيد موازنة الحكومة ومعدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التي ترتبط معه بعلاقة عكسية.

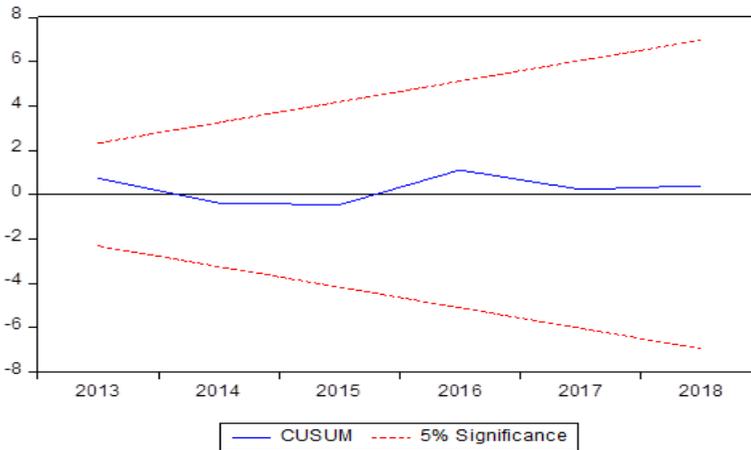
إضافة إلى أن اختبارات معنوية المتغيرات توضح لنا قبول معنوية معاملات معنوية كل المتغيرات ما عدى معامل معنوية سعر الصرف الفعلي الحقيقي حيث أن قيمة الاحتمال المقابل للمعلمة أكبر من 05% (0.1777)، مما يؤكد قوة تفسير المتغيرات المفسرة لتغيرات استهداف التضخم في الجزائر في الأجل القصير.

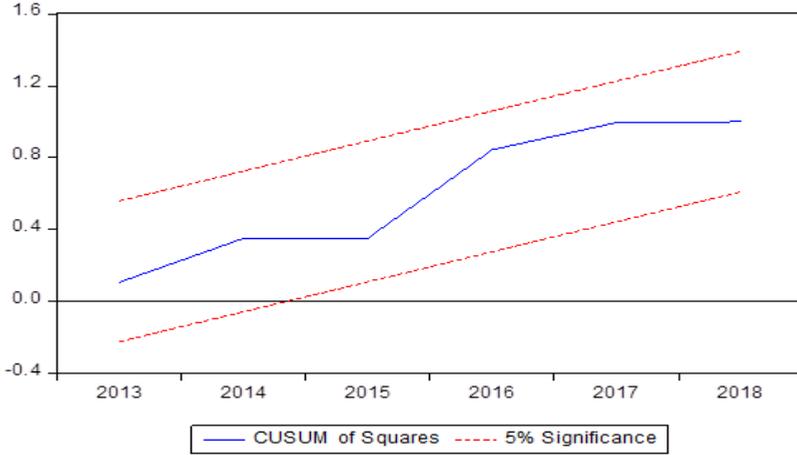
ونلاحظ أيضا بأن معلمة حد تصحيح الخطأ (-1) ECM) ظهرت بإشارة سالبة ومعنوية عند المستوى 5%، مما يؤكد وجود آلية تصحيح الخطأ بالنموذج، حيث تقيس هذه المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، أي أن 128% من الانحرافات في استهداف التضخم في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الموالية.

كما نلاحظ أيضا، بأن النموذج المقدر ذو جودة عالية حيث بلغت قيمة معامل التحديد 0.98، وأن المتغيرات المفسرة لاستهداف التضخم تفسر حوالي 98.52% من تغيراته، كما أن إحصائية Durbin-Watson stat لا توحي بوجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء.

#### و. اختبار استقرار النموذج:

وقمنا بالتأكد من استقرارية النموذج حسب اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)، وذلك للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغير هيكلية.





نلاحظ من الشكل أعلاه، بأن احصاءة اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، واحصاءة اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares) جاءتا ضمن الحدود الحرجة العليا والدنيا (عند مستوى معنوية 5%)، مما يعني بأن المعلمات المقدرة في نموذج تصحيح الخطأ مستقرة هيكليا في فترة الدراسة، ويشير أيضا إلى وجود انسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

#### ز. الاختبارات التشخيصية:

ونقوم بهذه الاختبار لغرض اختبار وقياس جودة النموذج، وهي كما يلي:

#### - الارتباط الذاتي للأخطاء:

ومن أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، نلجأ إلى اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، وكانت النتائج كما يلي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	6.947094	Prob. F (2,4)	0.6244
Obs*R-squared	20.96452	Prob. Chi-Square (2)	0.1648

وبما أن احتمال الاحصائية F يساوي 0.1648 أي أكبر من 5%، فهذا يعني أننا نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

#### - اختبار تبات التباين:

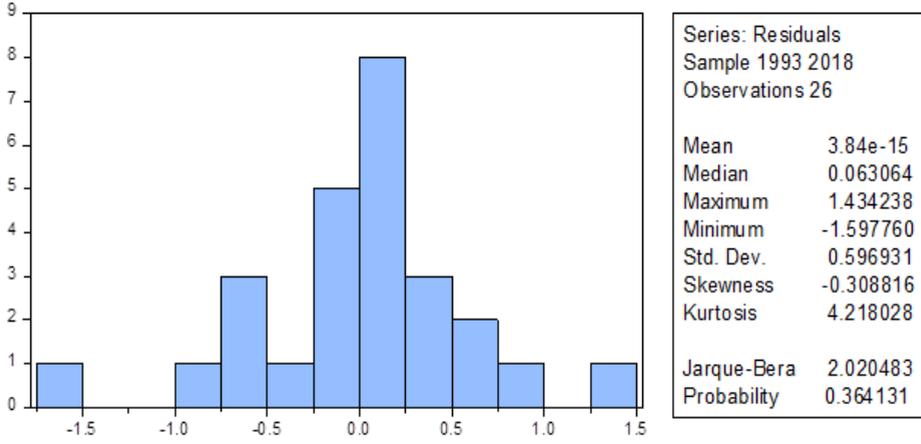
ولاختبار تبات التباين، لجأنا إلى اختبار Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity Test، وكانت نتائجه كما يلي:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.476596	Prob. F (20,6)	0.9010
Obs*R-squared	16.56987	Prob. Chi-Square (20)	0.6807
Scaled explained SS	1.013461	Prob. Chi-Square (20)	1.0000

وبما أن احتمال الاحصاء F تساوي 0.9010 أي أكبر من 5%، فهذا يعني أننا نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، أي أنه يمكننا اعتبار أن التباين الأخطاء ثابت.

- التوزيع الطبيعي للبقايا:

ولاختبار التوزيع الطبيعي للبقايا، سنعتمد على احصاء Jarque-Bera، وكانت نتائج الاختبار كما يلي:



وبما أن احتمال اختبار Jarque-Bera تساوي 0.364131 أي أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، أي أن العينة تخضع للتوزيع الطبيعي.

#### خاتمة:

عالجت هذه الدراسة إشكالية استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية، محاولة تفسير هذا الأثر من خلال دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2018، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL). وخلصت هذه الدراسة إلى أن استقلالية بنك الجزائر معاملاً مهم لفعالية السياسة النقدية في الجزائر، حيث أن النتائج بينت أن استقلالية بنك الجزائر تؤثر سلباً على مؤشر استهداف التضخم، بسبب تحقيق معدلات تضخم أقل. كما أن للبيئة المؤسساتية و نوعية الحكم تأثير إيجابي على فعالية السياسة النقدية، لأنها تؤثر في تدخلات السلطة التنفيذية وفي كفاءة السوق المالي ودائرة القرض وفي استقلالية محافظ البنك المركزي. من جهة أخرى، كلما ارتفع معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي زادت معدلات التضخم المحقق، أي أن لهذا المعدل تأثير سلبي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، إضافة إلى أن لرصيد موازنة الحكومة تأثير سلبي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر. بناء على ذلك، يمكننا اقتراح بعض التوصيات كما يلي:

- محاولة تعزيز استقلالية بنك الجزائر من خلال تعديل قانون النقد والقرض وتقليص سيادة السلطة التنفيذية على السلطة النقدية.
- تطوير السوق المالي الجزائري لتعزيز فعالية أدوات السياسة النقدية لتحسين نتائج السياسة النقدية.
- محاولة إيجاد حلول أخرى لأزمات ائتمار أسعار النفط عن طريق اتباع سياسات التنويع وتشجيع الاستثمار ومحاولة تحسين التحصيل الضريبي وإيجاد موارد أخرى لعلاج عجز الموازنة وعدم الاعتماد على الإصدار النقدي.
- محاولة تحسين البيئة المؤسساتية ومحاربة البيروقراطية

## المراجع

- بوكرشاوي إبراهيم واززي فتحي (2020)، "تحليل مدى استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2017"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 06.
- عبد الحسين جليل الغالي (2015)، "السياسات النقدية في البنوك المركزية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- عدوكة لخضر وبوشة يحي (2016)، "اختبارات الجذر الاحادي: دراسة تطبيقية عن بعض المتغيرات الاقتصادية الكمية في الجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06.
- صديقي مليكة (2013)، مداخلة بعنوان: "السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية-حالة الجزائر-، الملتقى الوطني الأول حول السياسة الاقتصادية في الجزائر -محاولة للتقييم-.
- مريم ماطي (2009)، "استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية -حالة بنك الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، شعبة تحليل الاقتصادي، تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-.

- منصورى زين (2004)، استقلالية البنك المركزى وأثرها على السياسة النقدية، الملتقى الوطنى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -واقع وتحديات-، جامعة الشلف.
- Donato Masciandaro and Davide Romelli (2018), Beyond the Central Bank Independence Veil: New Evidence, WORKING PAPER N. 71.
- Garriga, A. (2016). Central bank independence in the world: A new data set. *International Interactions*, 42, 849–868.
- Ichiro IWASAKI and Akira UEGAKI (2015), “Central Bank Independence and Inflation in Transition Economies: A Comparative Meta-Analysis with Developed and Developing Economies”, RRC Working Paper Series No. 55.
- Irina (2018), “Central bank independence and its impact on the macroeconomic performance. Evidence from Romania before and after crisis”, Expanded Conference Article, Presented in I. In Traders International Conference on International Trade, Turkey.
- Kokoszczyński R., Mackiewicz-Łyziak J. (2019). Central Bank Independence – An Old Story Told A new. *International Journal of Finance & Economics*.
- Lane, P. (1997). Inflation in open economies. *Journal of International Economics*, 42, 329–347.
- Lin, Hsin-Yi (2009), A Revisit of the Relation between Central Bank Independence and Inflation, MPRA Paper No. 30398.
- Louka T. Katseli and others (2019), “central bank independence and inflation preferences: new empirical evidence on the effects on inflation”, Working Paper, Economic Analysis and Research Department – Special Studies Division, Greece.
- Ould Henna Hadjer (2017), "Performance de la banque centrale et efficacité de la politique monétaire en Algérie 1990-2014", Thèse Pour l'obtention du diplôme de Doctorat « L.M.D », En Sciences Economiques, Option : Economie Monétaire et Financière, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université d'Oran 2.
- Romer, D. (1993). Openness and Inflation: Theory and Evidence. *Quarterly Journal of Economics* 108(4), 869-903.

- Steven durlauf, lawrence E.Blume(2005), central bank independence, prepared for the new palgrave dictionary, [www.people.ucsc.edu](http://www.people.ucsc.edu),
- The Quality of Government Institute datasets. University of Gothenburg. (<https://www.gu.se/en/quality-government/qog-data/data-downloads>)

الدور التمويلي للصكوك الإسلامية -قراءة في تجارب بعض الدول والإشارة إلى حالة الجزائر-

## The financing role of Islamic sukuk - A reading of the experiences of - some countries and a reference to the case of Algeria

د. فضيلة بوطورة<sup>1</sup>، د.مریم زغلامي<sup>2</sup>، د.نوفل سمائي<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جامعة العربي التبسي، تبسة (الجزائر)، [Fadila.boutora@gmail.com](mailto:Fadila.boutora@gmail.com)

<sup>2</sup> جامعة العربي التبسي، تبسة (الجزائر)، [meriem.zoghلامي@univ-tebessa.dz](mailto:meriem.zoghلامي@univ-tebessa.dz)

<sup>3</sup> جامعة العربي التبسي، تبسة (الجزائر)، [nawfel.smaili@gmail.com](mailto:nawfel.smaili@gmail.com)

**ملخص:** هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية إستثمارية لها أهمية بالغة في تجميع الموارد المالية وتخصيصها للإستثمار، أين عملت مختلف الإقتصاديات الإسلامية وغير الإسلامية إلى إصدارها كأداة تمويل حكومية في ظل قصور آليات التمويل التقليدية كما هدفت الدراسة إلى تحليل وضعية الصكوك الإسلامية على مستوى الإقتصاد البحريني، السوداني والماليزي ومدى مساهمتها في تمويل النشاط الإستثماري، وخلصت الدراسة إلى أهمية أدوات التمويل الإسلامي وإمكانية دمجها كأداة حكومية أو خاصة غرضها تمويل الإستثمار في الجزائر بهدف خفض عبئ الإنفاق الإستثماري الحكومي من جهة، وإشراك القطاع الخاص ومدخرات القطاع العائلي في تمويل التنمية خاصة في ظل الأوضاع المالية التي تعيشها الجزائر، كما أوصت الدراسة بضرورة تعميق التعليم والبحث العلمي في المالية الإسلامية فضلا عن توفير البيئة التشريعية والقانونية والجبائية لتطور العمل المالي الإسلامي بما فيها الصكوك الإسلامية.

**الكلمات المفتاحية:** الصكوك الإسلامية، الصكوك الحكومية بالبحرين، الصكوك السودانية، الصكوك الماليزية، الصكوك الإسلامية في الجزائر.

تصنيفات JEL: G21، G24.

**Abstract:** . The study aimed at shedding light on Islamic sukuk as an investment financing tool which is of great importance in the collection of financial resources and their allocation to investment, where the various Islamic and non-Islamic economies have been issued as a government financing instrument in the absence

of traditional financing mechanisms. The study concluded the importance of Islamic financing tools and the possibility of integrating them as a government or private entity whose purpose is to finance investment in Algeria in order to reduce the burden of expenditure on investment And the involvement of the private sector and the savings of the family sector in the financing of development, especially in light of the financial situation in Algeria. The study also recommended the need to deepen education and scientific research in Islamic finance as well as to provide the legislative, legal and penal environment for the development of Islamic financial work including Islamic sukuk.

**Keywords:** Islamic Sukuk, Government Sukuk in Bahrain, Sukuk in Sudan, Malaysian Sukuk, Islamic Sukuk in Algeria

**JEL Classification Codes:** G21 ،G24.

المؤلف المراسل: فضيلة بوطورة: [Fadila.boutora@gmail.com](mailto:Fadila.boutora@gmail.com)

## 1. مقدمة:

تشهد منتجات المالية الإسلامية تطورا كبيرا من حيث تزايد الطلب عليها وحجم أصولها عالميا، خاصة ما تعلق بالصكوك الإسلامية التي باتت تشكل أداة إستثمارية حكومية فعالة من حيث قدرتها على تعبئة الموارد المالية من مختلف الأعوان الإقتصاديين، وتخصيصها للعمل الإستثماري كخطوة نحو تحقيق زيادة فعلية في الإنتاج الحقيقي وتطوير القطاعات الإقتصادية خاصة ما تعلق بالصناعة، الفلاحة والخدمات، وتعد العلاقة التعاقدية التشاركية التي تربط أطراف عملية التصكيك الإسلامي من اهم العوامل الداعمة لنجاح العملية الإستثمارية التي تضمن توزيع المهام والواجبات وتكفل حفظ حقوق الأطراف المشاركة وإستحقاقهم للعوائد، فضلا عن كونها أداة تتواءم وخصائص الإقتصاديات النامية التي يشكل التمويل عائقا رئيسيا لتطوير إستثماراتها، وفي ظل قصور الإنفاق الحكومي الإستثماري الذي يخضع عادة لمتغيرات خارجة عن إدارتها ومن أهمها تغيرات أسعار المحروقات، كما أن بدائية القاعدة الإنتاجية تدفع من حكومات الدول النامية إيجاد سبل تمويلية لتمويل التنمية تشرك من خلالها أموال القطاع الخاص وقطاع العائلات، وأظهر الواقع العملي نجاعة الصكوك الإسلامية في إستقطاب هذه الموارد وتخصيصها للإستثمار.

الإشكالية: من خلال ماتقدم ذكره يمكن طرح سؤال الاشكالية الآتي: ما أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل النشاط الإقتصادي في الإقتصاد البحري، السوداني والمليزي؟ وكيف يمكن إستحداثها وتفعيلها لتمويل التنمية في الإقتصاد الجزائري؟

أهمية الدراسة: تنبثق أهمية الدراسة من أهمية منتجات التمويل الإسلامية وما تضيفه من كفاءة للعملية الإستثمارية، خاصة ما تعلق بالصكوك الإسلامية الحكومية التي أضحت جزءا هاما من مصادر تمويل العجز الموازي في العديد من الإقتصاديات الإسلامية وغير الإسلامية، وآلية هامة لتمويل البنى التحتية والإستثمارات الضخمة التي قد تعجز الحكومات على تمويلها بينما يدعم تعدد الأطراف المشاركة إمكانية إستقطاب أموال القطاع الخاص والسوق الموازية وتخصيصها لخلق القيمة المضافة، وهو ما أثبتته الواقع العملي في البحرين والسودان وماليزيا، مما يطرح تساؤلا كبيرا حول إمكانية الإستفادة من هذه الآلية الناجعة في تغطية الإنفاق الإستثماري في الجزائر خاصة في ظل تدني عوائد قطاع المحروقات الذي أسفر على تجميد قدر هام من المشروعات الإستثمارية.

أهداف الدراسة: تتمثل بعض أهداف الدراسة في ما يلي:

- الوقوف على الدور التنموي للصكوك الإسلامية وأهميتها في تمويل العجز الموازي.
- تحليل واقع الصكوك الإسلامية عالميا ومن ثم في الإقتصاد السوداني، البحري والمليزي.
- الوقوف على أهمية الصكوك الإسلامية للإقتصاد الجزائري وإمكانية تمويل الإنفاق الإستثماري عبرها.

منهج الدراسة: نظرا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة للوصول إلى كافة تطلعاته، تم الاعتماد على المنهج الإحصائي الاستعراضي من خلال الاستعانة بمختلف إحصائيات الصكوك الإسلامية على مستوى الإقتصاد البحري، السوداني والمليزي إضافة إلى استخدام بعض الادوات كالجداول والأشكال البيانية والاعتماد كذلك على المنهج الوصفي التحليلي حسب الحاجة.

محاوير الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية ودورها التمويلي.
- المحور الثاني: نماذج دول إسلامية رائدة في التمويل بالصكوك الإسلامية.
- المحور الثالث: الصكوك الإسلامية آلية لتمويل الإنفاق الإستثماري في الجزائر.

## 2. الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية ودورها التمويلي

### 1.2- تعريف الصكوك الإسلامية

عرفت منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك على أنها: شهادات متساوية القيمة تمثل أسهما غير قابلة للتجزئة للملكية أصول ملموسة أو منافع أو خدمات أو في ملكية أصول لمشاريع معينة أو نشاط استثماري خاص. (Alvi، 2013، p: 05) وتعرف على أنها أوراق مالية متساوية القيمة محددة المدة، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية، تعطي لحاملها حق الإشتراك مع الغير بنسبة مئوية في ملكية وصافي إيرادات أو أرباح وخسائر موجودات مشروع استثماري قائم فعلاً، أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الإكتتاب، وهي قابلة للتداول والإطفاء والإسترداد عند الحاجة بضوابط وقيود معينة، ويمكن حصر موجودات المشروع الإستثماري في أن تكون أعياناً، أو منافع أو خدمات، أو حقوق مالية، أو معنوية أو خليط من بعضها أو كلها حسب شروط معينة، وعليه فإن الصكوك لا تمثل ديناً في ذمة مصدرها، وإنما تثبت لحاملها حق ملكية شائعة في موجودات لها عائد. (ربيعة، 2013، ص: 53)

### 2.2- خصائص الصكوك الإسلامية

تتميز الصكوك الإسلامية بمجموعة هامة من الخصائص التي تميزها كأداة تمويلية إسلامية نذكر منها: (الإسلامية، 2010، ص: 240)

- أنها وثيقة تصدر باسم مالكيها بفئات متساوية القيمة، لإثبات حق مالكيها فيما تمثله من حقوق والتزامات مالية.

- أنها تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للإستثمار، أعياناً أو منافع أو خدمات أو خليطاً منها ومن الحقوق المعنوية والديون والنقود، ولا تمثل ديناً في ذمة مصدرها لحاملها.

- أنها تصدر على أساس عقد شرعي، بضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها.

- أن تداولها يخضع لشروط تداول ما تمثله.

- أن مالكيها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحملون غرمها بنسبة ما يمكنه كل منهم من الصكوك.

- قابلة للتداول من حيث المبدأ بمعنى أن هناك أنواعاً من الصكوك قابلة للتداول، مثل صكوك المضاربة وصكوك المشاركة، وصكوك الإجارة، وهناك أنواع غير قابلة للتداول مثل صكوك المراجعة

وصكوك السلم، وصكوك الإستصناع، مع العلم أنه يمكن تداولها في لحظة معينة، وذلك عندما تمثل سلعة، أما عندما تتحول إلى دين في ذمة الغير، فلا يصح تداولها. (الدماغ، 2012، ص 71)

### 3.2- الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية

بداية يمكن صياغة الأهمية الاقتصادية للصكوك بصفة عامة في تحقيق العديد من متطلبات التنمية الاقتصادية، نذكر منها: (علي، 2014، ص 205)

- تعبئة المدخرات من الراغبين في التعامل وفقاً لأحكام الشريعة.
- سهولة تدفق الأموال للإستثمارات، بما يساعدها في التوسع في أنشطتها.
- توسيع وتطوير قاعدة سوق الأوراق المالية من خلال القابلية للتداول.
- تطوير في تنوع وتشكيلة الأدوات المالية الإسلامية، وتنوع المخاطر.
- إتاحة الفرصة للمؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها.
- إتاحة الفرصة أمام المصارف المركزية في البلدان الإسلامية لإستخدام الصكوك ضمن أطر السياسة النقدية وفقاً للمنهج الإسلامي، بما يسهم في إمتصاص السيولة، ومن ثم خفض معدلات التضخم.
- المساعدة في تغطية جزء من العجز في الموازنة العامة للدولة.
- تمويل مشروعات البنية التحتية والمرافق الحكومية وتوفير التمويل اللازم للمشروعات العامة والخاصة، وكذلك المؤسسات المالية، بما يسهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية في المجتمعات الإسلامية.
- تنشيط وتدويل سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لتفعيل سوق مالية إسلامية موحدة.
- إندماج إقتصاديات البلدان الإسلامية مع جميع بلدان العالم.

### 4.2- الصكوك الإسلامية وتمويل الإستثمار الحقيقي

تعاني الدول النامية ومنها البلاد الإسلامية من صعوبة في توفير الموارد التمويلية اللازمة للإستثمارات الإنتاجية طويلة الاجل، ويمكن للصكوك الإسلامية المساهمة في تنمية الإستثمارات الحقيقية عبر توفير موارد مالية ملائمة لهذه الإستثمارات، ومن ثم فإن زيادة حجم المدخرات وزيادة تمويل الأنشطة الإستثمارية المنتجة واتساع قاعدة المشروعات الممولة في الاقتصاد، تحدث زيادة ملموسة في حجم الإستثمار، كما تحدث استقرار اقتصادي نتيجة استبعاد آلية القروض بفائدة التي تخلق أوضاعاً غير مستقرة بطبيعتها، وهذا الاستقرار سيدفع مرة أخرى الى زيادة حجم الإستثمار ومن ثم

زيادة الإنتاج، واستيعاب المزيد من العمالة، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة التي يعاني منها المجتمع الإسلامي، كما ان استخدام الصكوك الإسلامية في توفير التمويل للأنشطة الاقتصادية العامة، سيخفض نصيب السندات بفائدة في التمويل، كذلك يؤدي التطور النوعي في هذه الصكوك، نتيجة قيام بعض الدول باستبدال السندات بفائدة بصكوك إسلامية متنوعة، الى تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة نتيجة لاستبعاد الفوائد. (أدهم، 2014، ص 128)

كما أن عملية اصدار تشكيلة متنوعة من الصكوك وتداولها في السوق المالية تمثل تغييرا جوهريا في الهيكل التمويلي للمصارف الإسلامية، يمكنها من استيعاب المدخرات على مختلف رغبات افرادها، والتوفير الملائم للاحتياجات التمويلية للمشروعات، مما يساهم في تقدم المصارف الإسلامية فضلا عن أن اصدار الصكوك الإسلامية لتوفير احتياجات المشروعات الخاصة والعامة يعد بمثابة الأداة المناسبة للتكامل بين النشاط المصرفي الإسلامي والأسواق المالية، والاندماج مع السوق العالمية. وللصكوك الإسلامية مزايا متعددة، منها ما ينفع المستثمر ومنها ما ينفع المؤسسات المصدرة للصكوك، فبالنسبة للمؤسسات الراغبة في توريق أصولها: (أدهم، 2014، ص 130)

- توفير السيولة للمؤسسات المعنية مباشرة من المستثمرين ودون حاجة للوساطة المالية التقليدية.
- دعم المؤسسات المالية في باب كفاية رأس المال، ذلك أن توريق المؤسسة المالية لديونها وأصولها ينقل المخاطر الى مستويات اقل.
- تحقيق ربحية أعلى من تلك التي تحققها الأنشطة العادية، من خلال توسعة العمليات خارج الميزانية دون الحصول على تمويل إضافي أو زيادة في رأس المال.
- أما بالنسبة للمستثمرين حملة الصكوك، فتتوفر لديهم المميزات التالية:
- الحصول على عائد ربحي اعلى من الذي يمنحه توظيف أمواله لدى البنوك.
- إعطاء فرصة للذين يريدون توظيف أموالهم بالصيغ الشرعية.
- تعميم ثقافة لا غنم بدون غرم وبالتالي تأهيل صغار المستثمرين على احتمال تحمل الخسارة أو البطء في التدفقات النقدية.

## 5.2- الصكوك الإسلامية وتمويل الإستثمارات الحكومية

توجد عدة أنواع من الصكوك لنقل الموارد المالية للدولة بصورة مؤقتة، كما يلي: (قحف، 2000، ص 64)

**1.5.2- التمويل بصيغة المشاركة أو المضاربة:** وهي تناسب المشاريع المدرة للدخل أو الأيراد، مثل محطات الطاقة الكهربائية والموانئ، حيث تصدر الدولة صكوك لتمويل هذه المشروعات، على ان تقوم بشراء نصيب حملة صكوك المضاربة، أو صكوك المشاركة المتناقصة بالتدرج وفق برنامج محدد وعلى فترة زمنية معينة.

**2.5.2- التمويل بصيغة الاجارة:** يمكن للدولة ان تستخدم صكوك الاجارة في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل كثير من المشروعات والنفقات الحكومية، اذ يمكن تمويل الانشاءات العقارية، وتمويل شراء الآلات والمعدات والأجهزة والاثاث، من اعيان ذات عمر طويل الاجل.

**3.5.2- التمويل بصيغة السلم:** وهذا الأسلوب يناسب الدول التي لديها موارد طبيعية كالنفط والمعادن.

**4.5.2- التمويل بصيغة الاستصناع:** ويستخدم هذا الأسلوب لتصنيع منتجات محددة، أو بناء مشاريع عمرانية، أو مد الطرق والجسور، أو انشاء محطات الطاقة الكهربائية.

### 3. نماذج دول إسلامية رائدة في التمويل بالصكوك الإسلامية

#### 1.3- توزيع أصول الصكوك الإسلامية المتداولة عالميا

برزت أهمية التمويل بالصكوك الإسلامية من منطلق المبادئ العادلة لصيغ التمويل الإسلامي التي تضمن تعبئة فعالة للموارد المالية ومن ثم تخصيصها لتمويل البنى التحتية والاستثمارات الضخمة، فظهرت كأداة دين عام كفؤة لها مساهمة فعالة في تمويل النشاط الإقتصادي، ويوضح الجدول رقم (01) توزيع أصول الصكوك المتداولة عالميا موزعة جغرافيا خلال سنة 2016.

الجدول رقم (01): توزيع أصول الصكوك الإسلامية جغرافيا خلال سنة 2016

المنطقة	حجم الصكوك المتداولة (مليون دولار أمريكي)
دول الجنوب الشرقي لآسيا	206.823
دول مجلس التعاون الخليجي	111.112
أوروبا	13.528
جنوب آسيا	7.828
باقي دول آسيا	2.056
صحراء إفريقيا	1.745
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1.410
أمريكا	266

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقرير السنوي لتنمية التمويل الإسلامي لسنة 2017 الصادر عن Thomson Reuters

من خلال الجدول أعلاه يتضح توزيع أصول الصكوك الإسلامية حسب المناطق عالميا خلال سنة 2016، حيث تتمركز هذه الأصول بنسبة كبيرة في منطقة دول الجنوب الشرقي لآسيا بما قيمته 206.823 مليون دولار أمريكي، أين تتصدر ماليزيا أول الدول الحائزة على أكبر قيمة لأصول الصكوك الإسلامية خلال سنة 2016 بقيمة 168.942 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 81.68% من الحجم الكلي لأصول الصكوك في هذه المنطقة، ثم تأتي دول منطقة مجلس التعاون الخليجي من حيث تركيز أصول الصكوك الإسلامية بقيمة 111.112 مليون دولار أمريكي موزعة على 194 صك إسلامي وتتصدر السعودية دول هذه المنطقة بما قيمته 52.546 دولار أمريكي أي ما يقابل 47.29% من إجمالي أصول الصكوك في هذه المنطقة، كما تعد السعودية ثاني دولة حائزة على أصول الصكوك الإسلامية عالميا بعد ماليزيا، كما تحوز أوروبا على 13.528 مليون دولار أمريكي موزعة على 51 صك إسلامي وتتصدر كلا من تركيا والمملكة البريطانية الدول المصدرة للصكوك في هذه المنطقة أين تحوز بريطانيا على حوالي 1.904 مليون دولار أمريكي، وتركيا على 11.340 مليون دولار أمريكي في شكل أصول صكوك إسلامية، كما إمتد إصدار وتداول الصكوك الإسلامية في كل من صحراء إفريقيا وأمريكا التي تحوز على 266 مليون دولار أمريكي موزعة على 3 صكوك إسلامية، ومن الملاحظ تدني تركيز أصول الصكوك الإسلامية في منطقة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث تظل البنية التحتية للأنظمة المالية في هته المنطقة جد بدائية، ولا تزال بعض دول

هذه المنطقة تخلو تشريعاتها وقوانينها المالية التي تنظم العمل المصرفي من الإعراف بنظام التمويل الإسلامي كأسبب لتمويل النشاط الاقتصادي على غرار الجزائر.

### 2.3- التجربة البحرينية

تشكل الصكوك الإسلامية في البحرين ما نسبته 2.3% من الإصدار العالمي للصكوك، و حسب قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لعام 2006 يقوم المصرف بإصدار سندات الدين نيابة عن حكومة مملكة البحرين بعد التنسيق مع وزارة المالية. ويتم نشر الجدول الزمني سنويا لإصدار الصكوك الإسلامية وسندات الدين، وتشمل الصكوك والتي تمثل أدوات استثمارية تصدر وفقا لمعايير الشريعة الإسلامية. المصدرة من طرف مصرف البحرين المركزي فيما يلي:

- **صكوك السلم:** ويتم إصدارها على أساس شهري لفترة استحقاق ثلاثة أشهر (91 يوما) بمبلغ 43 مليون دينار بحريني .

- **صكوك الإجارة:** ويتم إصدارها على أساس شهري لفترة استحقاق ستة أشهر (182 يوما) بمبلغ 26 مليون دينار بحريني.

- **صكوك الإجارة طويلة الأجل:** ويتم إصدارها بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي ولفترات استحقاق من 2 إلى 10 سنوات

ويتم إصدار الصكوك الإسلامية بعائد ثابت بعد دعوة جميع المؤسسات المالية المؤهلة للمشاركة. ويتم تنفيذ إجراءات الإصدار على النحو التالي: ( الموقع الرسمي لمصرف البحرين المركزي ، 2017 )

- يقوم المصرف المركزي بتوجيه دعوات المشاركة وتشمل جميع تفاصيل الإصدار الى جميع المؤسسات المالية.

- تقوم المؤسسة المالية بتقديم عطاءاتها إلى المصرف المركزي بالكمية التي يرغبونها.

- يتم توزيع حجم الإصدار بالنسبة والتناسب لجميع المؤسسات المالية المشاركة في تغطية الإصدار.

- يقوم المصرف المركزي بإخطار المؤسسات المالية المشاركة حول نتيجة العطاءات والكمية المخصصة لهم.

تتم تسوية المعاملات الناتجة عن مشاركة مصارف التجزئة من خلال الخصم من حسابات المصارف لدى المصرف المركزي بتاريخ الإصدار وذلك بعد يومين من تاريخ تقديم العطاءات،

**1.2.3- حجم الصكوك الإسلامية من الدين العام الداخلي:** يتشكل الدين العام الداخلي للاقتصاد البحريني من سندات التنمية الحكومية وأذونات الخزانة كأداتين تمويليتين تقليديتين أو ريويتين، إضافة إلى صكوك السلم الإسلامية وصكوك التأجير، ويوضح الشكل رقم (01) تطور كل من الدين العام وأصول الصكوك الإسلامية، ونسبتها من هذا الدين في البحرين خلال الفترة 2001-2016.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير الإحصائية لمصرف البحرين المركزي للفترة 2001-2016 على الموقع:

[www.cbb.gov.bh](http://www.cbb.gov.bh)

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن أصول الصكوك الإسلامية في تزايد مستمر منذ اصدارها سنة 2001 مما يعكس اعتماد الحكومة البحرينية على هذا الأسلوب التمويلي في تمويل إنفاقها الاستثماري، كما تطور الدين العام أيضا خلال هذه الفترة بمعدلات متذبذبة حسب حاجة الحكومة لتغطية عجزها الموازي فكانت معدلات نموه منخفضة خلال فترة ازدهار أسعار المحروقات الربع الأساسي المشكل للدخل البحريني، ومرتفعة جدا خلال سنوات انخيارها، كما يلاحظ من خلال الشكل أن الصكوك الإسلامية تشكل نسبة مرتفعة جدا من الدين العام أين بلغت أعلى نسبة لها سنة 2007 وهي 85.4% لتتخفف بعدها سنة 2010 متأثرة بالأزمة المالية التي كان لها أثر واضح في السوق المالي البحريني النشط، ثم تسجل ارتفاعا ملحوظا بعد سنة 2014 الامر الذي يعكس جهود حكومة البحرين في تعبئة الموارد المالية خاصة بعد انخيار أسعار المحروقات وبمخترها عن موارد أخرى لتمويل التنمية فيها، ومنه نستنتج أن الصكوك الإسلامية في البحرين تمثل موردا هاما لتمويل التنمية، وتشكل نسبة مرتفعة جدا من الدين العام الداخلي، وتشكل الأداة الأنسب لتعبئة الفوائض النقدية الداخلية والخارجية لجاذبيتها ومردوديتها العالية.

### 3.3- التجربة السودانية

تعد تجربة إصدار الصكوك الإسلامية في السودان تجربة رائدة ومميزة خاصة في مجال صناعة الصكوك الحكومية السيادية، والتي كانت من بين أهم أهدافها تعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة العامة وتمويل الأصول والمشاريع الحكومية وفي نفس الوقت أداة مستوفية للمتطلبات الشرعية تصلح لإدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي والتي يعمل بها بنك السودان المركزي حالياً فيما يعرف بعمليات السوق المفتوحة للتحكم في المعروض النقدي، (زيد، 5 و6 ماي 2014، ص 18) ولتسهيل هذه العملية تم إنشاء شركة السودان للخدمات المالية المحدودة لتقوم مقام بنك السودان المركزي ووزارة المالية بإصدار وإدارة الصكوك الحكومية والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمساعدة في إدارة السيولة على المستوى القومي وتمويل عجز الموازنة العامة، ولهذا الغرض تنازلت كل من وزارة المالية وبنك السودان المركزي عن أصولهما في المصارف المملوكة لهما كلياً أو جزئياً لصالح الشركة، وأصبحت الشركة مملوكة بنسبة 99% لبنك السودان المركزي و1% لوزارة المالية والإقتصاد الوطني، وتم تسجيلها لدى المسجل العام للشركات سنة 1998، تحت قانون الشركات لعام 1925. (أنور، 10 ديسمبر 2017، ص 09)

**1.3.3- شهادة المشاركة الحكومية "شهادة":** إستندت هذه الشهادة على ملكية الدولة للأسهم في بعض الشركات والمؤسسات الراجعة وتصدر هذه الشهادات أيضاً استناداً على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وهي قابلة للتداول بين الجمهور والمصارف والمؤسسات وتهدف إلى تمويل عجز الموازنة العامة لتحقيق وتخفيف الإستدانة بالعجز (الإستدانة من النظام المصرفي) كما يمكن تداولها في السوق الثانوية وهي تقوم على أساس المشاركة تصدرها وزارة المالية نيابة عن الحكومة ويتم تسويقها عبر الوكيل المكلف من وزارة المالية والبنك المركزي وعادة ما يكون بنك إسلامي أو شركة مالية. (مايا، 8 و9 ديسمبر 2013، ص 15)

**أ- أهداف شهادة المشاركة:** تعمل شهادات المشاركة "شهادة" على تحقيق الأهداف التالية: ( الموقع الرسمي لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة )

- إدارة السيولة على مستوى الإقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة بالتحكم في السيولة قبضاً أو بسطاً وفي ظل الشريعة الإسلامية

- تغطية جزء من العجز في الموازنة إذا كان من المعتاد تغطيته بطباعة أوراق نقديه أو ما يسمى بالاستدانة بالعجز من البنك المركزي حيث ان طباعة هذه الأوراق له آثار تضخمية علي الاقتصاد الوطني.
- تجميع المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار عن طريق نشر الوعي الادخاري بين الجمهور وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار.
- خلق أوراق مالية إسلامية تكون بمثابة نواة للمساعدة في تطوير أسواق راس المال المحلية.
- ب- **مميزات شهادة المشاركة:** تتميز شهادة المشاركة بالعديد من المزايا مقارنة بباقي الأوراق المالية المصدرة والمتداولة في سوق الخرطوم المالي ومن أهمها: ( الموقع الرسمي لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة/)
  - الشهادة شرعية وتفي بكافة متطلبات العقود الشرعية وحصلت علي فتوي بشرعيتها من الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي.
  - ذات مخاطر استثمارية متدنية حيث إنها مسنودة بأصول في وحدات اقتصادية تتميز بربحيتها العالية وإدارتها المتميزة وفي قطاعات اقتصادية مختلفة.
  - ذات ربحية عالية مقارنة بأوجه الاستثمار الأخرى المتاحة.
  - سريعة التسييل حيث يمكن بيعها في أي لحظة وبسهولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية عبر شركات الوكالة العاملة بالسوق.
  - يمكن استخدامها في تسوية المعاملات المالية كوسيلة دفع مضمونة السداد.

**2.3.3- صكوك الإستثمار الحكومية "صرح":** صكوك صرح هي صكوك مالية تقوم على مبدأ الشرع الإسلامي تصدرها وزارة المالية والإقتصاد الوطني، وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولي عبر شركة السودان للخدمات المالية، وهي تصدر في صيغة المضاربة وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنى التحتية، وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة، وتوفير الموارد المالية لتمويل الإحتياجات المختلفة للدولة. (عبد الله، 26-25 أبريل 2013، ص 15)

**3.3.3- صكوك إجارة البنك المركزي "شهاب":** وهي صكوك مالية يتم إصدارها على صيغة الإجارة وذلك لغرض تمكين بنك السودان المركزي من إدارة السيولة وتوفير فرص إستثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك عن طريق تصكيك أصول البنك المركزي وعرضها للمستثمرين، تتكون

صكوك شهاب من العقارات المملوكة لبنك السودان المركزي في الخرطوم والولايات والتي تم بيعها لشركة السودان للخدمات المالية (الوكيل) بموجب عقد بيع بمبلغ 243.8 مليون جنيه وقسمت هذه الأصول لعدد 243.871 شهادة قيمة الشهادة الواحدة 1000 جنيه سوداني، ويوزع عائد الإجارة كما يلي: 95% لحملة الصكوك، و5% للشركة الوكيل. ( الموقع الرسمي لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة)

الجدول رقم (02): وضعية أهم الأدوات المالية الإسلامية السودانية خلال سنة 2017

نوع الورقة المالية	عدد الشهادات المباعة	قيمة الشهادات (مليون جنيه)
شهادات المشاركة الحكومية (شهادة)	41.007.023	20503.50
صكوك الإستثمار الحكومية (صرح)	8.195.403	819.5
شهادة إجارة البنك المركزي (شهاب)	243.871	1000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية 2017 على الموقع

<http://www.kse.com.sd> الإلكتروني

### 4.3- التجربة الماليزية

يعد سوق الصكوك قطاعا هاما جدا من قطاعات سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، أين يتنوع الإصدار بين القطاع العام والخاص لغرض تمويل الإحتياجات التنموية لكل قطاع، كما تتنوع الصكوك المصدرة حسب صيغة الإصدار وطبيعة النشاط الإقتصادي الممول.

1.4.3- مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل الإقتصاد الماليزي: تعد الصكوك الإسلامية الماليزية من أكثر الصكوك تنوعا فهي تغطي معظم الأنشطة الإقتصادية، كما يوضح الجدول رقم (03) توزيع إجمالي الصكوك الإسلامية المجمعة المصدرة في ماليزيا خلال الفترة 1996-2014 حسب القطاعات الإقتصادية.

جدول رقم (03): توزيع الصكوك الإسلامية المجمعة المصدرة في ماليزيا حسب النشاط الإقتصادي للفترة 1996-2014.

القطاعات	عدد الصكوك	مبلغ الصكوك (مليار دولار)
مؤسسات حكومية	787	287.02
خدمات مالية	446	51.71
المرافق والطاقة	441	30.08
النقل	325	28.06
البناء	489	17.68
الإتصالات	108	9.43
العقارات	163	6.18
التجمعات أو التكتلات	41	3.94
الزراعة	99	3.67
النفط والغاز	88	3.62
الخدمات	56	3.26
الرعاية الصحية	74	1.55
الصناعات التحويلية	53	1.34
التعليم	11	1.03
المأكولات والمشروبات	23	0.78
السلع الإستهلاكية	31	0.72
السياحة والترفيه	2	0.32
المعادن والمناجم	8	0.24
تكنولوجيا المعلومات	20	0.22
التجزئة	18	0.18
المجموع الكلي	3310	451.02

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقرير Thomson Reuters -Zawya, Malaysia islamic finance report 2015, p :220.

من خلال الجدول أعلاه يتضح هيمنة المؤسسات الحكومية على الصكوك المصدرة خلال الفترة بنسبة 63.63% حيث يتوجه هذا النوع من الشركات إلى التمويل عبر الصيغ الإسلامية بشكل أكبر

من أساليب التمويل التقليدي، كما تستحوذ قطاعات الطاقة والنقل على حصص هامة جدا من هذا الإصدار مقابل الحصص المنخفضة لقطاع الفلاحة والصناعات التحويلية وتكنولوجيا المعلومات.

**2.4.3- تصنيف الصكوك الإسلامية الماليزية المجمعة حسب نوعية العقد:** تصدر ماليزيا العديد من أنواع الصكوك إذا ما تم تصنيفها حسب الآجال، أو القطاعات المستفيدة، أو طبيعة العقود فبالإضافة إلى العقود المتعارف عليها كالمضاربة والمشاركة ومختلف العقود التجارية ظهرت في ماليزيا العديد من العقود المستحدثة والتي عادة ما تكون دجما لعقدين أو أكثر في عقد واحد، ويوضح الجدول الموالي توزيع الصكوك الإسلامية المجمعة في ماليزيا خلال الفترة 1996-2014 حسب صيغة العقود. جدول رقم (04): توزيع الصكوك الإسلامية المجمعة المصدرة في ماليزيا حسب طبيعة العقد للفترة 1996-2014.

عقود الصكوك	عدد الصكوك	مبلغ الصكوك (مليار دولار أمريكي)
المراجحة	1539	261.86
البيع بثمن آجل	352	74.02
المشاركة	644	57.61
الإجارة	334	22.54
الوكالة	74	16.93
الإستصناع	33	5.30
مضاربة	73	2.05
بيع العينة	44	1.71
إجارة-مشاركة	4	1.35
الوكالة بالإستثمار	11	1.32
مراجحة-مشاركة	10	0.87
الإستثمار	3	0.79
إجارة-إستصناع	42	0.62
إجارة وكالة	39	0.51
الأمانة للإستثمار	1	0.31
بيع الدين	51	0.28

0.22	27	مضاربة مريحة
0.11	5	إجارة- مريحة
0.03	12	مريحة إستصناع
0.02	2	إستصناع- مضاربة
451.02	3310	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقرير Thomson Reuters -Zawya, Malaysia islamic finance report 2015, p :220

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن صكوك المراجعة تغطي 58.05% من إجمالي الصكوك المصدرة خلال الفترة 1996-2014، بينما حازت صكوك المشاركة على 12.77% من إجمالي هذه الصكوك، وصكوك المضاربة ما نسبته 0.45%، وتعكس هذه النسب إنحياز التمويل بالصكوك للنشاط التجاري ذة هامش الربح المعلوم على حساب النشاط الإستثماري الذي يولد عائد بالإضافة إلى تحقيقه زيادة حقيقية في الإنتاج.

#### 4. الصكوك آلية لتمويل الإنفاق الإستثماري في الجزائر

يعتبر الانفاق العام الممول الرئيسي للتنمية في الجزائر في مختلف مستوياتها سواء ما تعلق بالتنمية الفلاحية والصناعية او المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من القطاعات الاستراتيجية والرئيسية، وتتناقص مساهمة القطاع الخاص واشراكه في توليد عملية الدخل لهيمنة الحكومة على النشاط الاقتصادي على الرغم من ظهور بوادر الشراكة بينهما غير أنها تبقى محدودة كما ونوعا، وفي ظل الأزمة المالية التي يعيشها الإقتصاد الجزائري على خلفية إنخفاض أسعار المحروقات، بات لزاما البحث في إيجاد بدائل تمويلية للإنفاق الحكومي الإستثماري أين تبرز الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية لها العديد من الخصائص التي تكفل تعبئة فعالة للموارد المالية وتخصيصها للإستثمار.

#### 1.4- أهمية تمويل الإنفاق الإستثماري بالصكوك الإسلامية في الجزائر

يعتبر إستحداث أدوات تمويلية إسلامية لتغطية العجز الموازي في الجزائر وتخفيف العبء على الحكومة في تمويلها للإستثمار إجراء بالغ الأهمية وله العديد من المزايا التي من الممكن تحقيقها في ظل تواجد مجموعة من التغيرات الهيكلية والتي تمس الجانب القانوني والجباثي والتعليمي والعديد الجوانب التي تضمن السيورة الحسنة والمثلى لعملية التمويل بالصكوك الإسلامية، ويمكن لهته الاخيرة أن تحقق مجموعة من المزايا نذكر منها:

- تعبئة الموارد المالية من جميع المتعاملين الإقتصاديين ومن ثم تخصيصها لتمويل مشروعات البنى التحتية وبالتالي فهي آلية تضمن إشراك القطاع الخاص في تمويل التنمية وهو ما يسعى إلى تحقيقه الإقتصاد الجزائري خاصة في ظل الأوضاع المالية التي أضعفت من قدرة الدولة على تمويل الإستثمار على إثر تداعيات أزمة إنهميار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

- إن آلية التمويل وفق صيغ التمويل الإسلامي تعمل على توفير عنصر المرافقة خلال سيرورة العملية الإستثمارية منذ بدايتها، من منطلق أنها علاقة مشاركة وليست مديونية وبالتالي للطرفين مجموعة من الحقوق والواجبات التي تجعل منهما يتحملان جزء من الخسارة إن وقعت ويستحقان جزء متفق عليه من الأرباح المحققة.

- إن تمويل المشروعات الإستثمارية عن طريق الصكوك الإسلامية في الجزائر من شأنه تطوير المشروعات الإنتاجية العالقة أو المجمدة على إثر إنهميار أسعار المحروقات بل يدعم إيجاد بديل تمويلي فعال له القدرة على دعم نقائص نجاح العملية الإستثمارية في الجزائر كالرقابة والمرافقة الفعالة، في سبيل تحقيق مبدأ التنوع الإقتصادي الذي ترمي الجزائر إلى تحقيقه من خلال تنمية القطاع الفلاحي والصناعي والخدمي.

- إن تمويل الإستثمار عبر الصكوك الإسلامية من شأنه أن يكسب الجهاز المصرفي الجزائري حركية ونشاط نوعا ما، من خلال إمكانية إستثمار فوائض السيولة الضخمة على مستوى المصارف الحكومية مثلا والتي عجزت على تقديمها في شكل تمويل لإستثمارات حقيقية، وبالتالي إشراك المصارف الجزائرية الحكومية والخاصة في العملية التمويلية أو كمشرف وموظف مراقب للعملية الإستثمارية الفلاحية أو الإنتاجية أو الخدمية أو مشروعات البنى التحتية له أهمية بالغة في الرقي بالقطاعات الإقتصادية.

- كما يمكن تمويل الإستثمار بالصكوك الإسلامية في الجزائر من إستحداث أدوات تمويلية جديدة على مستوى السوق المالي الجزائري وله دور في إعطاء حركية ونشاط هذا السوق الذي يكاد أثره التمويلي أن ينعدم وبالتالي إدراج أدوات مالية إسلامية حكومية ذات عوائد مرتفعة وفق عملية إستثمارية متضحة المعالم وفق ما تمليه المبادئ والقواعد والمعايير الدولية للإفصاح والشفافية، من الممكن أن تمويل مشروعات ضخمة وفق إحتياجات ومتطلبات المجتمع الجزائري، ولها آفاق كبيرة جدا ومحفزة بإمكانها إخراج الإقتصاد الجزائري تدريجيا من التبعية المرهقة للطاقة الأحفورية.

#### 2.4- معوقات التمويل بالصكوك الإسلامية في الجزائر

يشكل غياب الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم العمل بالصكوك الإسلامية في الجزائر عائقا وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بها حيث لم يتضمن القانون المصرفي الجزائري متمثلا في قانون النقد والقرض احكاما تراعي الضوابط الشرعية للعمل المالي الإسلامي وخاصة منها الصكوك الإسلامية وكذلك على مستوى التشريعات الجبائية التي لها صلة مباشرة بالعمل المصرفي والمالي، ولعل أكبر عائق يواجه تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر هو غياب الاعتراف القانوني بالصناعة المالية الإسلامية بصفة شاملة، ومن بين هذه العوائق والتحديات: (أنور، 10 ديسمبر 2017، ص 18)

- **قانون النقد والقرض**: غياب تام لعقود التمويل الإسلامي والتي تصدر الصكوك الإسلامية على أساسها وذلك بالرجوع إلى القانون رقم 10/90 والامر 03-11 مؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

- **بورصة الجزائر**: رفضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة إدراج الصكوك الإسلامية تحت مسمى السندات الإسلامية ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية مبررة ذلك بعدم وجود سند قانوني يميز ذلك.

- **القانون التجاري**: لا يتيح القانون التجاري الجزائري إصدار صكوك الإستثمار بصفتها تمثل حقوق ملكية متساوية القيمة دون أن يكون لحاملها صفة المساهمين، فالقيم المنقولة التي يتيح القانون لشركات الأسهم إصدارها أسهم أو شهادات إستثمار تمثل ملكية في رأس مال الشركة أو سندات بمختلف أنواعها تمثل ديونها عليها.

- **قانون الضرائب**: إن إصدار صكوك إسلامية قائمة على صيغ البيوع كالبيع الآجل والسلم وفقا للقواعد الشرعية بصفتها صيغ ناقلة لملكية أعيان قد تؤدي إلى معاملة ضريبية مجحفة بحق هذه الأدوات إذا ما قورنت بنظيرتها التقليدية، أي إذا طبقت عليها الأحكام الضريبية الخاصة بعقود البيع والذي سوف يطبق على ثمن البيع أو الإستصناع فإنه سيؤثر على تنافسية هذه الأداة مقارنة بغريميتها التقليدية.

#### 3.4- مقترحات إدراج الصكوك الإسلامية في النظام التمويلي الجزائري

- إن نجاح العملية الإستثمارية الممولة بالصكوك الإسلامية في الجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على تحسين البيئة العامة للمالية الإسلامية والتي تشمل الإطار الشرعي والقانوني والجبايي وتأهيل العنصر البشري وغيرها من العوامل التي نوجزها في: (أنور، 10 ديسمبر 2017، ص 20)
- ضرورة وضع نظام قانوني وتشريعي وضريبي خاص ينظم عملية إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية.
  - وضع نظام للرقابة الشرعية يعنى بمراقبة إحترام هذه المؤسسات للضوابط الشرعية في إصدارها وتعاملها بالصكوك الإسلامية.
  - إدراج مادة في قانون الضرائب توضح وتحدد الوعاء الضريبي المطبق على الصكوك الإسلامية مع إمكانية إعفائها من أجل تشجيع التعامل بالصكوك الإسلامية إصدارا وتداولاً.
  - التحديد الدقيق للطبيعة القانونية للصكوك الإسلامية كأداة ملكية وليس دين.
  - تشكيل إما هيئة حملة الصكوك في كل إصدار أو هيئة وطنية عامة (جمعية وطنية) ممولة من جزء رسوم الإصدار.

## 5. الخاتمة

تناولت هذه الورقة البحثية أهمية الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل الإستثمار حيث أثبتت التجارب الدولية التي إعتمدت هذه الآلية في تمويل التنمية سواء عن طريق صكوك المشاركة، الإجارة أو السلم، فباتت تمثل نسب هامة في الدين المحلي البحريني، السوداني والماليزي، كما إمتازت الصكوك الإسلامية على مستوى هذه الإقتصاديات بإرتفاع معدلات عوائدها خاصة في السودان التي تعتمد عليها بدرجة كبيرة في تمويل القطاع الزراعي وبعض الصناعات الغذائية، وبالنظر إلى أهمية هذه الأداة في تعبئة الموارد المالية وتخصيصها للإستثمار الحقيقي، برزت إمكانية إعتتمادها كبديل تمويلي للإستثمار في الجزائر خاصة في ظل الأوضاع المالية الحالية التي تعيشها الجزائر.

### 1.5- نتائج الدراسة: يمكن إدراج بعض نتائج الدراسة في النقاط الآتية:

- تعدد الصكوك الإسلامية أداة إستثمارية هامة لها من الخصائص ما يجعلها وسيلة فعالة في تجميع الموارد المالية للإستثمار في ظل مخاطر معقولة ومبادئ عادلة لتوزيع العوائد ضمن الأطر الشرعية.
- تحوز الصكوك الإسلامية على أهمية كبيرة على مستوى الإقتصاد البحريني، السوداني والماليزي وتشكل نسب معتبرة جدا في تكوين دينها المحلي، ولها أهمية بالغة في تمويل الأنشطة الإقتصادية.

- ساهم الدعم الحكومي وتوفر بيئة مرنة لتطور أصول التمويل الإسلامي، فضلا عن إستقلالية هيئات الرقابة الشرعية في تطور التمويل بالصكوك الإسلامية في السودان، البحرين وماليزيا.
- تتواءم الصكوك الإسلامية مع متطلبات تحقيق التنمية في الإقتصاد الجزائري ويتوقع أن يعرف السوق المالي الجزائري إنتعاشا مع إستحداث صكوك إسلامية غرضها تمويل التنمية.
- تعد الصكوك الإسلامية بديل تمويلي جذاب لتطوير البنى التحتية في الجزائر وقطاع الصناعة وتمويل قطاع السكن والعديد من الأنشطة الإستثمارية التي تتطلب تمويلا ضخما لقيامها، فضلا عن توفير عنصر المرافقة إنطلاقا من العلاقة التعاقدية التشاركية بين أطراف العملية الإستثمارية، كما تعد آلية جذابة لإشراك القطاع الخاص ومدخرات قطاع العائلات في تمويل التنمية.
- 2.5- توصيات الدراسة:** من خلال ما سبق يمكن طرح بعض التوصيات من بينها ما يلي:
- ضرورة الإهتمام بتطوير السوق المالي الإسلامي عبر تنوع الصكوك الإسلامية المصدرة وعدم حصرها في منتجين أو أكثر مما يعطي يدعم دورها التمويلي الإستثماري.
- ضرورة الإهتمام بالتعليم، البحث والتطوير في المالية الإسلامية عامة، وكيفية إدارة المخاطر والسيولة عبر الصكوك الإسلامية، مما ينعكس إيجابا على تطوير الكادر البشري المسير لمختلف العمليات التمويلية الإسلامية وتدعم الإبتكار المالي الإسلامي.
- إن الإهتمام برفع عوائد الأوراق المالية الإسلامية يدعم جانب الطلب عليها حيث يكسبها ميزة تنافسية مقارنة مع باقي الأوراق المالية المتداولة.
- ضرورة تنمية الوعي بالإستثمار والإستثمار الإسلامي وحتمية دمج الأدوات المالية الإسلامية في النظام التمويلي الجزائري الذي يشكل إستثناء في المنطقة العربية والمغربية من حيث خلو مختلف القوانين والتشريعات من إشارة للصناعة المالية الإسلامية.
- ضرورة تأطير الكادر البشري المسؤول على تسيير الأدوات المالية الإسلامية، إصدارها وتداولها في السوق المالي الجزائري كخطوة أولية لضمان نجاح العملية الإستثمارية وضرورة الإهتمام بالتحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية والتي تدعم عمل الصكوك الإسلامية.

6. قائمة المراجع:

- Ijlal Ahmed Alvi .(2013) .*A comprehensive study of the International Sukuk Market, Sukuk report* .International Islamic Financial market.,
- أحمد شعبان مُجد علي. (2014). *الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- أدهم إبراهيم جلال الدين. (2014). *الصكوك والأسواق المالية الدولية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية*. القاهرة، مصر: دار جوهر للنشر.
- الشام عبد الله عبد الله. (26-25 أبريل 2013). دور الصكوك الحكومية في تمويل الموازنة بالتركيز على تمويل التنمية. *ملتقى الخرطوم للصناعة المالية الإسلامية بعنوان دور مؤسسات التمويل الإسلامي في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية*، (صفحة 05).
- أنور سكيو وآخرون. (10 ديسمبر 2017). *واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر " تجربة السودان نموذجاً"*. اليوم الدراسي الأول حول صيغ التمويل الإسلامي بدائل لطرق التمويل التقليدية . عين تيموشنت: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب.
- بن ثابت علي، فنتي مايا. (8 و 9 ديسمبر 2013). *التجربة السودانية والأردنية في التمويل بالصكوك الإسلامية والدروس المستفادة منها: الجزائر نموذجاً*. الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية بعنوان *آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية* ، (صفحة 15).
- زياد جلال الدماغ. (2012). *الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية*. عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد. ( 5 و6 ماي 2014). *الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر* . المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية .
- مندر قحف. (2000). *تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية*. جدة.

- ناصر سليمان، بن زيد ربيعة، (2013). الصكوك الإسلامية الواقع والتحديات. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2010). المعايير الشرعية. المنامة، البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- الموقع الرسمي لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة . (2017/12/21). تم الاسترداد من <http://shahama-sd.com>
- الموقع الرسمي لمصرف البحرين المركزي . (2017). تم الاسترداد من <http://www.cbb.gov.bh>

## البطاقات البنكية كوسيلة دفع إلكتروني حديثة في النظام المصرفي الجزائري

### Bank cards as a modern electronic payment method in the Algerian banking system

د.سليم لعقون<sup>1</sup>، عمر بولحليب<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة سطيف1، salimaggoune@yahoo.fr

<sup>2</sup> كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة ألكلي محمد أولحاج البويرة، o.boulahlib@univ-bouira.dz

#### ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية وسائل الدفع الإلكتروني والتركيز على أهم نوع المتمثل في البطاقات البنكية حسب رأي الباحثين الاقتصاديين بصفة عامة والمشرع الجزائري بصفة خاصة من حيث المفهوم والأهمية والخصائص إضافة إلى تبيان أهم أنواع البطاقات البنكية.

حيث توصلت النتائج أن البطاقات الإلكترونية تعتبر من بين الوسائل الدفع الإلكتروني الأكثر انتشاراً وقبولاً في العالم، وفي ظل ثورة التكنولوجيا المصرفية، دفع بالعديد من المؤسسات المالية إلى إيجاد آليات تتماشى مع هذه التغيرات، حيث سعى في هذا الشأن الجهاز المصرفي الجزائري باتخاذ الإجراءات المناسبة لاستحداث وسائل دفع إلكترونية حديثة أكثر مرونة لتواكب التطورات وتتماشى مع متطلبات التجارة الإلكترونية، حيث قام بالعديد من الإصلاحات المالية والمصرفية لتحسين جودة الخدمات المصرفية الجزائرية.

كلمات مفتاحية: الدفع الإلكتروني، وسائل الدفع الإلكتروني، البطاقات البنكية، النظام المصرفي الجزائري.

تصنيفات JEL: E59 ، G29

#### Abstract:

The study aimed to identify the means of electronic payment (e-payment), and Focusing on the most important type of bank cards, according to the opinion of economic researchers in general, and the Algerian legislator in particular in terms of concept, importance and characteristics, in addition to showing the most important types of bankcards.

As the results of the study found that electronic cards are among the most widespread and accepted electronic payment methods in the world, and under the revolution of banking technology and the expansion of commercial dealings, the Algerian banking system sought to take appropriate measures to

create modern electronic payment methods that are more flexible to keep pace with developments and are in line with the requirements of e-commerce Where he carried out many financial and banking reforms to improve the quality of Algerian banking services.

**Keywords:** Electronic payment; the means of electronic e-payment; bank cards; Algerian banking system.

**JEL Classification Codes:** G29, E59

المؤلف المراسل: سليم لعقون: salimaggoune@yahoo.fr

## 1. مقدمة:

نظراً للدور الذي تلعبه البنوك والمؤسسات المالية في تنمية الاقتصاد الوطني، ولتحسين أنشطة الجهاز المصرفي الجزائري، فقط تم استحداث وإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النشاط المصرفي، ومن أجل تسهيل كذلك التجارة الإلكترونية ظهرت فكرة البنوك الإلكترونية والتي فرضت وجود وسائل وفاء ذات طابع إلكتروني لتسهيل تبادل الأموال إلكترونياً، حيث يعتبر تحديث وسائل الدفع من أهم عناصر تحديث الخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري، إضافة إلى الوسائل التقليدية للدفع نجد العديد من وسائل الدفع الإلكترونية كالبطاقات البنكية التي تعتبر الأكثر انتشاراً. لهذا تم وضع مشروع البطاقات البنكية لغرض السحب والدفع وتحديث أنظمة الدفع الفوري والدفع الشامل خلال سنة 2006.

وعليه يمكن طرح السؤال التالي:

ما مفهوم وأهمية البطاقات البنكية في إطار الإصلاحات التي قام بها النظام المصرفي الجزائري؟

وعليه يمكن أن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ كيف ينظر المشرع الجزائري لوسائل الدفع الإلكتروني؟

✓ ما أهمية وسائل الدفع الإلكتروني؟

✓ ما هي البطاقات البنكية؟

✓ ما أهمية استخدام البطاقات البنكية وما هي أنواعها؟

**الفرضيات:** على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات، ولمعالجة هذه الموضوع تم تحديد فرضيتين أساسيتين تمثلت في:

**الفرضية الأولى:** " إن وسائل الدفع الإلكترونية هي مجموعة من الأدوات الإلكترونية تستخدم كوسيلة دفع والتحويلات وتتميز بمجموعة من الخصائص تجعلها أكثر استخداماً من الوسائل التقليدية؛"

**الفرضية الثانية:** " يساهم المشرع الجزائري في تنشيط الجهاز المصرفي الجزائري وتفعيل التجارة الإلكترونية من خلال القيام بتنظيم قواعد وأحكام البطاقات البنكية."

**أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة التعرف على مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني والتعرف على أهم نوع من أنواع وسائل الدفع الإلكتروني المتمثلة في البطاقات البنكية ومحاولة معرفة موقف المشرع الجزائري منها، إضافة إلى محاولة معرفة أهم الأنواع المتداولة في البنوك الجزائرية.

**المنهج المستخدم:** لمعالجة هذه الورقة البحثية تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث أعتمد على الكتب، المقالات والملتقيات ذات الصلة بالموضوع

## 2. مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني:

إن ما شجع على القيام بالخدمات البنكية الإلكترونية هو ظهور وسائل الدفع الإلكترونية التي تسمح بتحسين الخدمات المصرفية، حيث تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية الطريقة التي يمكن من خلالها العميل دفع قيمة السلع والخدمات المقدمة له، حيث تطورت وسائل الدفع مع مرور الزمن تبعاً لتطورات التكنولوجيا لتتلاءم مع مختلف العمليات المصرفية الإلكترونية.

### 1.2 تعريف وسائل الدفع:

تعرف وسيلة الدفع الأداة المقبولة اجتماعياً من أجل تسهيل المعاملات بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون، وتدخل في زمرة وسائل الدفع، إلى جانب النقود القانونية تلك

السندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملها في التداول عندما يؤدون أعمالهم" (الطاهر، 2001، صفحة 31)

حيث عرف *Bonneau Thirty* وسائل الدفع على أنها " كل الأدوات التي مهما كانت الدعائم المستعملة، تسمح لكل شخص بتحويل الأموال" (Bonneau, 1994, p. 41) يلاحظ أن وسائل الدفع هدفها يكمن في تسهيل التداول من جهة ومن جهة أخرى تعتبر وسيلة دفع وتحويل الأموال.

كما نجد أن المشرع الجزائري، أورد في هذا الشأن تعريفاً لوسائل الدفع في المادة 69 من الأمر 03-11 المؤرخ 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض كما يلي " تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل. يلاحظ من خلال نص المادة أن المشرع أعطى تعريفاً شاملاً لوسائل الدفع دون أن يحدد مميزاتها أو خصائصها أو أنواعها، لكن رغم ذلك فهذا يعتبر مؤشراً على اعتراف منه بوسائل الدفع الإلكتروني التي يمكن من شأنها تحسين أنشطة النظام المصرفي الجزائري.

## 2.2 تعريف وسائل الدفع الإلكتروني:

يعتبر الدفع الإلكتروني من النظم والبرامج المتكاملة، التي توفرها المؤسسات المصرفية والمالية لهدف تسهيل عملية الدفع الإلكتروني، بشكل آمن، وتعمل هذه النظم وفق القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمن وصول الخدمة، ومصطلح الدفع الإلكتروني مصطلح واسع يجمع بين طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء مثل التحويل الإلكتروني للأموال، الشيك الإلكتروني، الدفع بالنقود الإلكترونية. (أحمد و السعيدة، 2014، صفحة 203)

كما يعرف الدفع الإلكتروني على أنه "عملية تحويل الأموال هي في الأساس خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو بأي طريقة لإرسال البيانات". (لوصيف، 2009، صفحة 65)

أيضاً يعرف الدفع الإلكتروني على أنه "المال أو العملة التي تتبادل بصفة إلكترونية. يتضمن ذلك حوالات الأموال الإلكترونية، والدفع المباشر ويسمى أيضاً النقود الإلكترونية" (نظام الدفع الإلكتروني، بلا تاريخ، صفحة 2).

وتكمن الحاجة إلى عمليات الدفع الإلكتروني في تنفيذ الإجراءات الإلكترونية مثل:

✓ تحويل الأموال بين البنوك والعملاء؛

✓ الدفع للشراء عن طريق الإنترنت مقابل الحصول على السلع أو الخدمات؛

✓ تسديد مستحقات الدولة على المواطن مثل غرامات المخالفات؛

✓ تسديد فواتير الخدمات الأساسية.

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن القول أن: وسائل الدفع الإلكتروني على "أنها مجموعة

من الأدوات الإلكترونية التي تصدها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع والتحويلات تتمثل أهمها في البطاقات البنكية، والنقود الإلكترونية، والشيكات الإلكترونية، البطاقات الذكية".

### 3.2 خصائص الدفع الإلكتروني:

تتميز وسائل الدفع الإلكترونية بمجموعة من الخصائص التي جعلتها أكثر استخداماً من الوسائل

التقليدية ومن أهم تلك الخصائص نجد: (أحمد و السعيدة، 2014، صفحة 205)

✓ يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية، أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم

استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين مستخدمين في كل

أنحاء العالم؛

✓ يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية وهي وحدات نقدية عادية محفوظة بشكل إلكتروني ويتم

الوفاء بها إلكترونياً؛

✓ أداة وفاء تستخدم لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد؛

إضافة إلى ذلك فهي تتميز بما يلي: (حوالف ، 2015، صفحة 45)

- ✓ أداة وفاء شخصية مما يوفر لها عنصر الأمان، حيث لا يمكن لأحد استخدامها سوى صاحبها الموقع عيها والذي يمكنه إيقاف التعامل بها فوراً وإلغاؤها في حالة ضياعها؛
- ✓ وسيلة مرنة لسداد تكاليف السفر والسياحة وإتمام الصفقات التجارية الصغيرة أثناء السفر بالخارج، مما يشجع على زيادة حركة السياحة والتجارة بين مختلف البلدان؛
- ✓ وسيلة سهلة وعلى درجة عالية من الدقة في تسوية المعاملات وإجراء المقاصة بين البنوك المختلفة بصرف النظر عن أماكن تواجدها والعملات المستخدمة في تلك المعاملات.

#### 4.2 أهمية وسائل الدفع الإلكتروني:

إن المميزات السابقة الذكر وسائل الدفع الإلكتروني من شأنها ان تحسن جودة الخدمات المصرفية، مما يساهم في تحقيق رضا العملاء مما يؤدي إلى رفع أداء البنوك، وأن تسهم في تنشيط الجهاز المصرفي، ويمكن تحديد أهم الفوائد المتأتية من خلال استخدام وسائل الدفع الإلكتروني كما يلي:

#### ✓ بالنسبة لحاملها المستهلك أو العميل:

تحقق وسائل الدفع الإلكترونية لحاملها سواءً كان مستهلك أو عميل العديد من المزايا أهمها الاستفادة من الفارق بين قيمتها المعروضة والقيمة المخزنة، كما تمنح للمستهلك الشعور بالأمان بسبب استغناءهم عن حمل دفتر الشيكات ومن حمل النقود الورقية وتمنح بعض من الخصوصية في استعمالات وسائل الدفع؛

#### ✓ بالنسبة للتاجر:

تعد ضمان الدفع حيث أن وسائل الدفع الإلكترونية تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، حيث تساهم في ترويج السلع وزيادة المبيعات، وتساهم أيضاً في إنقاص مدة مرور العملاء أمام خزينة الدفع، هذا ما يستقطب بذلك عملاء جدد كما توفر حماية إضافية للأموال كون أن عبء متابعة الديون يقع على جهة مصدره الوسيلة سواء كان بنك أو مؤسسات مالية، أو شركات العالمية.

إلى جانب ذلك توفر وسائل الدفع الإلكترونية للتاجر ميزة تنافسية كون أن تكلفة استعملها زهيدة وغير مكلفة.

✓ بالنسبة لمصدرها:

تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية فوائد ورسوم من الأرباح التي تحققها البنوك والمؤسسات المالية.

## 5.2 العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع الإلكتروني

لقد تطورت وسائل الدفع بشكل ملحوظ بحيث تواكب التطور المستمر سواء في العمليات التجارية أو في غيرها فقد أصبحت هذه الوسائل أكثر مرونة في التعامل وأكثر مرونة في الاستجابة لمتطلبات العصر الحديث، وهناك عدة عوامل ساعدت على انتشار ونجاح وسائل الدفع الإلكترونية منها: (نوري ، 2014، صفحة 231)

✓ ظهور بنوك الإلكترونيات وخدمات مصرفية جديدة: قامت البنوك في ظل وجود شبكات الإنترنت بإحداث الآليات وجعلها أكثر مرونة في تقديم خدماتها حيث تم استحداث وسائل دفع إلكترونية، مما أدى إلى ظهور البنوك الإلكترونية، حيث أنها تحقق العمليات المصرفية الفورية بسرعة توفق العمليات المصرفية العادية كالتحويلات التي تأخذ وقتاً طويلاً وتكلفة مرتفعة؛

✓ الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكات الإنترنت: وذلك لإضفاء الثقة على المعاملات البنكية والتجارية؛

✓ تزايد عدد مستخدمي شبكة الإنترنت عالمياً؛

✓ ظهور تعاملات تجارية عبر شبكات الإنترنت؛

✓ ظهور منظمات عالمية في مجال المدفوعات المصدرة للبطاقات: هذه الأخيرة لا تعتبر مؤسسات مالية وإنما بمثابة منظمة تمتلك العلامة التجارية للبطاقة الخاصة بها لكنها لا تقوم بإصدارها بنفسها وإنما تمنح تراخيص بإصدارها للبنوك وأشهر هذه المنظمات:

❖ فيزا العالمية

❖ ماستر كارد العالمية

✓ ظهور مؤسسات مالية عالمية: وهي التي تشرف على عملية إصدار البطاقات البنكية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي بنك ومن أشهرها:

❖ أمريكيان إكسبريس: هي مؤسسة مالية كبيرة تزاوّل الأنشطة البنكية؛

❖ الدينرز كليب: تعتبر رائدة رغم صغر عدد حملة بطاقتها؛

❖ مؤسسات تجارية كبرى *GCB* وهي مؤسسات غير بنكية بفعل المنافسة بين

المؤسسات ساهمت بشكل كبير في نشر استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

هذه المؤسسات ساهمت بشكل كبير في جعل البطاقات كوسيلة للدفع الأكثر استعمالاً في العالم.

ومن بين أهم العوامل التي ساعدت على تراجع وسائل الدفع التقليدية وحلول وسائل الدفع الإلكتروني

حديثة هي: (نوري ، 2014، صفحة 209)

✓ تراجع فعالية وسائل الدفع بسبب انعدام الملائمة فالحاجة إلى وجود شخصي لكلا الطرفين

يقيد الحرية المعاملاتية، وإجراءات المدفوعات في الوقت غير الحقيقي، إضافة إلى أن تكلفة

المدفوعات عالية؛

✓ تراجع فعالية وسائل الدفع بسبب انعدام الأمن فالتوقيعات يمكن أن تزور وأرقام بطاقات

الائتمان يمكن أن تتعرض للسرقة.

✓ التوجه نحو التجارة الإلكتروني.

## 6.2 تحديث وسائل الدفع الإلكتروني في نظام المصرفي الجزائري:

في إطار تحديث الجزائر لجهازها المصرفي، ولتطوير وتسيير المعاملات النقدية بين المصارف

الجزائرية، وتحسين الخدمة المصرفية، أنشأت شركة أطلقت عليها تسمية الشركة النقدية للعلاقات

التلقائية ما بين البنوك *SATIM*، تتكفل هذه الشركة بتطوير المعاملات البنكية من خلال تحديث

وسائل الدفع وهي شركة ذات أسهم تأسست في 25 مارس 1995 برأس مال 267 مليون دينار

جزائري، بمساهمة ثمانية بنوك جزائرية هي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، بنك

الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك التنمية

المحلية، بنك البركة الجزائري، والقرض الشعبي الجزائري، تمثل هدفها في: (www.satim-dz.com، 2019)

- ✓ العمل على تحديث وسائل الدفع الإلكتروني؛
  - ✓ وضع وإدارة البنية التقنية والتنظيمية التي تضمن التوافق التام بين مستخدمي الشبكة النقدية الإلكترونية في الجزائر؛
  - ✓ المشاركة في وضع القوانين البنكية لتسيير المنتجات الإلكترونية؛
  - ✓ مرافقة البنوك في تطوير المنتجات الإلكترونية وتخصيص الشيكات العادية والبطاقات البنكية بما يضمن سرية وخصوصية كل منها من خلال رمز سري؛
  - ✓ التحكم في كافة الإجراءات التي تضمن التوظيف الجيد لنظام الدفع الإلكتروني بمختلف مكوناته؛
  - ✓ التحكم في التكنولوجيات وآلية الإجراءات،
- تتمثل مهام الشركة في:
- ✓ المشاركة في تنفيذ وتطوير المنتجات المصرفية الإلكترونية؛
  - ✓ تخصيص الشيكات العادية والبطاقات البنكية والسحب النقدي؛
  - ✓ تدعيم البنوك في تنفيذ وتطوير المنتجات المصرفية الإلكترونية؛
  - ✓ المشاركة في التعريف بالمبادئ والقواعد الخاصة بالعمليات التي تتم بواسطة البطاقات البنكية؛
- ونتيجة للتغيرات التي شهدتها البنوك الجزائرية ونتيجة للتطبيقات التقنية لأدوات الدفع أدت إلى الضغط على الجهاز المصرفي لإيجاد آليات أكثر تطوراً وأكثر مرونة لتتماشى مع متطلبات السوق المصرفي، مما أدى الجزائر القيام ببعض الإصلاحات المالية والمصرفية الأخرى، تدخل في إطار عصرنة القطاع المالي والمصرفي الجزائري، وتم طرح العديد من المشاريع ذات الاستعمال الواسع لدى الجمهور كاعتماد الصيرفة الإلكترونية، واستحداث وسائل الدفع الإلكتروني والسداد الإلكتروني سنة 2006، أيضاً انطلاق مشروع نظام التسوية الإجمالية الفورية، نظام المقاصة الإلكترونية بدلاً من المعالجة الورقية.

بداية 2013 قامت المؤسسات المالية بتحضير الأرضية لمشروع الجزائر الإلكترونية، بهدف التصدي لأزمة السيولة، حيث قامت بتسريع وتيرة إدخال تقنيات الصرف الحديثة، وتقنيات الدفع الإلكتروني، عن طريق الأنترنت والهاتف النقال لتحسين جودة الخدمات المصرفية. (بلعاش و بن اسماعين ، 2014، صفحة 75)

إن هذه الوسائل لا يمكن أن تنجح ما لام تكن مجالات القبول لهذه البطاقات واسعة من قبل مستعمليها، حيث أنها تشترط أن تكون مرتبطة بالأجهزة المصرفية.

### 3. البطاقات البنكية كآلية دفع إلكتروني حديثة في نظام المصرفي الجزائري:

تعتبر البطاقات الإلكترونية من أهم وسائل الدفع الحديثة نظراً لما توفره من سرعة وسهولة في التعامل بها، ظهرت نتيجة استخدام الحسابات الآلية وانتشارها في جميع المجالات خاصة في القطاع المصرفي، ونظراً لأهميتها قام المشرع الجزائري بتبنيها لأجل إنعاش القطاع البنكي، وهي خاضعة للقواعد العامة المطبقة على العقود، وكذا القواعد العامة في النظام المصرفي.

#### 1.3 تعريف البطاقات البنكية:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالبطاقات البنكية إضافة إلى تعدد وتشابك العلاقات الناشئة عن استخدامها، إلى جانب ذلك فإن التشريعات لم تهتم لموضوع تعريف تاركة ذلك للفقهاء، ونجد في هذا الشأن ما يلي:

تعرف البطاقات البنكية أو البطاقات البلاستيكية على أنها "عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الإتلاف". (هاني ، 2014، صفحة 137)

كما نجد البعض الآخر قد عرفها على أنها: "بطاقة بلاستيكية أو ورقية مصنوعة من مادة يصعب العبث بها تصدرها جهة ما كبنك أو مؤسسة مالية أو شركة استثمار، يذكر فيها اسم العميل الصادرة لصالحه ورقم حسابه حيث يملك الحامل تقديم تلك البطاقة للتاجر لتسديد ثمن مشترياته ليقوم

التاجر بتحصيل تلك القيمة من الجهة المصدرة التي تقود بدورها استيفاء تلك المبالغ من حامل البطاقة". (باسم ، 2010، صفحة 127)

وجميع البطاقات البنكية بغض النظر عن الوظائف التي تؤديها في الخواص الشكلية التي تتكون منها، فجميعها مصنوعة من مادة كلوريد الفينيل غير المرن، وتكون عادة بمساحة 5\*8 سم ويتم تدوين بيانات مرئية وملقنة بيانات أخرى غير مرئية وجميعها تستخدم في وسط إلكتروني. (حمود مُجَّد ، 2017، صفحة 37)، كما نجد البطاقة البنكية من الناحية الشكلية تعرف على أنها " بطاقة ورقية أو بلاستيكية أو معدنية مستطيلة الشكل بمساحة 5.5 سم في 8.5 سم، مكتوب عليها بحروف نافرة اسم حاملها، وتاريخ إصدارها وتاريخ انتهاء صلاحيتها ورقم تسلسلي، ومكتوب بحروف غير نافرة صورة حاملها وتوقيعه، واسم مصدرها وشعاره، ومطبوع عليها طباعة شفافة شعار المنظمة التابعة لها وشعار الشبكة الحاسوبية، تسجل عليها بعض المعلومات المهمة حسب عمل الشركة المصدرة ونوعية البطاقة كرقم البطاقة ورقم الإثبات الشخصي لحاملها وشفرة البنك والمنظمة المصدرين ويوجد كذلك خلف البطاقة رقم الهاتف المصدر وعنوانه وتوقيع حاملها والشيكات التي تخدها. (عبد الحكيم أحمد ، 2007، صفحة 20)

هناك مصطلحات كثيرة تطلق على هذه البطاقات نجد مثلاً بطاقات الائتمان وهي الأكثر شيوعاً، بطاقات الوفاء، بطاقة الضمان... إلخ، وبدأ العمل بالبطاقات المصرفية في الجزائر سنة 1989 من طرف البنك الخارجي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، حيث تحصلت الجزائر على دعم ومساعدة من طرف البنك العالمي قدرت ب 16 مليون دولار أمريكي من أجل النهوض بالجهاز المصرفي الجزائري، وقد سن المشرع الجزائري وسائل دفع أكثر حداثة لعصرنة النشاط البنكي من خلال نصه على استحداث بطاقات إلكترونية للوفاء، بموجب القانون 02/05 من خلال الفصل الثالث من الباب الرابع تحت عنوان: في بطاقات السحب والدفع وقد عرف المشرع الجزائري بطاقة الدفع في المادة 543 مكرر رقم 23 من القانون التجاري 02/05 المؤرخ في 06/02/2005 المعدل والمتمم للأمر

59/75 المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون التجاري: تعتبر بطاقة دفع كل بطاقة صادرة عن البنوك أو الهيئات المالية المؤهلة قانوناً وتسمح لصاحبها فقط بسحب الأموال.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نميز نوعين من البطاقات الإلكترونية:

✓ بطاقة الدفع التي تسمح لحاملها بسحب أو تحويل أموال من حساب حامل البطاقة إلى حساب التاجر.

✓ بطاقة السحب التي تسمح لحاملها بسحب أموال فقط.

كما نلاحظ أن المشرع الجزائري عرف فقط بطاقة الدفع دون أن يتدخل في تنظيمها لأجل ضمان سير البنوك لهذه البطاقات بما يتماشى وتطور البيئة التجارية وتطور العمليات البنكية، كما أنه حدد جهة واحدة مخولة لها لإصدار بطاقة الوفاء وهي البنوك وذلك حسب نص المادة 71 من الأمر 11/03 الصادر بتاريخ 2003/08/26 المتعلق بقانون النقد والقرض وتنص " لا يمكن للمؤسسات المالية تلقي الأموال من العموم ولا إدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف زبائنها، وبإمكانها القيام بسائر العمليات الأخرى".

وعليه يلاحظ من خلال ما ورد من تعاريف أن هناك تعاريف تناولت شكل البطاقة وكيفية عملها، في حين نجد البعض قد اهتم بالأطراف المرتبطة باستخدام البطاقة فيهم، لكن كل التعاريف قد بينت فكرة أساسية من البطاقة تتمثل في كون أن البطاقة تصدرها هيئة مالية لشخص ما، يتحمل التزام نتيجة قيامه بعملية ما.

### 2.3 أطراف التعامل في البطاقات البنكية

يمكن تقسيم أطراف التعامل في البطاقات البنكية إلى: (باسم ، 2010، صفحة 129)

أ- المركز العالمي للبطاقة: وهو مؤسسة عالمية تتولى إنشاء البطاقة ورعايتها والموافقة على عضوية البنوك في جميع أنحاء العالم للمشاركة في إصدارها وتسوية المستحقات المالية بينها للقيام بدور المحكم لحل أي نزاعات تنشأ بين المتعاملين بالبطاقة؛ وذلك لإضفاء القبول والصفة الدولية على تلك البطاقة.

إن القانون الذي يطبق على هذه البطاقات من الناحية القانونية وينظم العلاقات الناشئة عنها هو قانون الدولة الذي أنشأت في ظلها البطاقة إن كان هناك قانون ينظم مثل هذه العمليات.

ب- **مصدر البطاقة:** وهي البنوك وفروعها المنتشرة في جميع أنحاء العالم، حيث يقوم البنك المصدر للبطاقة بالإعلان عن إصداره للبطاقة والترويج لها وتسويقها، كما يقوم بالتعاقد مع شبكة أجهزة الصرف الآلي لديه بشبكة المنظمة العالمية للبطاقة لتسهيل عملية السحب النقدي بموجب البطاقة من أي جهاز صرف آلي في العالم مرتبط بالشبكة؛

ت- **حامل البطاقة:** وهو الفرد الذي يحصل على البطاقة لاستخدامها في الحصول على السلع والخدمات من التجار أو سحب نقدية من آلات السحب النقدي أو البنوك وفروعها المشتركة في عضوية البطاقة ثم دفع المستحقات للبنك المصدر حسب نوع البطاقة. من الناحية التعاقدية يمكن النظر إلى المركز العالمي للبطاقة ومصدر البطاقة كطرف واحد نظراً لأن التزاماتهم وحقوقهم تجاه باقي أطراف التعامل واحدة.

إضافة إلى هؤلاء الأطراف يمكن أن نضيف كل من التاجر، وبنك التاجر كما يلي: (نهي ،

2015، صفحة 524)

✓ **التاجر:** هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقدم السلع أو الخدمات ويقبل استيفاء حقه عن طريق البطاقة البنكية التي يقدمها له الحامل، مثال ذلك الشركات أو المؤسسات صاحبة السلع ومحلات البيع ومراكز تقديم الخدمات للجمهور بشكل عام، مع ملاحظة أن التاجر لا يقبل بطاقة الائتمان كأداة وفاء إلا إذا كان هناك تعاقد سابق بينه وبين مصدر البطاقة يضمن له الأخير بموجب هذا العقد وفاء قيمة السلع والخدمات التي حصل عليها الحامل بواسطة هذه البطاقة.

✓ **بنك التاجر:** ويظهر دور هذا الطرف في الأحوال التي يختلف فيها البنك الذي أصدر البطاقة عن البنك الذي يتعامل معه التاجر، فمن المعروف انه يمكن استخدام بطاقة الائتمان الصادرة من أي بنك في العالم للشراء من أي تاجر متعاقد للبيع بالبطاقة سواء في دولة البنك المصدر أو أي دولة أخرى في العالم ، ولا يقتصر قبول التاجر البيع بموجب البطاقة الصادرة من البنك المتعاقد معه فقط ،

وإنما يبيع السلع بموجب أي بطاقة صادرة من أي بنك في العالم مشترك في عضوية البطاقة ، ومن هنا فإن الحامل عندما يقدم إلى التاجر بطاقة صادرة من بنك لا تجمععه علاقة بهذا التاجر فإن التاجر يقبل البطاقة ويقدم السلعة أو الخدمة على أن يستوفي حقه من بنكه الخاص الذي يتعامل معه ، ثم يقوم هذا البنك (بنك التاجر) بالاتصال بالبنك المصدر للبطاقة لاستيفاء دينه عن طريق مراكز المقاصة بين البنوك التابعة للمنظمات العالمية المصدرة للبطاقة.

### 3.3 خصائص البطاقات البنكية:

يمكن تحدد مما سبق مجموعة من الخصائص التالية التي تتميز بها البطاقة البنكية عن باقي وسائل الدفع التقليدية: (خشة، 2016، صفحة 21)

#### أ- بطاقات البنكية تقوم على ثلاثية الأطراف:

تنشأ عن بطاقات الدفع الإلكترونية علاقات متعددة سواء بين المصدر وحامل البطاقة أو بين حامل البطاقة والتاجر أو بين التاجر ومصدر البطاقة في علاقة ثلاثية مترابطة ولكنها مستقلة عن بعضها البعض سواء في التزاماتهم أو معاملاتهم على النحو التالي:

✓ **الطرف المصدر للبطاقة:** هو البنك الذي يقوم بإصدار البطاقة بناءً على ترخيص معتمد من المنظمة العالمية، التي تقوم بدراسة طلبات تلك البنوك التي ترغب بإصدار بطاقة خاصة بها، والتي تقرر قبولها من رفضها بعد تقويم مركزها المالي.

✓ **التاجر:** وهو الطرف الثاني في العلاقة، سواء كان شخصا طبيعياً أو معنوياً، بحيث يقوم الشخص أو المؤسسة المالية بالترويج لاستخدام البطاقة من قبل أصحاب المتاجر والخدمات، وهي الجهة التي تتولى معهم لتحويلهم بقبول البطاقة، أينما كان مصدرها وبناء على هذا التعاقد يقوم المصرف التاجر بدفع فواتير البيع للتجارة، ومتابعة تحصيلها من المصارف المصدرة مقابل عمولة مقرر، ويقوم المصرف التاجر بهذه المهمة بعد اعتماده رسمياً من قبل المنظمة العالمية.

✓ **حامل البطاقة:** هو العميل الذي يمكنه البنك المصدر من الحصول على البطاقة الإلكترونية، ليقوم باستعمالها في الحصول على مختلف السلع والمشتريات من المحلات التجارية التي تقبل العمل بهذا النظام.

**ب- استقلالية لعلاقات القانونية الناشئة:**

إن العلاقة القائمة بين الأطراف علاقة قانونية ثنائية تجمع بين كل طرفين وتستقل كل علاقة عن باقي العلاقات، إذ يستلزم الأمر وجود أكثر من عقد.

**ت- استقلال الالتزامات الناشئة عن استعمال البطاقة:**

إن استقلال العلاقة القانونية بين أطراف البطاقة الإلكترونية يؤدي بالضرورة إلى نشوء التزامات أصلية فيحتمل كل طرف بشكل أصيل في مواجهة الآخر.

**ث- بطاقة الدفع الالكتروني بطاقة ائتمان ووفاء:**

تعتبر بطاقة الدفع الالكتروني أداة وفاء وائتمان في ذات الوقت فهي أداة وفاء لأن حاملها يستطيع الوفاء بالتزاماته اتجاه التاجر وأصحاب الخدمة من خلال تقديمها دون الحاجة إلى حمل النقود، فهي وسيلة فعالة للسداد عن غيرها من وسائل الدفع الأخرى وذلك لسهولة حملها واستخدامها وقبولها لدى أصحاب المحلات التجارية والخدمات، أسهل وأضمن من الشيكات، كما أنها أقل عرضة للسرقة أو الضياع.

كما أنها من ناحية أخرى أداة ائتمان حيث يقدم مصدرها (البنك أو المؤسسة المالية) تسهيلات وآجال للوفاء بقيمة مسحوباتهم وحتى في حالة وجود حساب جاري للتعامل لدى البنك، فإن وفاء البنك للتاجر لا يتم فور الشراء عادة بل لحين وصول السندات المثبتة لشراء العميل، أو أن الخصم عادة لا يتم إلا لآخر المدة المحددة، فقد تكون شهرا مثلا أو إلى أن تحل هذه المدة أو يكتمل إرسال المستندات والتحقق منها. (مریم ، 2018، الصفحات 17-18)

**ج- عدم خضوع بطاقة الدفع الالكتروني للتنظيم القانوني الخاص بوسائل الوفاء التقليدية:**

بطاقة الدفع الإلكتروني تمتاز عن غيرها من وسائل الدفع التقليدية في أن المشرع لن يتدخل فيها بوضع نصوص تشريعية محددة بشأنها لذلك تخضع للقواعد العامة المطبقة على النقود كوسيلة للوفاء وعلى القواعد العامة في النظام المصرفي وفي غياب النصوص التشريعية يكون للمؤسسات المالية التي تهتم بإصدار بطاقات الدفع الإلكتروني فرصة لتطويرها. (مریم ، 2018، الصفحات 17-18)

**ح- انخفاض تكاليف التعامل بالبطاقة:**

رأت البنوك في الوفاء الإلكتروني بواسطة البطاقة وسيلة لخفض نفقاتها العامة بصفة عامة ونفقات معالجة الشيكات بصفة خاصة وبأتي خفض هذه النفقات بدية من الاقتصاد في استخدام الورق بما يؤدي إلى الاقتصاد في الأيدي العاملة وهو إجراء التعامل بالبطاقة ويسند الجزء الآخر إلى الآلات التي تقوم بمعالجة العمليات المنفذة بالبطاقة وإدخال البيانات إلى الحاسب بطريقة إلكترونية. وينتج خفض النفقات أيضا من إعادة توزيع هذه النفقات عن طريق مطالبة التاجر بدفع العمولة وحاملي البطاقة بدفع الاشتراك السنوي مما يؤدي في النهاية إلى خفض تكاليف تشغيل الحسابات المصرفية.

### 4.3 أنواع البطاقات البنكية:

كما تقسم البطاقة الإلكترونية (البنكية) إلى ثلاثة أنواع: (هاني ، 2014، صفحة 137)

**أ- البطاقة الائتمانية:** البطاقة الائتمانية هي البطاقة التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع أجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة عن كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر.

**ب- بطاقة الدفع:** هي بطاقات تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية بناءً على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات.

**ت- بطاقة الصرف الشهري:** تختلف هذه البطاقة عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب أي الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهر.

وتصدر البطاقات البنكية من طرف مجموعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية التجارية نذكر منها: (هاني ، 2014، صفحة 137) و (نوري ، 2014، صفحة 231)

✓ **فيزا العالمية:** تعد أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، مقرها بالولايات المتحدة يعود تاريخها إلى عام 1958، عندما أصدر البنك الأمريكي البطاقات الزرقاء والبيضاء والذهبية، وتعد كذلك أكبر نظام دفع في العالم فبطاقتها وشيكاتها السياحية مقبولة لدى أكبر المحلات التجارية في العالم؛

✓ **ماستر كارد العالمية:** هي ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، لها بطاقات تحظى بقبول واسع تحمل العلامة التجارية *Cirrus* **Maestro, MasterCard**، ولها مؤسسات مالية معنية بخدمة المستهلك، حيث لها أكبر من 9.4 مليون محل تجاري، استخدمت لتسوية معاملات بلغت أكبر من 200 مليون دولار.

✓ **أمريكان إيكسپريس:** هي من المؤسسات المالية الكبرى التي تصدر بطاقات ائتمانية مباشرة دون ترخيص إصدارها لأي مصرف، وهي مؤسسة مالية كبيرة تزاوّل الأنشطة البنكية، وأهم البطاقات الصادرة عنها:

❖ **إكسپرس الخضراء:** تمنح للعملاء ذوي الملاءة العالية؛

❖ **إكسپرس الذهبية:** تمتاز بتسهيلات غير محددة السقف الائتماني، تمنح للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية؛

❖ **إكسپرس الماسية:** تصدر لحاملها بعد التأكد من الملاءة المالية وليس بالضرورة أن يفتح حاملها حساب لديها.

✓ **الدينرز كليب:** من المؤسسات البطاقات الائتمانية الرائدة عالمياً، رغم صغر عدد حملة بطاقتها إلا أنها حققت أرباح وصلت إلى 16 مليون دولار، تصدر بطاقات متنوعة مثل:

❖ بطاقات الصرف البنكي لكافة العملاء؛

❖ بطاقات الأعمال التجارية لرجال الأعمال؛

❖ بطاقات التعاون مع الشركات الكبرى مثل شركات الطيران.

#### 4. خاتمة:

من خلال ما ورد وعرضه في المداخلة، تم استخلاص أهم النتائج والتوصيات كما يلي:

##### أ- النتائج:

- تبين أن وسائل الدفع أنها مجموعة من الأدوات الإلكترونية التي تصدها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع والتحويلات تتمثل أهمها في البطاقات البنكية، والنقود الإلكترونية، والشيكات الإلكترونية، البطاقات الذكية؛
- تتميز وسائل الدفع الإلكترونية بمجموعة من الخصائص التي جعلتها أكثر استخداماً من الوسائل التقليدية؛
- يلاحظ في غياب إعطاء التشريعات تعريفاً محدداً لبطاقة البنكية بصفة عامة والمشرع الجزائري بصفة خاصة، أن هناك اجتهاد من قبل الفقهاء والباحثين الاقتصاديين في وضع تعريف جامع ومانع لبطاقة البنكية حسب معايير مختلفة تمثلت في الجانب الشكلي للبطاقة، كيفية التعامل بها، وإبراز العلاقات بين أطراف البطاقة؛
- تبين أن المشرع أعطى تعريفاً شاملاً لوسائل الدفع دون أن يحدد مميزاتها أو خصائصها أو أنواعها، لكن رغم ذلك فهذا يعتبر مؤشراً على اعترافه بوسائل الدفع الإلكتروني التي يمكن من شأنها تحسين أنشطة النظام المصرفي الجزائري؛
- تعتبر البطاقة البنكية الأكثر انتشاراً والأكثر حداثة لعصرنة النشاط البنك، وقد استحدث المشرع الجزائري وسائل الدفع بالتحديد البطاقات الإلكترونية، بموجب القانون 02/05 من خلال الفصل الثالث من الباب الرابع تحت عنوان: في بطاقات السحب والدفع، حيث تعتبر البطاقة البنكية بطاقة بلاستيكية أو ورقية مصنوعة من مادة يصعب العبث بها تصدرها جهة ما كبنك أو مؤسسة مالية أو شركة استثمار، يذكر فيها اسم العميل الصادرة لصالحه ورقم حسابه حيث يملك الحامل تقديم

تلك البطاقة للتاجر لتسديد ثمن مشترياته ليقوم التاجر بتحصيل تلك القيمة من الجهة المصدرة التي تقود بدورها استيفاء تلك المبالغ من حامل البطاقة؛

- أن هناك العديد من أنواع البطاقات البنكية تبعاً لعدة معايير تم سردها لإزالة كل لبس أو لخط بين الأنواع.

#### ب- التوصيات:

نأمل من المشرع الجزائري أن يقوم بتنظيم قواعد وأحكام البطاقات البنكية من أجل تحقيق الحماية لها ولأطراف التعامل بها، هذا من جهة ومن جهة أخرى يساهم في تنشيط الجهاز المصرفي الجزائري وتفعيل التجارة الإلكترونية وذلك باعتبارها إحدى وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة التي انتشرت على مستوى العالم انتشاراً واسعاً نظراً لما تتميز به من ائتمان وسرعة وسهولة إجراء المعاملات التجارية والمالية وهذا ما يتفق مع عمل المؤسسات البنكية في الوقت الراهن.

5. قائمة المراجع:

1. خليلد نهي . (2015). البطاقة الإلكترونية. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني.
2. محمد عثمان عبد الحكيم أحمد . (2007). أحكام البطاقات الائتمانية في القانون والآراء الفقهية الإسلامية. الإسكندرية، : دار الفكر الجامعي، .
3. ميادة بلعاش ، حياة بن اسماعين . (2014). مشروع الصيرفة الإلكترونية. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية.
4. Bonneau, T. (1994). *Droit Bancaire*. Paris: Montchrestien.
5. [www.satim-dz.com](http://www.satim-dz.com) . (2019 ,03 02). تاريخ الاسترداد 03 02 ,2019، من [www.satim-dz.com](http://www.satim-dz.com): [www.satim-dz.com](http://www.satim-dz.com)
6. أحمد المبيضين باسم . (2010). التجارة الإلكترونية وأثرها على الأداء الاستراتيجي لشركات الاتصالات. الأردن: دار جليس الزمان.
7. بوؤاس أحمد، و بركة السعيدة. (2014). أعمال الصيرفة الإلكترونية – الأدوات والمخاطر. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
8. حسبية خشة. (2016). وسائل الدفع الحديثة في القانون الجزائري ( مذكرة الماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية. المسيلة، : جامعة المسيلة.
9. عبد الصمد حوالف . (2015). النظام القانوني لوسائل الدفع (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان: جامعة تلمسان.
10. عبد الطارش مريم . (2018). المسؤولية العقدية الناشئة عن استخدام بطاقات الائتمان. مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 22.
11. عمار لوصيف . (2009). استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة قسنطينة.
12. غازي الحمادة حمود محمد . (2017). العلاقات التعاقدية عن بطاقات الدفع الإلكتروني. القاهرة: جمهورية مصر العربية.
13. لطرش الطاهر. (2001). تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

14. منير نوري . (2014). التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

15. نظام الدفع الإلكتروني. (بلا تاريخ). الإدارة العامة للمعلوماتية. تاريخ الاسترداد 1 12 , 2019، من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية: [mtit.gov.ps](http://mtit.gov.ps)

16. وجيه العطار هاني . (2014). التجارة الإلكترونية. الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر و أثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام

## نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM

**Evaluating the performance of monetary policy in Algeria and its impact on economic growth. A standard study using the vector error correction model (VECM)**

د. بن عزة إكرام<sup>1</sup>، د. العياطي جهيدة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر) [Benazza.ikram@yahoo.fr](mailto:Benazza.ikram@yahoo.fr)

<sup>2</sup> جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر) [aya\\_djihad@yahoo.com](mailto:aya_djihad@yahoo.com)

### ملخص:

تهدف الدراسة إلى تقييم عمليات الإصلاح النقدي و المصرفي في الجزائر من أجل تطوير أدوات السياسة النقدية لدعم وتيرة النمو الاقتصادي و ذلك باستخدام دراسة قياسية شملت فترة الإصلاحات النقدية 1980-2017 تم تقدير نموذج باستعمال متجه تصحيح الخطأ (VECM) و التي تمس المتغيرات التالية معدل إعادة الخصم، الكتلة النقدية الحقيقية، سعر الصرف الحقيقي، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتوصلت الدراسة أن المساهمة الأكبر لتقلبات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ترجع بالدرجة الأولى إلى سعر الصرف الحقيقي حيث بلغت أعلى قوة تفسيرية لها بنسبة 44.23% خلال الفترة 10 العاشرة أي بالمدى الطويل في حين فإن نسبة تفسر صدمات معدل إعادة الخصم في الناتج كانت ضعيفة حيث لم تتجاوز نسبة 2.91% بالمدى الطويل من خطأ التنبؤ من الناتج و ذلك في الفترة العاشرة و عليه فإن متغير سعر الصرف الحقيقي يفسر خطأ التنبؤ *LPIB* أكثر مما تفسره المتغيرات الأخرى، وتشير النتائج أن حدوث صدمة عشوائية في الكتلة النقدية بمقدار انحراف معياري واحد لها اثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي طيلة الفترة حيث أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل إيجابي ومستقر .

**الكلمات المفتاحية:** الإصلاحات النقدية، السياسة النقدية، الجزائر ، *VECM*.

**تصنيفات JEL :** G2,E52 ,E52

**Abstract :** The study aims to assess the monetary and banking reform processes in Algeria in order to develop monetary policy instruments to support the pace of economic growth ; using An Empirical Study during the period (1980-2017).

A model was estimated using the VECM technique, which is related to the following variables: the Discount rate, the real money supply, real GDP. The study found that the largest contribution to fluctuations in real GDP is due mainly to the real money supply, With an explanatory power of 1.84% during the 10 th period ie the long term.

The results indicate that a random shock in the real money supply by one standard deviation has a positive effect on real GDP over the period, where Led to real GDP growth at a positive.

**Key Words:** Monetary policy - Monetary Reforms- Algeria –VECM.

**JEL codes :** E58 ,E52 ,G2

المؤلف المراسل : العياطي جهيدة: [aya\\_djihad@yahoo.com](mailto:aya_djihad@yahoo.com)

## 1. مقدمة:

تعتبر الإصلاحات النقدية و المصرفية أحد السياسات المعالجة للاختلالات الاقتصادية، وإعادة الاقتصاد الجزائري إلى حالة الاستقرار و تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين أداء السياسة النقدية المنتهجة بالجزائر فخلال مرحلة الاقتصاد الموجه، لعب البنك المركزي دور الممول الحصري للخبزينة العمومية التي كانت تسيطر بدورها على الجهاز المالي والنقدي الجزائري، فالبنك المركزي تجرد خلال هذه المرحلة من الاستقلالية الكاملة في اتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة بشأن إدارة سياسته النقدية لذلك فإن سنة 1990 تعتبر سنة فارقة في تاريخ النظام النقدي بصدور قانون النقد و القرض 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990 الذي تضمن إصلاحات عميقة متعلقة بالتحريك المصرفي و منح استقلالية بنك الجزائر .

**إشكالية البحث:** مدى فعالية الإصلاحات النقدية و أثرها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر وسعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- ✓ الإصلاحات النقدية و المصرفية لها دور أساسي في دعم النمو الاقتصادي
- ✓ استجابة أدوات السياسة النقدية للإصلاحات المطبقة في دعم النمو في الجزائر

● أهمية البحث: تظهر أهمية البحث إلى من خلال الدور الفعال الذي تلعبه الإصلاحات النقدية في تطوير أدوات السياسة النقدية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي خلال فترة 1980-2017 و ذلك بالاستعانة بتقنيات الاقتصاد القياسي

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق أهداف التالية

- التطرق إلى أهم الإصلاحات النقدية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري

- تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر و مدى تأثير متغيرات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة

1980-2017 باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR

● منهجية الدراسة: تم الاستعانة بالمنهج الوصفي و القياسي في صياغة البحث و لغرض للإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور :

- المحور الأول: عرض الدراسات السابقة

- المحور الثاني : فعالية الإصلاحات النقدية في الجزائر

- المحور الثالث: دراسة قياسية لتقييم فعالية الإصلاحات النقدية خلال فترة 1980-2017

1. عرض الدراسات السابقة

➤ دراسة Tomsik and Viktorova (2006) حيث تم تقديم دليلا تجريبيا حول أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بجمهورية التشيك بإستعمال بيانات فصلية خلال الفترة الفصل الأول من 1996- إلى الفصل الثاني من 2004. و ذلك بإستخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتي VAR وتشير النتائج إلى أن سعر الفائدة الحقيقي قد لعب دورا رئيسيا في تطوير الناتج الحقيقي في الجمهورية التشيكية على المدى الطويل وبتالي عدم استجابة الناتج الحقيقي إلى عرض النقود الحقيقي في جمهورية التشيك (Viktirova, 2006, pp. 23-39)

➤ دراسة Chuku A. Chuku (2009) حيث حاول الباحثان من خلال الدراسة تحديد آثار السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في نيجيريا باستخدام نموذج SVAR لتتبع آثار صدمات السياسة النقدية على الإنتاج والأسعار المعبر عنها GDP reel و CPI في نيجيريا.. وتوصلت

الدراسة على أن أدوات السياسة النقدية التي يتم تنفيذها على مرسة الاسمية الكمية (M2) لها تأثيرات متواضعة على الإنتاج والأسعار مع سرعة ضبط سريعة جداً. في حين أن كل من الأدوات السعرية (MRR و REER) لها تأثيرات محايدة وعابرة على الإنتاج والأسعار و تشير النتائج أن إلى التحكم في العرض النقدي (M2) من خلال نسبة السيولة ونسبة الاحتياطي وعمليات إعادة الخصم التي تؤثر بشكل مباشر على المجمع النقدي M2 في الاقتصاد (Chuku، 2009، الصفحات 112-129).

➤ دراسة ل HUANG, Weiya - LIANG, Fang (2011) بعنوان علاقة العرض النقدي بنمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الأمريكي حيث تحاول الدراسة تحديد العلاقة بين GDP و M2 بتقدير طريقة المربعات الصغرى العادية OLS و نموذج VAR خلال فترة العينة من الفصل الأول في عام 2000 إلى الفصل الرابع في عام 2010 وخلصت الدراسة على ان السببية تنجحه من الناتج المحلي الإسمي إلى كمية النقود بالمفهوم الواسع M2 يعني أن نتائج سببية غرانجر تبين أن M2 لا تسبب الناتج المحلي الإجمالي و أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب M2 حيث ان M2 يتأثر بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي (LIANG، 2011).

➤ مزيان محمد توفيق، بن قدور علي (2017): أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990 – 2015 حيث حاول الباحثان تحليل و قياس أثر متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي و طبيعة العلاقة بينهما و قام بتقدير مقارنة نموذج أشعة الانحدار الذاتية VAR باستخدام بيانات سداسية للفترة الممتدة بين 1990 و 2015 و تبين من خلال اختبار العلاقة السببية أن هناك علاقة في الاتجاهين بين النمو ومؤشرات السياسة النقدية في الجزائر ( مزيان و بن قدور، 2017، الصفحات 84-108).

➤ دراسة ل زبير عياش، (2018) حول تقييم فعالية السياسة النقدية على النمو الاقتصادي و التضخم في الجزائر باستخدام بيانات فصلية من الفترة الممتدة من الثلاثي الأول من عام 1990- إلى الثلاثي الرابع من عام 2016 من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ العشوائي ، و تشير النتائج إختبار السببية Granger ثنائية الاتجاه بين معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الأمر الذي يبين أن إرتفاع الناتج أدي إلى زيادة كميّة النقود المتداولة في الاقتصاد أما العلاقة

السببية بين معدل نمو الكتلة النقدية و معدل التضخم فكانت في اتجاه واحد نحو معدل التضخم وفيما يخص نتائج تحليل دوال الإستجابة لردود الفعل إلى حدوث صدمة غير متوقعة في معدل نمو الكتلة النقدية بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر موجب دائما على معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي ، في حين يؤدي وقوع صدمة غير متوقعة بمقدار إنحراف معيار واحد في معدل نمو الكتلة النقدية إلى أثر موجب على معدل التضخم في الأجل القصير ليتلاشى (عياش، 2018، الصفحات 260-282).

## 2. فعالية الإصلاحات النقدية في الجزائر

### 1.2. الإصلاح النقدي 1986 /86:

من خلال قانون رقم 86 / 12 الصادر في 1986/08/20 والمتعلق بنظام البنوك و القرض و هو القانون الأول منذ الاستقلال الذي قام بضبط النصوص التشريعية المصرفية (بوستة، 2016): ومن أهم المبادئ التي تضمنها هذا القانون هو: تقليص دور الخزينة العامة في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية، ورغم ذلك مازال النشاط البنكي يتميز بالتخطيط المركزي وهو ما يمكن ملاحظة هذا التناقض من خلال نص المادة 10: تتمثل مهمة المنظومة المصرفية في السهر على تطابق تخصيص الموارد المالية و النقدية في إطار انجاز المخطط الوطني للقرض مع أهداف المخططات الوطنية للتنمية .

### 2.2. قانون استقلالية البنوك لسنة 1988 و تكييف الإصلاح:

وهو قانون رقم 86 / 12 المعدل والمتمم للقانون 12/86 و الصادر في 12 جانفي و المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية ، حيث أصبحت البنوك أكثر استقلالية في إدارة مواردها المالية في منح القروض. (لطرش، 2005) ويمكن تحديد مبادئ القانون والقواعد التي قام عليها القانون (بوستة، 2016):- إعطاء استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات

- تعزيز دور البنك المركزي في ضبط وإدارة السياسة النقدية.
- سعى هذا القانون إلى تنظيم العلاقة التمويلية بين البنوك الأولية و المؤسسات العمومية كذلك حدد القانون 88-06 العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية حيث أضحى بنك المركزي الجزائري يقوم بدور المنظم والمراقب للنظام المالي، ووفقا للمادة 3 فإن البنك المركزي هو المسؤول الأول

والأخير عن تسيير أدوات السياسة النقدية، تحديد أسقف معدلات إعادة الخصم للمؤسسات القرضية وتحديد معدلات الفائدة المدارة.

### 3.2. الإصلاحات المتعلقة بقانون النقد والقرض 10-90:

وذلك بموجب بقانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 حيث تم ضبط المسار الحقيقي والصحيح للنظام النقدي والمصرفي وإبراز دور السياسة النقدية وإرجاع صلاحيات السلطة النقدية في تسيير النقد و القرض و إستند هذا القانون في بناء و إعادة هيكلة النظام البنكي و النقدي على مجموعة من الأسس و تتمثل هذه الأسس في (لطرش، 2013، الصفحات 344-346):

- فصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية
  - الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة والخزينة
  - الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض
  - إنشاء سلطة نقدية و حيدة و مستقلة (مدوخ و وصاف، 2005)
- و يترتب عن هذه المبادئ مجموعة من النتائج أهمها (لطرش، الطاهر، 2013): ترافق صدور وتطبيق قانون النقد والقرض بإدخال جملة من إصلاحات الهيكلية ويمكن تصنيف هذه الإصلاحات في طائفتين إصلاحات متعلقة بالأسعار وأخرى متعلقة بالأسواق.

-محاولة الإحاطة بظاهرة التضخم وتثبيت الأسعار 1989

-تحرير معدلات الفائدة

فيما يخص الفئة الثانية: السوق النقدية التي أتى تكريسها لتأسيس دور الآليات النقدية في ضبط الوضع النقدي العام للاقتصاد الوطني، وتم تأسيس السوق النقدية في عام 1989 ولكن تأطيرها وفقا لقواعد قانون النقد والقرض و إدخالها في سنة 1991 في نظام بنك الجزائر رقم 91-08 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية،

-تأسيس سوق الصرف بين البنوك في 1995 نظام بنك الجزائر رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 الذي تزامن مع تخفيف القيود في تحديد سعر الصرف في امتصاص الصدمات الخارجية ودعم التوازن الداخلي وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

حيث خضع هذا القانون الى ثلاثة تعديلات الأولى بموجب رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، و التعديل الثاني في 2003 بموجب الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003.

- القانون 01-04 الصادر في 2004/03/24 المحدد لحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية بـ 2.5 مليار دج للأولى و 500 مليون دج للثانية
- القانون رقم 02-04 الصادر في 2004/03/24 المحدد لشروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر البنك الجزائر
- القانون 03-04 الصادر في 2004/03/24 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية (معوشي و بوعمامة، 2008، صفحة 8).

تعديل قانون رقم 17/10 المؤرخ في 11 أكتوبر سنة 2017 يتم الأمر رقم 03-11 و المتعلق بقانون النقد و القرض و يتمحور مضمون هذا التعديل من خلال المادة 45 التي تنص : يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في : تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

### 3. دراسة قياسية لتقييم فعالية الإصلاحات النقدية خلال فترة 1980-2017

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا و اختيار صحة الفرضيات سيتم الاستعانة بالمنهج القياسي باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي اعتمادا على المتغيرات التالية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كممثل للنمو الاقتصادي GDP ، حيث يتم التعبير عنه بالأسعار الثابتة للعملة المحلية لسنة الأساس 2001 و الكتلة النقدية الحقيقية M2 و معدل الخصم TR سعر الصرف الحقيقي و معدل التضخم كمتغيرات نقدية تمثل السياسة النقدية من الفترة 1980-2017 وهي بيانات سنوية من أجل تقييم و دراسة فعالية الإصلاحات النقدية في الجزائر.

وقد تم اخذ البيانات بالصيغة اللوغاريتمية للحصول على المرونات بصورة مباشرة و من أجل تفادي مشكلة عدم ثبات التباين الأخطاء، البيانات تم الحصول عليها من صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء.

### 1.3. اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع Dickey Fuller Augments (ADF) و اختبار Philips-Perron فيليبس بيرون وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 01 : إستقرارية السلاسة الزمنية

	ADF				P-P			
	المستوى	t-Stat	الفروق الأولى	t-Stat	المستوى	t-Stat	الفروق الأولى	t-Stat
<b>LPIBR</b>	0.99	2.93	0.0001	-4.149	0.9988	2.935	0.0001	-4.149
<b>LTR</b>	0.60	-0.20	0.0022	-3.200	0.6292	-0.138	0.0001	-4.375
<b>LTCR</b>	0.08	-2.69	-2.3199	-3.234	0.6785	-1.166	0.0012	-4.421
<b>LMMR</b>	0.96	1.53	0.0053	-2.877	0.9936	2.287	0.0043	-2.952
<b>LINF</b>	0.09	-2.65	0.0000	-8.549	0.0924	-2.65	0.0000	-8.549

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات 10 eviews

انطلاقاً من الجدول نلاحظ أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى من خلال المقارنة بين القيمة المحسوبة T و القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% و بالتالي نقبل فرضية العدم  $h_0$  و التي تنص على وجود جذر الوحدة في جميع السلاسل الزمنية أي أنها غير مستقرة. أما بالنسبة عند الفرق الأول تشير النتائج بصفة عامة أن جميع السلاسل مستقرة بعد أخذ الفرق الأول و تبين أن القيمة المحسوبة T stat بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الحرجة فإن شرط التكامل المتزامن قد تحقق أي بمعنى أن السلاسل الزمنية تعد متكاملة من الدرجة الأولى.

### 2.3. تحديد فترات التباطؤ الزمني :

لتحديد فترات التباطؤ الزمني، سيتم الاعتماد على المعايير أكبيك (AIC) وشوارترز (SC) و معيار تنبؤ الخطأ النهائي (FPE) و معيار (HQ) ، و تختار هذه المعايير الفترة التي تكون فيها أقل قيم لهذه المؤشرات، (حولية ، 2014، صفحة 161) و بتالي فإن عدد تأخيرات هذا النموذج يقدر بفترة إبطاء زمني واحدة (1). كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 2: تحديد فترات التباطؤ الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LPIB LMMR LTR LREER						
LINF						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-45.87562	NA	1.37e-05	2.992683	3.217148	3.069232
1	124.3905	280.4383	2.72e-09*	-5.552383	-4.205595*	-5.093090*
2	141.8828	23.66605	4.68e-09	-5.110754	-2.641641	-4.268716
3	179.8891	40.24192*	2.89e-09	-5.875828*	-2.284391	-4.651045
4	198.5380	14.26095	7.90e-09	-5.502236	-0.788475	-3.894708

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات 10 eviews

3.3. دراسة إختبار التكامل المتزامن Johanson:

يسعى هذا الاختبار إلى تحديد مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، و الاختبار المعروف في هذا المجال هو اختبار جوهانسون للتكامل المشترك المتزامن، و كانت نتائج التكامل موضحة في الجدول كما يلي:

الجدول 3: إختبار التكامل المتزامن Johanson

Hypothesized	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.599539	83.78497	69.81889	0.0026
At most 1 *	0.449568	50.84001	47.85613	0.0255
At most 2	0.375552	29.34616	29.79707	0.0563
At most 3	0.219307	12.39420	15.49471	0.1390
At most 4	0.092181	3.481579	3.841466	0.0621

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level  
 \* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
 \*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

- تدل على رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5%

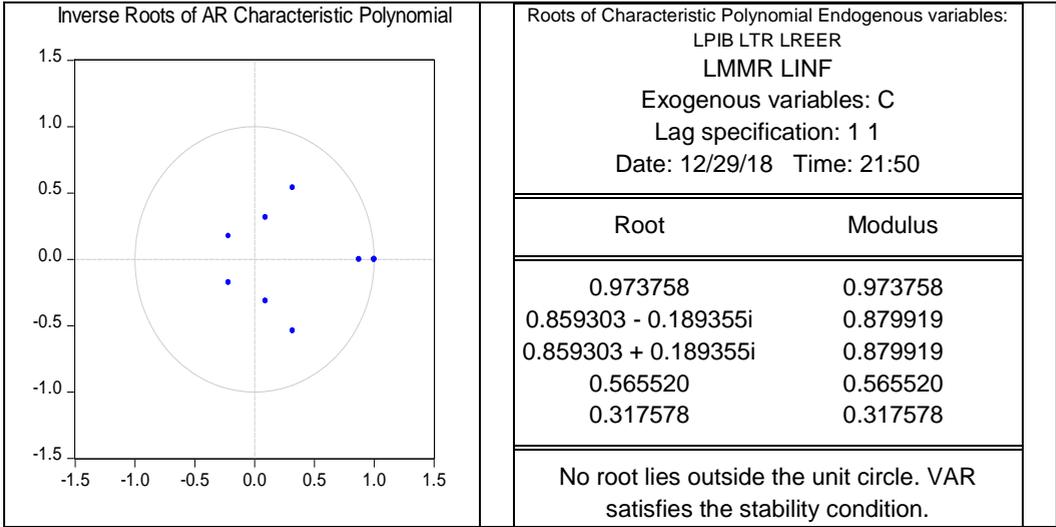
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات 10 eviews

و تشير نتائج اختبار جوهانسن أن اختبار الأثر  $\lambda_{trace}$  أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و بتالي نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  التي تدل على عدم وجود تكامل مشترك و بالتالي وجود علاقة تكامل

المتزامن حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو  $r=2$  عند مستوى معنوية 5% مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين بعض المتغيرات، أي أنها لا تتباعد عن بعضها البعض في المدى الطويل وبتالي فهي تظهر سلوكا مشابها.

**4.3. استقرارية نموذج متجه الانحدار VECM:** يسمح إختبار Roots characteristic polynomial التأكيد من صحة استقرارى النموذج و الجدول التالي يوضح إستقرار النموذج المقدر.

الجدول(04): استقرارية النموذج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 10 eviews

يتضح لنا أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار فجميع المعاملات هي أصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

### 5.3. الارتباط الذاتي أو التسلسلي: Serial Correlation: وفي هذا الصدد نستعين بإختبار

(LM) Multiplicateur de Lagrange الذي يسمح بالتأكد أن سلاسل البواقفي لا يوجد بها ارتباط

ذاتي

Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	25.67154	25	0.4253	1.036283	(25, 83.2)	0.4332
2	33.23077	25	0.1254	1.398916	(25, 83.2)	0.1306
3	21.41460	25	0.6693	0.844451	(25, 83.2)	0.6756
4	23.99663	25	0.5196	0.959776	(25, 83.2)	0.5271
5	48.92150	25	0.0029	2.250662	(25, 83.2)	0.1032
6	15.54949	25	0.9276	0.593881	(25, 83.2)	0.9295
7	44.73510	25	0.0090	2.009439	(25, 83.2)	0.1298
8	21.54067	25	0.6621	0.850009	(25, 83.2)	0.6685
9	37.94782	25	0.0468	1.640313	(25, 83.2)	0.1496
10	21.05938	25	0.6893	0.828830	(25, 83.2)	0.6953

الجدول(05): اختبار الارتباط الذاتي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 10 eviews

يظهر بوضوح من خلال الجدول أن جميع القيم الاحتمالية و عند كل درجات التأخير هي أكبر من القيم الحرجة، حيث أن قيمة احصائية LM أقل من القيمة الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي.

### 6.3. اختبار عدم ثبات التباين: لإختبار عدم تباين تجانس الخطأ للنموذج المقدر تم الإعتماد على إختبار

White.VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

الجدول6: اختبار عدم ثبات التباين

Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
218.1007	210	0.3362

مصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات 10 eviews

من خلال الجدول نستنتج أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين باحتمال قدره 0.33 وهو أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية و التي مفاد ثبات تباين حدود الخطأ في النموذج.

بعد التأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى ووجود علاقة تكامل مشترك بينهما في الأجل الطويل سوف نقوم بتقدير نموذج VECM فيظل:

نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM Vector Error Correction Model نموذج تصحيح الخطأ الموجه يستعمل لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، و ذلك باستخراج الفروقات أو الأخطاء  $\varepsilon_t$

بين القيم الفعلية للمتغير التابع و القيم المقدرة في النموذج المتكامل ثم يتم إعادة التقدير بإدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد وفق الصياغة الرياضية التالية :

$$\lambda < 0 \quad \text{مع} \quad \Delta y_t = c + \lambda e_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta x_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\lambda' < 0 \quad \text{مع} \quad \Delta x_t = c' + \lambda' e_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha'_i \Delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta'_i \Delta x_{t-1} + \varepsilon'_t$$

$$\varepsilon_t = y_t - \widehat{\beta}_0 - \widehat{\beta}_1 x_t$$

$$IPIBR = B0 + B1 LTRt + B2 LTCHR + B3 IMMRt + B4LINF + ut$$

**الفرضية الأولى:** وجود الثابت وغياب مركبة الاتجاه العام في العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في نموذج و بالأخذ في الاعتبار معادلتين تكامل مشترك وفترات تأخر واحدة.

الجدول 7: اختبار التكامل المشترك

Error Correction:	D(LPIB)	D(LTR)	D(LTCR)	D(LMMR)	D(LINF)
CointEq1	-0.856681 (0.22750) [-3.76556]	-0.385638 (0.48920) [-0.78830]	0.772160 (0.29189) [ 2.64542]	0.499602 (0.21757) [ 2.29630]	-0.186835 (2.36124) [-0.07913]
CointEq2	-0.124905 (0.04120) [-3.03146]	0.207139 (0.08860) [ 2.33794]	-0.021163 (0.05286) [-0.40033]	-0.120299 (0.03940) [-3.05299]	0.087780 (0.42764) [ 0.20527]

مصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات 10views

تشير النتائج من خلال معاملات المدى الطويل ان معامل الخطأ تصحيح الخطأ الموجه معنويا و سالبا - 0.85 و هو يمثل قوة و سرعة الرجوع أو العودة نحو التوازن في الأجل الطويلة يعني نحو التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، فالقوة السلبية العكسية لمعامل تصحيح الخطأ هي التي تصحح المسار وترجعه من وضعه المنحرف إلى مساره وذلك من المدى القصير إلى المدى الطويل ( أي انه عندما ينحرف الناتج المحلي خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد بسبب صدمة فيه أو في احد مكونات النموذج فانه يصحح ما يقارب 85% من هذا الاختلال في الفترة (t) ومن ناحية أخرى فان نسبة التصحيح هذه تنعكس على سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يستغرق ما يقارب 1.16 أي يفوق سنة كاملة بسرعة تقدير مقدارها (1/0.856)= 1.16 للرجوع إلى قيمتها الأولية التوازنية فرضا (بعد أثر أي صدمة في النموذج)،

كما يمكننا اختبار معنوية النموذج المقدر عن طريق توزيع Student لاختبار الفرضية العدمية القائلة أن معاملات النموذج لا تختلف معنويا عن الصفر ، فنجد أن قيمة معامل تصحيح الخطأ معنوية إحصائيا فالقيمة المحسوبة ل t بالقيمة المطلقة أكبر من قيمتها الجدولية بالقيمة المطلقة؛ وبالتالي قبول نموذج تصحيح الخطأ و التأكد من وجود علاقة تكامل متزامن ما بين متغيرات الدراسة.

كما أن معامل التحديد  $R^2$  مقبول 0.458666 ما يترجم أن المتغيرات الحاصلة في النشاط الاقتصادي الناتج الداخلي الحقيقي سببها التغير في الكتلة النقدية و معدل إعادة الخصم و سعر الصرف و معدل

التضخم بنسبة 45% أما النسبة المتبقية و المقدرة 55% فهي راجعة إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج وعليه فالقوة التفسيرية للنموذج مقبولة ، بالنظر إلى طبيعة النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية والنفقات العمومية

العلاقة بالمدى الطويل:

$$D(LPIB) = -0.856681046938*(LPIB(-1) + 0.396470208623*LTCCR(-1) - 0.678538728919*LMMR(-1) - 0.0453892424209*LINF(-1) - 4.91972113235) - 0.124905168043*(LTR(-1) + 1.37956121092*LTCCR(-1) + 1.04962098588*LMMR(-1) + 0.269084777201*LINF(-1) - 17.3718360298$$

نلاحظ من المعادلة أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يرتبط بعلاقة عكسية مع الكتلة النقدية الحقيقية و معدل التضخم و معدل إعادة الخصم و هو أمر منطقي و هو ما يتوافق مع التطبيق النظري معني ذلك أن زيادة الكتلة النقدية الحقيقية يصبح له تأثير عكسي بالمدى الطويل نتيجة زيادة الكتلة النقدية المدفوعة و بتالي ارتفاع التضخم.

و تفسر العلاقة السلبية بالمدى الطويل بين الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام الإجمالي الحقيقي إلا أن الإفراط في زيادة الكتلة النقدية سيكون له تأثير سلبي على الناتج الإجمالي الحقيقي و بميل قدره 0.678 - مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم و التي لها تأثير سلبي على أداء النشاط الاقتصادي و بميل قدره 0.045 - كنتيجة لارتفاع المستويات العامة للأسعار و تراجع القدرة الشرائية للعملة و يفقدها وظيفتها كمخزن للقيمة مما ينتج عن ذلك تراجع في الطلب المحلي الذي بدوره ينعكس في صورة انكماش في الإنتاج المحلي مما يؤدي إلى كبح النشاط الاقتصادي وهو ما يتطابق مع التوقعات النظرية.

كما نلاحظ أن قيمة معامل الكتلة النقدية الحقيقية معنوي إحصائياً؛ دلالة إحصائية فقيمة استيونت المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ،أما بالنسبة لمعدل إعادة الخصم تفسر العلاقة السلبية أنه كلما إرتفع سعر إعادة الخصم فإنه بذلك سيجعل البنوك ترفع من أسعار الفائدة لديها فيقل الإقبال عن الائتمان و بتالي لا يمكن التوسع في عمليات الإنتاج و البيع و الشراء مما يكبح النشاط الاقتصادي بالمدى الطويل حيث قدر الميل بـ -0.124.

من معادلة المدى القصير :

$$C(3)*D(LPIB(-1)) + C(4)*D(LTR(-1)) + C(5)*D(LTCR (-1)) + C(6)*D(LMMR(-1)) + C(7)*D(LINF(-1)) + C(8)$$

$$+ 0.34934863836*D(LPIB(-1)) + 0.266032460303*D(LTR(-1)) + 0.192421486319*D(LTCR (-1)) - 0.0134122179748*D(LMMR(-1)) - 0.0190027654997*D(LINF(-1)) + 0.0331005147782$$

هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و قيمتها المتأخرة بفترة واحدة فانه يتوقع أن تستمر هذه الزيادة في السنة القادمة بالمقابل نلاحظ حسب قيم الاحتمالات أنها غير معنوية إحصائيا  $c3(0.22)$ ، بينما هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الحقيقي و معدل التضخم لقيمها المؤخرة بفترة واحدة وهو ما يتماشى

مع الواقع الاقتصادي وهي مقبولة إحصائيا معنويا حسب قيم الإحتمالات  $Prob(C7) = 0.018$

هناك عالقة عكسية بين الناتج المحلي الحقيقي و الكتلة النقدية الحقيقية لقيمها المؤخرة بفترة واحدة وهو ما

يتماشى مع الواقع الاقتصادي وهي غير مقبولة إحصائيا معنويا حسب قيم الإحتمالات  $Prob(C6) = 0.16$

هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و معدل إعادة الخصم لقيمها المؤخرة بفترة واحدة

بالمقابل نلاحظ حسب قيم الاحتمالات أنها غير معنوية إحصائيا  $c4(0.113)$

هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي لقيمها المؤخرة بفترة واحدة حيث

أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لسنة سابقة يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالمدى القصير

بالمقابل نلاحظ حسب قيم الاحتمالات أنها غير معنوية إحصائيا  $c5(0.17)$

### 7.3. تحليل دوال الاستجابة الدفعية: Impulse Response

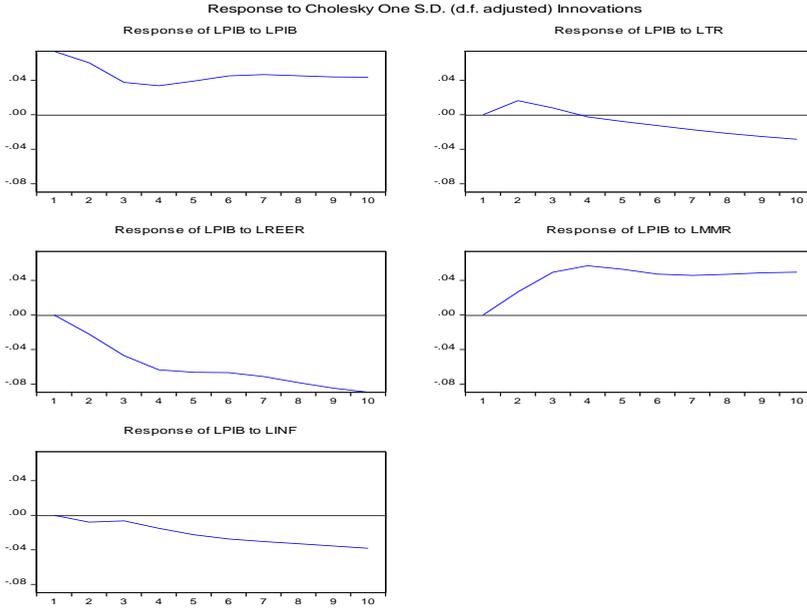
تقيس دالة الإستجابة طبيعة كل أثر متغير من متغيرات النموذج في ذاته و في المتغيرات الأخرى بين

الأجلين القصير و المتوسط قيم الحالية و المستقبلية.

وللتعرف على طبيعة صدمات السياسة النقدية في متغيرات النموذج سيتم تتبع آلية انتقال الأثر النقدي على

الناتج المحلي الإجمالي كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1: تحليل دوال الاستجابة الدفعية



مصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات 10eviews

حسب تقديرات دوال الاستجابة للمحفزات الممتدة على 10 سنوات والمبينة في الشكل أعلاه نلخص أهم الاستجابات فيما يلي:

- **استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لصدمة في معدل إعادة الخصم:** حدوث صدمة واحدة مفاجئة في معدل إعادة الخصم مقدراه انحراف معياري واحد يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و ذلك في السنة الثانية بمعدل إيجابي 0.016 ثم يبدأ في الانخفاض ابتداءً من السنة الخامسة ليصبح تأثير معدل الخصم سلب في المدى الطويل خلال السنة الرابعة بمعدل سلب  $-0.002$  وهو ما يتطابق مع التوقعات النظرية حيث إذا أراد البنك المركزي رفع سعر إعادة الخصم فإنه بذلك سيجعل البنوك إلى رفع أسعار الفائدة لديها فيقل الإقبال عن الائتمان و بتالي لا يمكن التوسع في عمليات الإنتاج و البيع و الشراء مما يكبح النشاط الاقتصادي و إذا أراد البنك المركزي خفض سعر إعادة الخصم فإنه بذلك يشجع البنوك بدورها إلى تخفيض سعر الفائدة.
- **استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لصدمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** إن حدوث صدمة غير متوقعة بمقدار انحراف معياري واحد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيكون لها أثر

موجب على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي طيلة الفترة ليتلاشى هذا الأثر و يبدأ بالانخفاض بمعامل موجب قدره 0.034 في السنة الرابعة بالمدى المتوسط ثم ليعاود الارتفاع إلى غاية السنة السابعة بمعامل موجب قدره 0.047 ثم ليعود إلى الاستقرار بالمدى الطويل .

● **استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لصدمة في الكتلة النقدية:** نلاحظ أن حدوث صدمة عشوائية في الكتلة النقدية بمقدار انحراف معياري واحد لها اثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي طيلة الفترة حيث أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ابتداءً في السنة الرابعة بمعدل 0.057 ثم تميّز بالانخفاض تدريجياً خلال السنة السادسة ثم ليعود إلى الاستقرار حيث نستنتج أن إستقرار الكتلة النقدية الحقيقية تساهم في استقرار الناتج حيث أن زيادة كمية النقود المتداولة ن زيادة حجم النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة من الإنفاق الاستهلاكي و الإستثماري، مما يدفع المنتجين إلى تلبية هذا الطلب المتزايد عن طريق زيادة إنتاج،

● **استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لصدمة في سعر الصرف الحقيقي:** نلاحظ ان إستجابة الناتج لأي صدمة من سعر الصرف كان إيجابياً طيلة الفترة ما ساهم في انخفاض التدريجي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل -0.063 في السنة الرابعة ليستمر في الانخفاض على المدى الطويل بمعدل -0.089 بحيث حدوث صدمة عشوائية في سعر الصرف الحقيقي بمقدار انحراف معياري واحد بما معناه (حدوث زيادة في معدل سعر الصرف) أي انخفاض من قيمة العملة الوطنية تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي فارتفاع سعر الصرف الحقيقي بـ 1% يعمل على انخفاض الناتج المحلي الإجمالي

● **استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لصدمة في معدل التضخم:** ان إستجابة الناتج لأي صدمة من معدل التضخم كان سلبياً طيلة الفترة و حدوث صدمة واحدة مفاجئة في معدل التضخم بمقدار انحراف معياري واحد يؤدي إلى ارتفاع الناتج و ذلك في السنة الثالثة بمعدل سلبي -0.0064 ثم يبدأ في الانخفاض تدريجياً على المدى الطويل حيث يؤدي إلى انخفاض الناتج بمعدل سلبي -0.0382 و بتالي التضخم يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره السلبي على الادخار .

### 8.3. تحليل التباين لخطأ التنبؤ لمتغيرات النموذج : Variance Decomposition

للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في النموذج VAR يتم عادة تحليل مكونات التباين . وتبرز أهمية هذا التحليل في أنه يعطي الأهمية النسبية لأثر أيتغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع المتغيرات في النموذج أو بعبارة أخرى :تحليل تباين الخطأ يهدف إلى تحديد وحساب مدى مساهمته فيتباين الخطأ و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 8: تحليل التباين لخطأ التنبؤ لمتغيرات النموذج

Period	S.E.	LPIB	LTR	Ltr	LMMR	LINF
1	0.073395	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.102740	85.48160	2.538689	4.619890	6.756145	0.603672
3	0.129342	62.31541	1.980471	16.15612	18.92366	0.624337
4	0.159296	45.53598	1.330205	26.52476	25.29923	1.309826
5	0.186165	37.74052	1.145430	32.10961	26.57498	2.429457
6	0.210462	34.12258	1.253470	35.16859	25.86198	3.593376
7	0.234210	31.50109	1.560756	37.64685	24.70064	4.590670
8	0.258452	28.92113	1.983134	40.08891	23.60657	5.400258
9	0.283171	26.48581	2.448605	42.34497	22.63751	6.083099
10	0.307859	24.40995	2.918046	44.23827	21.74446	6.689273
Cholesky Ordering: LPIB LTR LREER LMMR LINF						

مصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

في هذه المرحلة نقوم بدراسة مسببات النمو الإقتصادي و المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث نلاحظ ان من خلال الجدول السابق أن تباين خطأ التنبؤ في تقلبات و التغيرات الضرفية و الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ناتجة في المتغير نفسه خلال الفترة الأولى يعزى نفسه 100 % بالمئة ثم بدأ بالإنخفاض تدريجياً إبتداءً من الفترة الثانية بنسبة 85 % ليستمر بالإنخفاض حتى الفترة 10 بنسبة 24% . بمعنى مقدار التغير الذي يخص المتغيرات الأخرى يقدر بـ 75.5% و عليه فالمساهمة الأكبر لتقلبات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ترجع بالدرجة الأولى إلى سعر الصرف الحقيقي بنسبة 44.23% خلال الفترة 10 العاشرة أي بالمدى الطويل و الذي يحتل المرتبة الأولى من حيث تفسير خطأ التنبؤ في الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي ثم الكتلة النقدية الحقيقية حيث بلغت أعلى قوة تفسيرية لها بالفترة الخامسة المدي المتوسط بنسبة 26.57% و التي تحتل المرتبة الثانية في حين فإن نسبة تفسر صدمات معدل إعادة الخصم في الناتج كانت ضعيفة حيث لم تتجاوز نسبة 2.91% بالمدي الطويل و أحر متغير معدل التضخم حيث تميّز بالقوة التفسيرية ضعيفة في تقلبات الناتج حيث تميزت بالانخفاض طيلة الفترة لتصل إلى أعلى نسبة قدرت بـ 6.68% من خطأ التنبؤ من الناتج و ذلك في الفترة العاشرة و يحتل المرتبة الثالثة في مساهمته لتقلبات الناتج المحلي الإجمالي وعليه كل من المتغيرات  $Ltc$  و  $Imm$  يفسر خطأ التنبؤ  $Ipib$  أكثر مما تفسره المتغيرات الأخرى.

#### 4. الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة تم الوصول إلى النتائج التالية: اعتبار النموذج فعال ومفسر لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي وذلك وفق القيم معاملا لتحديد المعدل  $R^2$  بنسبة 45% من التغيرات في الناتج المحلي تم تفسيرها بالتغيرات في السياسة.

إتضح من خلال الدراسة ان السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة كلّها غير مستقرة في المستوى إلا أنها أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، الأمر الذي يبيّن أنها متكاملة من الدرجة الأولى مما يسمح لنا بإجراء إختبار التكامل المشترك باستخدام إختبار جوهانسن للتكامل المشترك حيث تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث بينت نتائج تحليل مكونات التباين أن المساهمة الأكبر لتقلبات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ترجع بالدرجة الأولى إلى سعر الصرف الحقيقي بنسبة 44.23% خلال الفترة 10 العاشرة أي بالمدي الطويل في حين فإن نسبة تفسر صدمات معدل إعادة الخصم في الناتج كانت ضعيفة حيث لم تتجاوز نسبة 2.91% بالمدي الطويل من خطأ التنبؤ من الناتج و ذلك في الفترة العاشرة وعليه كل من المتغيرين  $Ltc$  و  $Imm$  يفسر خطأ التنبؤ  $Ipib$  أكثر مما تفسره المتغيرات الأخرى. من هنا تبرز استجابة أدوات السياسة النقدية المدعومة بالإصلاحات في النهوض بالقطاع المصرفي و فعاليتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

و على ضوء النتائج يمكن الخروج ببعض التوصيات :

- استعمال الأدوات الغير المباشرة بتفعيل أكثر لأداة معدل إعادة الخصم

-التحكم في الكتلة النقدية بما يتوافق مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي أي عدم الإفراط في زيادة حجم النقد المتداول بدون مقابل إنتاجي.

## 5. قائمة المراجع:

### 1.5 المراجع باللغة العربية:

- بوعلام معوشي، و نصر الدين بوعمامة. (2008). السياسات المدعومة كإطار مرجعي لإصلاح المصرفي في الجزائر المواصفات و التقييم،. إصلاح النظام المصرفي في ظل التطورات العالمية، (صفحة 8).
- زبير بوسكي حليمة عياش. (2018). تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ العشوائي VECM خلال الفترة 1990-2016. مجلة اقتصاديات المال والأعمال(5)، ص260-282.
- زكية بوسته. (2016). القدرة التنافسية في الخدمات المالية و المصرفية للجزائر. الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع.
- طاهر لطرش. (2005). تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان لمطبوعات الجامعية.
- الطاهر لطرش. (2013). الاقتصاد النقدي والبنكي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- لطرش ، الطاهر. (2013). تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الاقتصاد المركز واقتصاد السوق، نظرة تقييمية. السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقييم.
- ماجدة مدوخ، و عتيقة وصاف. (2005). أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل إصلاحات الاقتصادية مداخلة في إطار المؤتمر الدولي حول ، جامعة ، 08-09/03/2005 ص 2-4. الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، (الصفحات 2-4). ورقلة، الجزائر.
- محمد توفيق مزيان، و علي بن قدور. (2017). أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة، 1990-2015. مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، 04 (7)، ص 84-108.
- مزيان. (2017). أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة، 1990-2015. مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 04 العدد 7، المجلد 4(العدد7)، ص 84-108.
- يجيا حولية . (2014). تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري. الجزائر، جامعة تلمسان: أطروحة دكتوراه.
- 2.5 المراجع باللغة الأجنبية :

- Chuku. (2009). Measuring The Effects Of Monetary Policy Innovations In Nigeria: A Structural Vector Autoregressive (Svar) Approach . *African Journal of Accounting, Economics, Finance and Banking Research* ,Vol. 5 )No. 5.129-112 ،(
- LIANG .(2011) .effect of monetary policy . *WORKING paper An Honors Degree Project Submitted to the School of Business in Partial Fulfillment of the Graduation Requirement of Business Administration Hong Kong Baptist University Hong Kong*.43-1 ،

- Tomsik Viktirova .(2006) .The Relationship between Money and Output in the Czech Republic: Evidence from VAR Analysis .*Eastern European Economics*.
- Vladimir Tomsik و Dana Viktorova .(2006) .The Relationship between Money and Output in the Czech Republic: Evidence from VAR Analysis .*Eastern European Economics*.39-23 ،(02)44 ،

الصيرفة الشاملة كآلية لتأهيل البنوك الجزائرية- الواقع والآفاق-

**Universal banking as a mechanism for qualifying Algerian banks  
- Reality and Prospects-**

د.سعيد خديجة<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جامعة تلمسان (الجزائر)، [saidikhadidja13@gmail.com](mailto:saidikhadidja13@gmail.com)

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع الصيرفة الشاملة في القطاع المصرفي الجزائري ومتطلبات تطبيقها باعتبارها أحد الآليات لتأهيل البنوك الجزائرية نحو مواكبة تطورات البيئة المصرفية العالمية. ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الجهاز المصرفي الجزائري يواجه عدة تحديات في ذلك، مما يستدعي مواصلة الإصلاحات المصرفية من خلال تطوير التشريعات والقوانين، اعتماد العمل المصرفي الإلكتروني، تطوير بورصة الجزائر، تحديث إدارة المخاطر المصرفية، اعتماد نظام الحوكمة المصرفية.

**كلمات مفتاحية:** الصيرفة الشاملة، العولمة المالية، البنوك الجزائرية، الإصلاحات المصرفية، تنوع المنتجات المصرفية.

**تصنيفات JEL:** G20، G21، G39

**Abstract:**

This study aims to highlight the reality of universal banking in the Algerian banking sector and the requirements for its application as one of the mechanisms and for qualifying Algerian banks to keep pace with developments in the global banking environment. For this purpose, the descriptive and analytical method was used to describe and analyze the study variables.

The study found that the Algerian banking system faces several challenges, which calls for continuing banking reforms through developing legislation and laws, and adopting electronic banking, development of the Algiers Stock Exchange, the modernization of banking risk management, the adoption of a banking governance system.

**Keywords:** universal banking, financial globalization, Algerian banks, banking reforms, diversification of banking products.

**JEL Classification Codes:** G20, G21, G39

## 1. مقدمة:

مع تطور العولمة المالية فقد تعاظمت المعاملات النقدية والمالية في اسواق راس المال العالمية وبدأت تظهر اتجاهات جديدة في مجال المعاملات والاستثمار في الاوراق المالية، وبالتالي تزايد دور البنوك في تمويل التجارة الدولية وخاصة مع الاتجاه العالمي نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة والتغيرات في التكنولوجيا المصرفية الناتجة عن الثورة التكنولوجية، هذا الى جانب وجود منتجات مالية ومصرفية جديد في مجال المشتقات المالية وعقود الاختيار، والمبادلات والعقود الاجلة والمستقبلية .

وفي اطار سعي البنوك الى تعظيم العائد والاستفادة من كل هذه التغيرات العالمية ومع تزايد درجة المنافسة في السوق المصرفي، والرغبة في تقليل المخاطر المصرفية فقد تحولت البنوك التجارية في ظل العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد الى مفهوم جديد هو البنوك الشاملة، انعكاساً لتضخم اعمال تلك البنوك بهدف جذب المزيد من اموال الودائع والمدخرات والاموال القابلة للاستثمار وتعظيم الارباح ، وربط العملاء بكل احتياجاتهم بالبنك في مفهومه الشامل وحل كل مشكلة يعاني منها العميل بغية التوظيف الأمثل لتلك الموارد وتعظيم الربحية وتقليل اي احتمالات لنقص السيولة وتقليل درجة المخاطر الى أقل درجة ممكنة ، وقد أخذ يزداد دور هذه البنوك على مستوى الاقتصاد العالمي والمعاملات الخارجية في إطار تعميق مفهوم البنوك الشاملة.

إشكالية الدراسة: مما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى مواكبة البنوك الجزائرية لنظام الصيرفة الشاملة في ظل التطورات الراهنة؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة، نطرح الفرضية الرئيسية التالية:

- توجد بعض المؤشرات على التوجه نحو تبني الصيرفة الشاملة في القطاع المصرفي الجزائري كالتأجير التمويلي، التوريق المصرفي، القروض الإستهلاكية، الصيرفة الإلكترونية، التأمين المصرفي، العمل المصرفي الإسلامي.

أهداف الدراسة: تفرض طبيعة الموضوع أهميته على عدة مستويات وتبرز أهدافه على مختلف الأصعدة والتي نلخصها فيما يلي:

- التطرق لمفهوم الصيرفة الشاملة ومتطلبات تطبيقها؛
- دراسة واقعها في القطاع المصرفي الجزائري وماهي الجهود المبذولة في سبيل تحقيقها والتحديات التي تحول دون اعتماد هذا النموذج.

**منهج الدراسة:** من أجل معالجة مختلف جوانب الدراسة والإجابة على الإشكالية وإختبار مدى صحة الفرضية المطروحة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كحتمية أملتنا علينا طبيعة الموضوع، من خلال جمع البيانات حول عناصر الدراسة ووصفها وصفا تحليليا للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم.

## 2. الإطار النظري والمفاهيمي للصيرفة الشاملة :

### 1.2 ماهية الصيرفة الشاملة:

هناك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم الصيرفة الشاملة وذلك تبعا لتنوع وتعدد الخدمات التي

تقدمها المصارف الشاملة، ومن بين هذه التعاريف يمكننا ذكر ما يلي:

-هي: " تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجد أنه تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية، ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال" (عبد المطلب، 2000، صفحة 19)

-هي: "البنوك التي تقوم على فلسفة التنويع بهدف الموازنة بين السيولة، والربحية، والأمان، إضافة إلى أنه يسمح للبنوك بالتعامل في الأدوات الحديثة ومواكبة التطورات التكنولوجية." (حماد، 2003، الصفحات 203-204)

-هي: " تقديم المصارف لخط كامل من الخدمات المصرفية وامتلاك حصص من أسهم الشركات، كما يطلق عليها الصيرفة متعددة الأهداف أو الأغراض، والتي تفضي إلى عدد كبير من الأهداف عن طريق القيام بخدماتها في الجانب المالي والمصرفي ويطلق عليها أيضا الصيرفة المختلطة." (الحسيني و الدوري، 2006، صفحة 21)

انطلاقا من التعاريف السابقة، نستنتج أن الصيرفة الشاملة هي تلك الكيانات التي تخطت التخصص المصرفي لتمارس وظائف كل من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال، ولتقدم توليفة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية المستحدثة سواء بالداخل أو الخارج والموجهة إلى قاعدة عريضة من العملاء من أفراد ومشروعات، حتى تلبي احتياجاتها التمويلية اللازمة لذلك من مصادر متعددة، وهذا بغرض تحقيق التنمية الشاملة.

## 2.2 فلسفة الصيرفة الشاملة:

تقوم فلسفة الصيرفة الشاملة على مبدأ التنوع وأثره في تخفيض المخاطر التي قدمه ماركوفيتز، والتي وجدت سوقا رائجة في السبعينات من القرن العشرين، والإضافة التي قدمها شارب والمتمثلة بكتاب " نظرية المحفظة وأسواق رأس المال" وطرحه لعدد من النماذج من أهمها نموذج تسعير الأصول الرأسمالية. ففي عالم لا تتوافر فيه المنافسة التامة، يتوقع أن يترتب على تنوع نشاط البنك تخفيض في المخاطر التي يتعرض لها، دون أن يؤثر ذلك سلبا على العائد.

وفي إطار تنفيذه لمهام الصيرفة الشاملة فالبنك الشامل يجب أن يراعي استنادا لمبدأ التنوع قوة الارتباط بين القطاعات الاقتصادية التي يتعامل معها، فمعامل الارتباط بين القطاعات إذا كان صغيرا فإن المزايا التي يحققها التنوع تزداد تبعا لذلك، وفي نفس الوقت تنخفض المخاطر الناتجة عن ذلك التعامل بما يؤدي إلى زيادة معدلات العائد التي يحققها المصرف الشامل من استثماراته. (الحمدي، 2003، صفحة 4)

ويزداد مفهوم التنوع عمقا، وتزداد إيجابياته إذا دخل البنك الشامل مجالات خدمية متنوعة وممارس أنشطة غير مصرفية تخدم قطاعات اقتصادية مختلفة، لأن ذلك من شأنه ان يقلل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك إلى الحد الأدنى وبالأخص مخاطر السيولة.

## 3.2 خصائص الصيرفة الشاملة:

- إنطلاقا من المفهوم والفلسفة الخاصة بالصيرفة الشاملة، نجد أن البنك الشامل يتسم بالعديد من السمات، لعل من أهمها مايلي: (عكاب، 2008، الصفحات 22-23)
- أداء مجموعة متكاملة من الخدمات للعملاء بما يشبع رغباتهم في كل وقت، وفي مختلف الأماكن؛
  - التنوع في مصادر التمويل والاستثمار؛
  - الخروج من نطاق الوساطة التجارية التقليدية إلى آفاق الوساطة المالية الشاملة بشقيها التجاري والاستثماري؛
  - إدارة ذكية للموارد تتفوق على الإدارة التقليدية للسيولة، لتشمل تخطيط وتنظيم وتوجيه وتحفيز ومتابعة التدفقات النقدية بأشكالها وأنواعها وتوقيتاتها ومصادرها المتعددة، مع تفعيل استثماري لإدارة الموجودات والهوامش والفوارق؛
  - علاقة مستمرة ومتكاملة وتنسيقية مع القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
  - تبني كل ما هو مبدع وجديد وحثه على الإبداع في المجالات المالية والمصرفية؛
  - مسؤولية المصرف اتجاه المجتمع؛

- امتلاك المعرفة الفنية والاستشارية؛
  - بنك قائم على النمو المستمر المرتكز على أداء متميز فعال قائم على الجودة الشاملة؛
  - إدارة المخاطر بشكل محسوب، وانتهاز الفرص الاستثمارية لتأكيد قدرتها وفعاليتها وربحها وتعزيز مجالات تفوقها وامتيازاتها، والعمل على إنشاء القيمة المضافة؛
  - البنك الشامل هو من المؤسسات المستقرة، والتي يمكن للعملاء الاعتماد عليها في الظروف الصعبة والظروف الجيدة، وهذا الاستقرار مشتق من جانبين، الأول هو قدرة هذه المصارف على نقل رأي المال ومصادر التمويل من قطاع أعمال إلى آخر وقت الحاجة، والثاني هو هيمنة المصارف الشاملة على النظام المصرفي المحلي.
- 4.2 الوظائف التي تقوم بها المصارف الشاملة:**

- على غرار الوظائف التقليدية التي تقوم بها البنوك، فإن البنوك الشاملة تقدم مجموعة من الوظائف غير التقليدية والمستحدثة ذات الطابع الشمولي، والتي تعتبر أساس وجود هذا النمط من البنوك. ويمكن توضيح أهم وظائف المصرف الشامل فيما يلي: (تيقان، 2016-2017، صفحة 72)
- تطوير الوظائف التقليدية للبنوك التجارية بما يسمح بتقديم خدمات ترويج الأسهم وإصدار السندات القابلة للخصم وخدمات التغطية والتأمين ضد المخاطر، وخدمات المشتقات المالية، وكذلك الوساطة المالية الخاصة بتلقي الودائع ومنح الائتمان، إضافة إلى خدمات أمناء الاكتتاب وصناديق الاستثمار؛
  - تحليل وتقويم الفرص الاستثمارية وإعداد دراسات الجدوى
  - صناعة الأسواق المتكاملة وتوفير المعلومات اللازمة وإتاحتها للمستثمرين والعملاء مع تقديم المساندة لحماية المشروعات الوليدة والترويج لمنتجاتها؛
  - فتح الأسواق الخارجية وخلق منافذ للمنتجات الوطنية؛
  - تعبئة الفائض الاقتصادي النقدي وتحريك الفائض الاقتصادي العيني، والعمل على خلق أشكال جديدة من وسائل الدفع والتي تتمتع بقدر كبير من الاستقرار والتدفق والأمان؛
  - التوظيف الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة بما يضمن تحقيق أكبر عائد وأعلى درجة أمان؛
  - إدارة عمليات الاندماج بين البنوك ومؤسسات التمويل وعمليات الشراء لجانب من أصولها بما يحافظ على استقرار السوق المصرفية ويجعل تقلباتها في إطار الحدود الآمنة؛
  - العمل كصندوق احتياطي لامتناع واستيعاب التأثيرات السلبية للدورة الاقتصادية؛

- إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول والتي يمكن لحاملها شرائها وبيعها في أسواق النقد دون الرجوع للبنك الذي أصدرها؛
- الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي في شكل إصدار سندات في أسواق رأس المال، أو بالاقتراض من شركات التأمين والمؤسسات المالية.
- اتخاذ البنوك الشاملة شكل شركات قابضة مصرفية تضم إليها شركات صناعية، وتجارية، ومالية بغية تنويع مصادر التمويل وزيادة الموارد المالية.
- التوريق ويسمى أيضا بالتسديد ويقصد به تحويل الأصول غير السائلة (القروض) إلى أوراق مالية قابلة للتداول في صورة أسهم أو سندات، مما يعطي للدائن فرصة ترويج قروضه بعد تحويلها إلى أوراق مالية في البورصات المالية، وبالتالي تنشيط سوق المال ومثال ذلك قروض الإسكان، ومن مزايا التوريق خفض تكلفة الاقتراض قياسا بطرق التمويل التقليدية وبالتالي التحول من صيغ الإقراض التقليدية إلى صيغ وأدوات جديد وهي الأوراق المالية.

## 5.2 متطلبات وضوابط تطبيق الصيرفة الشاملة:

لإعتماد نموذج الصيرفة الشاملة هناك العديد من المتطلبات والضوابط والتي سوف يتم التطرق لها فيما يلي.

### 1.5.2 متطلبات تطبيق الصيرفة الشاملة:

هناك العديد من المتطلبات في سبيل الحول نحو الصيرفة الشاملة، منها ما هو متعلق بالمصرف ومنها ما هو متعلق بالسياسات والتشريعات الحكومية. (زاهد، 2011، صفحة 93)

#### ❖ المتطلبات التي تتعلق بالمصرف ذاته:

هناك العديد من المتطلبات التي ينبغي على المصرف أن ينفذها للوصول إلى المصرف الشامل، ومن أهمها يمكن ذكر ما يلي:

- ضرورة توفر موارد مالية ضخمة تمكن المصرف من أن ينهض بخدماته المتنوعة لعملائه في أي وقت وأي مكان؛

- توفر كوادر بشرية وإدارية وتنظيمية رفيعة المستوى والمهارة حتى يستطيع البنك النهوض بالأعمال المصرفية التقليدية، والعمل في سوق الأوراق المالية، وتأسيس الشركات ومتابعتها ومراقبتها وربما الاشتراك في إدارة الاستثمارات وتدوير المحافظ المالية؛

- ضرورة توافر مراكز تدريب متخصصة تسهم في بناء الكوادر البشرية؛

- حتمية توفر بنية أساسية كافية من المعلومات وتكنولوجيا المعلومات التي تربطها ليس فقط بوحدها التابعة لها وإنما بغيرها من المصارف وأوساط الأعمال التي تجوئها للحصول على المعلومات لحسن تقدير المواقف واتخاذ القرارات العلمية المدروسة؛
- حتمية توفر إدارة تسويق فعالة ومستوى عال من الكفاءة، بالإضافة على نشر الوعي المصرفي بأهمية الصيرفة الشاملة؛
- دراسة وتحليل السوق بهدف التعرف على الخدمات المصرفية المقدمة فيه من قبل المصارف الأخرى المتطورة وآلية تقديمها، بالإضافة إلى محاولة الكشف الدقيق عن الخدمات التي يحتاجها الزبون، وذلك بهدف تكوين فكرة شاملة عن الخدمات التي ينوي المصرف تقديمها بعد عملية التحول لمصرف شامل؛
- تطوير التشريعات والقوانين واللوائح والقرارات والقواعد المنظمة للعمل بالشكل الذي يسمح للمصارف الشاملة بممارسة أعمالها بفعالية كاملة؛
- وجود إدارة محترفة تقدر أنواع المخاطر وتحصر على وجود الضوابط الداخلية التي تحد منها.

#### ❖ المتطلبات التي تتعلق بأجهزة الدولة

- في سبيل تحول المصارف المتخصصة إلى المصارف الشاملة، يظهر طرف آخر مؤثر في هذه العملية ألا وهو الدولة والمتمثلة في السلطات التشريعية التي تنظم الإطار القانوني والتشريعي للأنشطة والخدمات التي تقدمها، ومن أبرز هذه المتطلبات في هذا المجال:
- ضرورة اقتناع الأجهزة الرسمية والسلطات التنفيذية في الدول بفكرة المصارف الشاملة وتوفير الدعم والمساندة لها؛
  - رفع فعالية وكفاءة المصرف المركزي وهو ما يوفر الاستشارة والدعم والمساندة لهذه المصارف في أداء عملها وبالتالي الإسهام الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة؛
  - السعي إلى إرساء البنية الأساسية اللازمة للبنوك الشاملة من الناحية المادية وكذلك البشرية والتنظيمية.

#### 2.5.2 ضوابط تطبيق الصيرفة الشاملة:

ينبغي توافر العديد من الضوابط أثناء التحول إلى المصارف الشاملة أهمها: (عكاب، 2008، الصفحات 43-

(44

- إدراك العاملين في المصارف الشاملة وتبنيهم لسياسات الحيطنة والحذر خاصة في المرحلة الأولى لبدء النشاط وإخضاع كافة العمليات للفحص الدقيق والدراسات المستفيضة حتى لا تتعرض لمخاطر غير مسحوبة؛

- ممارسة واعية من أجهزة الرقابة والإشراف على نشاط المصارف الشاملة، بما يضمن نوعا جيدا من الرقابة الوقائية، ويجد من تعارض المصالح الناتجة عن ممارسة أنشطة متعددة؛

- وضع نظام عمل وتوصيف للوظائف بشكل يحدد الواجبات والاختصاصات والمسؤوليات والالتزامات الخاصة بكل وظيفة والمهام والأنشطة المختلفة لكل منها، بحيث لا يكون هناك مجالا لأي تضارب أو تعارض لأي عمل أو نشاط فيها؛

- وضع نظم فعالة للإعلام والإعلان عن أنشطة المصرف الشامل وقيام النظم بالإعلان عن مفهوم المصرف الشامل وعن وظائفه وأهم الخدمات الجديدة التي يقوم بتقديمها للجمهور والزبائن؛

- ملاءمة مالية مناسبة من خلال حجم مناسب من رأس المال والاحتياطيات والموارد الأخرى؛

- التوسع في الوظائف الاستشارية لدعم جودة اتخاذ القرارات، وفي الوقت ذاته لضمان الجودة الشاملة والمتكاملة لأعمال المصرف الشامل والتي تفرض ضخامة أعماله ومعاملاته ضوابط المشورة والرأي والخبرة والتصور المستقبلي لكل نشاط يهتم به.

### 3. واقع الصيرفة الشاملة في البنوك الجزائرية:

#### 1.3 واقع القطاع المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات:

شهد القطاع المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات بداية من سنوات السبعينات وإلى غاية السنوات الأخيرة حيث هدفت في مجملها إلى مساندة ومواكبة المستجدات والمتغيرات الاقتصادية التي شهدتها النظام الاقتصادي الوطني، ومختلف التأثيرات الاقتصادية العالمية، فعمكست بذلك التوجه الاقتصادي المنتهج في كل مرحلة، وأهم هذه الإصلاحات جاءت بعد صدور قانون النقد والائتمان سنة 1990. (ناصر و حديدي، 2015، صفحة 15)

➤ قانون النقد والائتمان رقم 90-10:

إذ تعتبر سنة 1990 منعرجا حاسما في مسار الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر، والتي صادفت صدور قانون النقد والائتمان رقم 90-10 والصادر في 14 أفريل 1990، وقد حاولت السلطات الجزائرية من خلاله تفادي القصور الذي وقع في الإصلاحات السابقة، وتماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق، وأهم

ما تضمنه هذا القانون تعزيز أكبر لاستقلالية البنك المركزي والذي أصبح يسمى "بنك الجزائر"، وتعديل مهام البنوك لزيادة فعاليتها في النشاط الاقتصادي بعد منحها الشمولية في العمل المصرفي، وكذا فتح الاستثمار في السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي.

ولقد عرف الجهاز المصرفي الجزائري بعد سنوات من صدور قانون النقد والائتمان 90-10 والعمل به،

تعديلات نتيجة التغيرات التي مست المحيط الاقتصادي الجزائري أهمها:

➤ الأمر 01-01: فالأمر 01-01 هو أول تعديل لقانون النقد والائتمان 90-10، وقد تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

➤ الأمر 03-11: بعد الفوائح المتعلقة بكل من بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري عرف الجهاز المصرفي الجزائري ضعفا كبيرا في مصداقيته، مما دفع بالسلطات النقدية والمالية إلى إصدار الأمر 03-11 في 26 أوت 2003، والتشديد على المسؤولين عن تسيير البنوك بتوضيح المخالفات في إدارتها والنص على العقوبات المقابلة لها.

➤ الأمر 04-10: وقد جاء هذا الأمر بهدف تعديل وتتميم الأمر 03-11، ومن أهم النقاط التي تطرق لها هذا الأمر ما يلي:

- اشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لا يقل عن 51% من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري؛
- تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال.

### 2.3 البنوك الجزائرية والصيرفة الشاملة:

إن تبني مفهوم العمل المصرفي الشامل في النظام المصرفي الجزائري هو بمثابة مدخل أساسي في إصلاح المنظومة المصرفية، وشرطا هاما في إعطاء ديناميكية كبيرة للقطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام، وقد تضمن قانون النقد والقرض مفهوم "البنك الشامل" الذي ألغى مبدأ التخصص الوظيفي، وأعطى للبنوك دفعا جديدا نحو التنوع في الأنشطة المصرفية، غير أن الواقع العملي لنشاط البنوك الوطنية أثبت استمرارها في إتباع نفس السياسات والتوجهات السابقة وهو ما حال دون تطورها في مجال الصيرفة الشاملة، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض سماتها في العمل المصرفي الجزائري، يمكننا ذكر بعض منها فيما يلي:

### 1.2.3 التأجير التمويلي:

التمويل التأجيري هو أحد طرق التمويل التي تم اعتمادها مؤخرا في الجزائر، وذلك بعد صدور الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996، الأمر الذي سمح بتوفير إطار قانوني لممارسة نشاط التمويل الإيجاري للمنقولات والعقارات، ليكرس التطبيق الميداني لمواد قانون النقد والقرض 90-10 الصادر سنة 1990 (المادتين 112، 116)، وقد عرفه المشرع الجزائري على أنه: " عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركات تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة، تقوم على عقد إيجار يتعلق بأصول منقولة أو غير منقولة." ويتكون الإطار التنظيمي للتأجير من المرسومين التنفيذي والنظام البنكي للجزائر وهي كالاتي: (زودة، 2008، صفحة 163)

-المرسوم التنفيذي رقم 06-09 الصادر في 20 فيفري 2006 الذي يحدد شروط وأحكام الإعلان عن عمليات التأجير؛

- المرسوم التنفيذي رقم 06-91 المؤرخ في 20 فيفري 2006 الذي يحدد شروط وأحكام الإعلان عن معاملات التأجير العقاري.

ويعمار نشاط التمويل التأجيري في الجزائر حاليا 12 مؤسسة: منها 07 مؤسسات مالية وهي الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف **SOFINANCE**، الشركة العربية للإيجار المالي **ALC**، المغاربة للإيجار المالي الجزائر **MLA**، الشركة الوطنية للإيجار المالي **SNL**، شركة إعادة التمويل الرهني **SRH**، إيجار الجزائر **IJAR LEASING ALGERIE**، الجزائر إيجار **EL DJAZAIR IDJAR**.

بالإضافة إلى 05 بنوك تجارية (04 بنوك خاصة وبنك عمومي واحد) وهي: **BN Paribas**،

**Société Générale Algérie**، بنك **Nataxis** الجزائر، بنك البركة، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

والشكل الموالي يبين تطور حجم التمويل التأجيري في الجزائر

## الشكل رقم 01: حجم التمويل التاجيري في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2007-2017



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية

<http://www.mf.gov.dz/article/300/Grands-Dossiers/256/L%E2%80%99ACTIVITE-DE-LEASING-EN-ALGERIE..html>

من خلال الشكل السابق، نلاحظ تطور معتبر في حجم التمويل التاجير في الجزائر ليصل سنة 2017 إلى 50 مليار دج، مما يؤكد على أن المؤسسات التي بدأت تعمل بهذه الصيغة قد أولت لها نوعا من الأهمية وذلك في ظل التطورات الحالية التي تشهدها الجزائر. ويتوقع الخبراء في مجال التمويل التاجيري أنه ستشهد هذه الصناعة نموا سنويا سيتراوح بين 20% و25%، مما سيجعله مصدرا مهما في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

### 2.2.3 التوريق المصرفي:

يعتبر التوريق من أهم الأنشطة التي تضطلع بها البنوك الشاملة لما توفره من تمويل حقيقي للمصارف والأسواق المالية على حد سواء، وصدر أول قانون تشريعي في الجزائر رقم 06-05 سنة 2006 لتوريق القروض الرهنية، وعرفه المشرع الجزائري في نص المادة 02 على أنه: "عملية تحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية" وتتم على مرحلتين:

◆ التنازل عن القروض الرهنية من قبل مؤسسة مصرفية أو مالية لفائدة مؤسسة مالية أخرى.

◆ قيام هذه الأخيرة بإصدار أوراق مالية قابلة للتداول في السوق ممثلة للقروض الرهنية.

ومرت عملية التوريق في الجزائر بمرحلتين وهما:

◆ إنشاء شركة إعادة التمويل الرهني سنة 1997 والتي تخضع لأحكام قانون النقد والقرض 90-10، وذلك بهدف تسيير شروط الإقراض السكني ومحاولة القضاء على أزمة السكن؛

◆ صدور قانون التوريق رقم 06-05 سنة 2006 وذلك لجعل التوريق من محفزات تطور التمويل العقاري.

ووفق القانون رقم 06-05 سمح بإنشاء مؤسسات التوريق بقرار من هيئة سوق الأوراق المالية والتي يسمح لها بإصدار سندات قابلة للتداول بعد حصولها على موافقة الهيئة العامة لسوق الأوراق المالية وذلك بمقتضى المرسوم التشريعي الصادر في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المالية، وفي هذا الإطار حصلت المصارف العمومية والخاصة من شركة إعادة التمويل الرهني على تغطية وصلت إلى 80% للانطلاق في منح قروض السكن التي يتوقع أن تصل إلى 6 ملايين قرض كما شرع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في تطبيق صيغة جديدة للقروض العقارية تتمثل في تقديم قروض رهنية على أساس قيمة الضمان، على أن تفوق قيمة السكن المراد شراؤه 600 مليون سنتيم يمنح البنك 5% من قيمة السكن.

إلا أنه بالرغم من إصدار قانون توريق القروض الرهنية، إلا أن آلية التوريق لم تلق نجاحا وهذا لعدم فعالية السوق المالي وصعوبة تداول رؤوس الأموال. (بن خالدي، 2014-2015، صفحة 284)

### 3.2.3 القروض الإستهلاكية:

عملت الجزائر كغيرها من الدول الأخرى على إدخال هذا النوع من القروض إلى جهازها المصرفي وذلك من أجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد. فبعد اجتماع الثلاثية التي جمعت بين رئاسة الحكومة بأرباب العمل ونقابة العمال، خرجت بمجموعة من التوصيات ترمي إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لعمال الجزائر، وكان هذا بتاريخ 25-29 أفريل 1997، وتطبيقا لهذه التوصيات صدر عن رئيس الحكومة تعليمتين رقم 064 و079 تم بموجبهما انشاء مجموعة عمل تتكون من خبراء المجال المالي والاقتصادي، وضعت تحت وصاية وزير التجارة، وأوكلت لهم مهمة إعداد ووضع نظام لقروض الاستهلاك لصالح العمال يسمح باقتناء السلع الاستهلاكية الدائمة المنتجة كليا أو جزئيا في الجزائر.

إن السياسات المتبعة من طرف البنوك في مجال القروض الاستهلاكية تختلف من بنك إلى آخر ويعود ذلك لأهداف البنك، فهناك من البنوك من دخل بقوة ميدان قروض الاستهلاك مثل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وهناك من جعلها كالقروض الأخرى.

وفي محاولة من الجزائر للحد من الاستيراد، فقد تم حظر القروض الاستهلاكية على البنوك في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وذلك في ظل تراجع قيمة صادرات البلاد من النفط والغاز جراء أزمة 2008، إلا أنه في سنة 2014 تم إعادة بعث القروض الاستهلاكية في اجتماع الثلاثية وذلك في إطار الإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الإنتاج كالوطني، وتم التنصيص على التدابير المتصلة بهذا الإجراء في قانون المالية لسنة 2015. ومن أهم البنوك التي تقدم القروض الاستهلاكية: بنك البركة، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، سوسيتي جينيرال، البنك الوطني للتوفير والاحتياط.

### 4.2.3 الصيرفة الإلكترونية:

في إطار تحسين الخدمات المصرفية وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف الجزائرية، تم إنشاء شركة مساهمة تضم ثماني بنوك عمومية هي بنك الجزائر، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، بنك البركة الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، عام 1995 حيث تقوم بصناعة البطاقة المصرفية الخاصة بالسحب وطبع الإشارة السرية وفقا للمقاييس الدولية، ونشأت هذه الخدمة بموجب عقد مبرم بين شركة المساهمة مع شركة ساتيم "SATIM société algérienne d'automatisation des transactions" الذي يحدد إجراءات آجال التسليم، وعمليات ربط الموزعات الآلية مع شركة SATIM عن طريق شبكة اتصال X25 – DZ التي تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما تعمل شركة SATIM على تأمين قبول البطاقة في جميع البنوك المشاركة، وإجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين البنوك، وتأمين تبادل التدفقات المالية، كما تعمل أيضا على كشف البطاقات المزورة، وفي عام 1997 قامت شركة SATIM بإعداد شبكة نقدية إلكترونية بين البنوك الجزائرية تغطي الإصدارات المتعلقة بالبطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا مما مكن البنوك المحلية والأجنبية من سحب الأموال باستخدام الموزع الآلي مباشرة. (بن خالدي، 2014-2015، صفحة 285)

لا زال القطاع المصرفي الجزائري حديث عهد بالعمل المصرفي الإلكتروني، فرغم وجود خطوات جديدة بالثمين في هذا الصدد، كاعتماد بطاقات الدفع والسحب الإلكتروني أو بدء التعامل بالمقاصة الإلكترونية، غير أن الحقيقة هي أن الصيرفة الإلكترونية في الجزائر متأخرة بمراحل عديدة، فلا زال الدفع نقدا هو المسيطر على التعاملات المالية سواء كانت صغيرة أم كبيرة، بل أن نسبة مهمة من رؤوس الأموال لازالت تخضع للاذخار التقليدي في المنازل، كل ذلك يعطي انطباعا بأن البيئة المصرفية الجزائرية لا زالت غير مؤهلة لشيوع المعاملات

الإلكترونية (مسيردي، 2017-2018، صفحة 255)، ويعد هذا الجانب أحد أهم الجوانب السلبية التي تميز هذا النظام وهو الأمر الذي أدى بالهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي لتقييم النظام البنكي الجزائري تقييما سلبيا باعتباره أحد المعوقات الرئيسية في جلب الاستثمار الأجنبي، وهذا بالرغم من الإصلاحات المسجلة في الجانب التشريعي وتعزيز آليات الاشراف والرقابة، والتي تجلت من خلال قانون النقد والقرض أو من خلال تعديلاته. (بريش، 2005-2006، صفحة 197)

ومن الأنظمة التي التي بادر بنك الجزائر في وضعها من أجل تحديد إطار قانوني يحكم المعاملات المالية ويسمح بتحويل المعلومات والمبالغ المالية الكبيرة بين البنوك والبنك المركزي نذكر ما يلي: (مسيردي، 2017-2018، صفحة 300)

**1.4.2.3 نظام المقاصة الإلكترونية:** ويعرف أيضا بـ "نظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة" والذي حدد بمقتضى النظام رقم 05-06 الصادر في 15 ديسمبر 2005 نظام المقاصة ما بين البنوك و يهدف إلى تسوية المعاملات ومعالجتها عن بعد ما بين البنوك والمؤسسات المالية بصورة آلية تحت إشراف البنك المركزي الجزائري، ويتعلق النظام بالمقاصة الإلكترونية للصكوك، والسندات، والتحويلات، والاقتطاعات الأوتوماتيكية التي تقل قيمتها عن مليون دينار جزائري ووفقا لهذا النظام فقد تم استحداث شيكات جديدة تقوم على ضرورة الالتزام بالتوصيات التالية:

- الحفاظ على الشريط الأبيض أسفل الشيك والذي يسمى "Piste d'encodage"؛
- تجنب التوقيع أو الكتابة أو وضع ختم والإمضاء على هذا الشريط؛
- تجنب طي الشيك؛
- تفادي أي تآكل أو تمزيق للشيك الذي سيكون محل رفض من قبل جهاز السكبانار؛

على هذا الأساس يسمح نظام المقاصة الإلكترونية بـ:

- تقليص آجال التحصيل بالمقارنة بالعمليات التي يقوم بها كل بنك؛
- ضمان أمن التبادل وتفاذي حدوث مشاكل محاسبية؛
- حسن تسيير السيولة النقدية بين البنوك بصورة أفضل؛
- تحكم البنك المركزي في مراقبة الكتلة النقدية.

### 2.4.2.3 نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل:

يعد هذا النظام تطبيقاً لنظام تسوية مدفوعات شهير يسمى " نظام التسوية الإجمالية في الوقت الفعلي

**RTGS**، ولا يختلف نظامي **ARTS** و **RTGS** سوى بالتسمية، إذ اختار بنك الجزائر تسمية خاصة لهذا

النظام مقارنة مع هو معروف لدى الاقتصاديين.

ويقوم البنك المركزي بتطبيق نظام التسوية الإجمالية في الوقت الفعلي لتسوية المدفوعات المحلية كبيرة القيمة

التي تتطلب درجة عالية من السيولة والسرعة لإجرائها، بمعنى أن هذا النظام يقوم بتسديد المدفوعات وتسوية

التحويلات بشكل فردي ومباشر، إذ تتم التسوية لكل طرف من الأطراف المشتركة بشكل منفصل عن الطرف

الآخر وعدم الأخذ بعين الاعتبار المدفوعات الداخلية النهائية.

وقد تم تعريف آلية **ARTS** في نص المادة 02 من النظام 05-04 المتعلق بنظام التسوية الإجمالية

الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل على أنه: " نظاماً للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات

المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام."

وهو نظام دفع ما بين البنوك للمبالغ الكبيرة والمستعجلة التي تفوق قيمتها 1 مليون دج، ويسمح هذا

النظام بتنفيذ أوامر التحويل في الوقت الحقيقي بدون فترة سماح ويهدف في مضمونه إلى:

- مسايرة المعايير والمقاييس الدولية في مجال مخاطر أنظمة الدفع و تأهيل القطاع المصرفي.
- تخفيض مخاطر الدفع، وتقليص المدة ما بين البنوك.
- ضمان الأمان والسرعة في المبادلات طبقاً للمقاييس الدولية.

### 5.2.3 نشاط التأمين المصرفي:

قبل سنة 1990 كان الإطار القانوني في الجزائر لا يسمح بتواجد أي عالقة بين البنوك وشركات التأمين،

حيث كانت البنوك تخضع لمبدأ التخصص في خدمات مصرفية محددة من قبل الدولة، وذلك وفقاً للتخطيط المالي

سنة 1971، وكانت شركات التأمين أيضاً متخصصة وفقاً للقرار رقم 928 الصادر في 21/05/1975 هذه

القيود القانونية التي تشجع التخصص كانت وراء غياب المنافسة حتى بين البنوك أو بين شركات التأمين فنتج عن

ذلك آثار سلبية على طريقة تسيير القطاع المالي وأيضاً طبيعة الخدمات المالية المقدمة سواء من طرف البنوك أو

شركات التأمين.

جاء القانون رقم 90 / 10 المؤرخ في 14 / 04 / 1990 المتعلق بالنقد و القرض، ليشجع حرية

النشاط داخل القطاع المالي، حيث أصبحت البنوك الجزائرية خاضعة لمبدأ الشمولية وأصبح بإمكان البنوك التي

تنشط داخل القطاع المالي أن تقدم منتجات التأمين لربائنها .بعد ذلك جاء الأمر رقم 03 / 11 المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بالنقد و الائتمان، ليقيد من جديد من حرية البنوك وذلك بعد الأزمات البنكية التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

وكمثال عن نشاط التأمين المصرفي في الجزائر نذكر الشراكة بين البنك الوطني الجزائري والشركة الجزائرية للتأمين والتي كانت يوم 05 أكتوبر 2010، وذلك بعد أخذ الموافقة من لجنة الاشراف على التأمينات سنة 2009، وبموجب هذا الاتفاق يلتزم البنك الوطني الجزائري بتوزيع منتجات التأمين التي تعرضها الشركة الجزائرية للتأمين الشامل الخاصة بالأشخاص على غرار التأمين المؤقت على الوفاة والتأمين الفردي على الحوادث والتأمين على السفر والمساعدة، وكذا التأمين الإجباري على آثار الكوارث الطبيعية، ولتجسيد هذه العملية، عينت وكالة البنك الوطني الجزائري زيغود يوسف كوكالة نموذجية وذلك في انتظار تعميمها على وكالات أخرى عبر مختلف مناطق الوطن. (شراطي، 2015، صفحة 88)

### 6.2.3 العمل المصرفي الإسلامي:

عرفت الفترة الأخيرة انتشار البنوك الإسلامية عبر العالم بعد الأزمة المالية العالمية، والتي بينت أن التمويل الإسلامي هو أفضل حل لتجاوز آثار الأزمة، وقد ظهرت هذه البنوك لتباشر أعمالها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات متنوعة وشاملة فهي تجمع بين خدمات البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار وذلك استجابة لرغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالمعاملات المصرفية الربوية التي تتعامل بها البنوك التقليدية، وباعتبار البنوك الإسلامية هي الوجه الآخر للبنوك الشاملة والتي عرفت توسعا كبيرا في بعض الدول كالسعودية، ومصر، والأردن...، وبأشكال مختلفة، إلا أنه من الملاحظ أن مستوى الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا تمثل سوى 1,8% من نصيب الخدمات البنكية الوطنية، علما أن بنك البركة الجزائري هو المحتكر لهذا المجال في الجزائر منذ سنة 1991 يليه في ذلك بنك السلام سنة 2008. (هني، 2017، صفحة 102)

ويعتبر تاريخ 04 نوفمبر 2018 تاريخ مفصلي ومهم جدا في مجال الصيرفة الإسلامية كون أن التنظيم 18-02 الذي صدر مؤخرا أخذ موافقة البنك المركزي في هذا التاريخ، وبالتالي بدأت الصيرفة الإسلامية في تأصيل تواجدتها بالمنظومة المالية في الجزائر، خاصة بعد الإجراء الخاص بفتح شبانيك إسلامية بالبنوك العمومية.

### 3.3 متطلبات تأهيل القطاع المصرفي الجزائري لمواكبة الصيرفة الشاملة:

من خلال ما سبق، نجد أن البنوك الجزائرية لا زالت بعيدة كل البعد على أن تكون مصارف شاملة، نظرا للفجوات الكثيرة في النظام المصرفي الجزائري، والتي تستدعي ضرورة تبني جملة من المتطلبات لتأهيل هذا القطاع نحو مواكبة التطورات العالمية في مجال الصيرفة الشاملة، ومن هذه المتطلبات نذكر مايلي:

- ضرورة الارتقاء بالعنصر البشري من أجل الارتقاء في العمل المصرفي؛
- تفعيل دور بوصة الجزائر في هذا المجال؛
- وضع إطار قانوني وتشريعي للعمل المصرفي الشامل بما يضمن نجاح التحول إليه؛
- تفعيل الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية وتطوير وسائل الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى تأصيل النظام المصرفي الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري لما له من دور فعال في تحقيق التنمية؛
- رفع رؤوس أموال البنوك بما يؤهل قدرتها التنافسية؛
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الصيرفة الشاملة؛

#### 4. خاتمة:

أبرزت التطورات العالمية التي تشهدها البيئة المصرفية العالمية تحديات كبيرة، مما أجبر القطاع المصرفي على ضرورة تبني فلسفة الصيرفة الشاملة في تقديم خدماتها. والجهاز المصرفي الجزائري لا بد أن يسير في نفس درب الأنظمة المصرفية العالمية في اعتماد العمل المصرفي الشامل.

إلا أن هذا الأمر يواجه عدة تحديات تحول دون مواكبة المصارف الجزائرية للصيرفة الشاملة، مما يستدعي ضرورة تبني مجموعة من المتطلبات لذلك، ومواصلة الإصلاحات المصرفية من خلال تطوير التشريعات والقوانين للتواءم مع فلسفة العمل المصرفي الشامل، تحديث إدارة المخاطر المصرفية، الاعتماد على نظام الحوكمة في البنوك لتعزيز كفاءتها وتحقيق الشفافية، تطوير بورصة الجزائر وتفعيل قانون توريق القروض الرهنية، اعتماد العمل المصرفي الإلكتروني. لكن يبقى هذا كله متوقفا على مدى استقرار السياسات الاقتصادية الكلية واستقرار معدلات التضخم ومعدلات الفائدة.

## 5. قائمة المراجع:

### المؤلفات:

- عكاب، شاهين سالم، (2008)، الصيرفة بحوث وتطبيقات، نون للنشر والتوزيع حلب، سورية.
- حماد، طارق عبد العال، (2003). التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- عبد المطلب، عبد الحميد، (2000)، البنوك الشاملة، عملياتها-إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- الحسيني، فلاح ، و الدوري، مؤيد، (2006). إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

### الأطروحات:

- بن خالدي، نوال، (2014-2015). فعالية نموذج الصيرفة الشاملة ودوره في تطور أداء البنوك-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
- حاج، مُجّد زاهد، (2011)، دور الصيرفة الشاملة في الموازنة بين الربحية والسيولة-دراسة تطبيقية-، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية.
- مسيردي، سيد أحمد،(2017-2018)، النظام القانوني للمقاصة في المعاملات البنكية دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر.
- تيقان، عبد اللطيف، (2016-2017)، تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي-دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُجّد خيضر بسكرة، الجزائر.
- بريش، عبد القادر، (2005-2006)، التحرير البنكي ومتطلبات تطوير الخدمات البنكية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

### المقالات:

- هني، جعفر مُجَّد، (2017)، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، صفحة 102؛
- ناصر، سليمان ، وحديدي، آدم. (جوان 2015)، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور لبنك الجزائر؟ ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، صفحة 15؛
- زودة ، عمار، (جوان، 2008). التمويل التآجيري في الجزائر واقعه ومتطلبات تطوره، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05 (العدد 01)، صفحة 163؛
- شراطي، نسيم، (سبتمبر 2015)، التأمين المصرفي كنموذج للابتكار في الخدمات. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد (04)، صفحة 88.

#### المداخلات:

- الحمدوني، إلياس خضير، (2003)، الصيرفة الشاملة وآفاق استخدامها كخيار استراتيجي في ظل العولمة، المؤتمر العلمي الأول بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.

#### مواقع الانترنت:

<http://www.mf.gov.dz/article/300/GrandsDossiers/256/L%E2%80%99ACTIVITE-DE-LEASING-EN-ALGERIE..html> ( consulté le 20/02/2020).

## دور حوكمة الشركات في رفع أداء البنوك

# The role of corporate governance in raising the performance of banks

مناد علي<sup>1</sup>، بن منصور نجيم<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة تلمسان (الجزائر)، ali.mennad@univ-tlemcen.dz

<sup>2</sup> جامعة تلمسان (الجزائر)، najimmail82@yahoo.fr

### ملخص:

أصبحت تبني ممارسات حوكمة البنوك احد أهم أهداف إصلاحات الجهاز المصرفي، نظرا لمساهمة مبادئها في رفع الأداء، تهدف هذا العمل إلى محاولة إظهار أهمية تبني مبادئ الحوكمة في البنوك على أدائها من خلال استبيان وزع على وكالات بنك القرض الشعبي الوطني لتلمسان. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك مستوى ضعيف لممارسات حوكمة خاصة فيما يخص بنية مجالس الإدارة ومهامها، وكذلك الاعتماد فقط على معايير الأداء المالي. كلمات مفتاحية: حوكمة الشركات، حوكمة البنوك، تكاليف الصفقات، مجالس الإدارة، معايير الأداء. تصنيفات JEL : G34، D23، M41، L25.

### Abstract:

This work aims to demonstrate the importance of adopting corporate governance practices in banks on their performance through a questionnaire distributed to the Crédit Populaire d'Algérie branches in Tlemcen.

The results of the study revealed that there is a low level of corporate governance practices including the structure and functions of boards of directors, as well as performance criteria.

**Keywords:** Corporate governance; banking governance; transaction costs; the administration's advice; performance criteria.

**JEL Classification Codes:** G34,D23, M41, L25.

## 1. مقدمة:

تحتل الصناعة المصرفية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لكون القطاع المصرفي العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، وهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين.

إن من الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية التأكد من وجود نظام سليم ومعافى قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد للتمكن من إدارة موجوداتها بكفاءة والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق قدر مناسب من السيولة.

هذه المتطلبات والتحويلات الاقتصادية وبالأخص في أواخر التسعينات من القرن الماضي ساهمت في إظهار مفهوم حوكمة الشركات وكيفية تطبيق آلياتها من أجل تحسين الأداء، فنجاح المؤسسات مرهون باختيار نظام واقعي ينظم العلاقة بين إدارة المؤسسة والأطراف المتعامل معها لتقييم أدائها.

وانطلاقا مما سبق وتحقيقا لهدف الدراسة اعتمدنا الإشكالية التالية:

كيف يمكن رفع أداء البنوك الجزائرية في ظل التغيرات المحلية والأجنبية من خلال ممارسات حوكمة الشركات؟

ولمحاولة الإجابة على الإشكالية عاجلنا الفرضية التالية:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار فرضية تحديد معايير الأداء في البنوك الجزائرية وتكييف إستراتيجية إدارتها مع ممارسات حوكمة الشركات.

نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة العلمية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

دراسة مختلف المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك إلى جانب دراسة بعض المؤشرات الدولية الأخرى الخاصة بالمؤسسات الدولية.  
اقترح مقارنة نظرية محتواها يربط بين تحقيق البنك الأداء الأحسن و ممارسات حوكمة الشركات.

## 2. الإطار النظري :

### 1.2 الدراسات السابقة:

دراسة (هجرية بلعورة و محمد خميسي بن رجم ، 2018، 98-116) قامت الدراسة التطبيقية إلى إبراز واقع تطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى البنوك التجارية الجزائرية وعلاقتها بمستوى تطور إدارة المخاطر. ولقد توصلت إلى انه يوجد تطبيق متوسط لمبادئ الحوكمة وأن هذا التطبيق له علاقة تأثير إيجابية على مستوى تطور إدارة المخاطر.

دراسة (تبر زغواد، 2019، 1-16) هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح لعينة مكونة من 42 شركة مساهمة عائلية بالجزائر خلال الفترة 2010-2016، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من حجم مجلس الإدارة، الملكية الإدارية وإدارة الأرباح في شركات المساهمة العائلية بالجزائر، ووجود علاقة عكسية بين ملكية المدير التنفيذي الذي هو نفسه رئيس مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في شركات المساهمة العائلية بالجزائر.

دراسة (Mehmet Aygun & al, 2014) عملت هذه الدراسة على اختبار تأثير هيكل الملكية وحجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح في المؤسسة، من خلال عينة مكونة من 230 شركة تركية خلال الفترة 2009-2012، باستعمال نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، نتج عن الدراسة وجود علاقة عكسية بين كل من الملكية المؤسسية، حجم مجلس الإدارة ومتغير إدارة الأرباح، ووجود علاقة طردية بين الملكية الإدارية ومتغير إدارة الأرباح للشركات.

دراسة (غزالي زينب، 2017، 288-307) سعت هذه الدراسة إلى تقدير طبيعة تأثير مجلس الإدارة كمتغير يعبر عن ممارسات حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح، على عينة مكونة من 30 شركة سعودية مدرجة، تمت المعالجة الاحصائية باستعمال نموذج الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى بواسطة برنامج (SPSS). توصلت الدراسة إلى وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على توزيعات الأرباح.

تقرير هامبيل (Hample, 1995) : تم تشكيله عام 1995، يتضمن التقرير سبعة فصول رئيسية هي حوكمة الشركات - مبادئ حوكمة الشركات - دور المدراء - مكافآت وتعويضات المدراء - دور المساهمين - المحاسبة والمراجعة - الملخص والتوصيات (Hampel Report, 1998, 5).

توصلت اللجنة إلى أن مجلس الإدارة غير مسؤول عن الإقرار بفعالية الرقابة الداخلية ضمن التقارير السنوية، فليس هناك نظام رقابة فعال 100% ضد الخطأ البشري. لذلك أوصى المجلس بضرورة اعتراف مجلس الإدارة بنظام الرقابة المالية الداخلية إلا أن ذلك يشمل تأكيداً معقولاً فقط ضد الانحرافات والخسائر الجوهرية، مع توضيح الإجراءات الأساسية المتوفرة للرقابة المالية الفعالة. وقد تم تعديل ميثاق كادبوري فيما يخص الرقابة الداخلية لتكون (على أعضاء المجلس أن يشمل تقريرهم الرقابة الداخلية للشركة) دون وجود كلمة فاعلية (حماد عبد العال طارق، 2009، 19).

وقد رأت اللجنة أن تطبيق حوكمة الشركات ليست مجرد تطبيق قوانين قاسية وسريعة، وإنما على إدارة الشركات أن تطبق هذه المبادئ بمرونة وحسن تقدير للظروف التي تمر بها كل شركة بنفسها.

قانون ساربانز أوكسلي (Sarbanes-Oxley Act, 2002) صدر بعد حالة الإفلاس التي أصابت شركة إنرون والتي عُدت في فترتها أكبر حالة إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم توقيع القانون بتاريخ 30 تموز 2002 وطُبق أحكامه على الشركات العامة ومنشآت المحاسبة العامة التي تقوم بمراجعتها (لطفي السيد أحمد أمين، 2007، 96).

هدف القانون إلى إعادة النظر في معايير حوكمة الشركات، وإضافة متطلبات جديدة للإفصاح، والكشف عن جرائم الغش والتلاعب، وخلق مجلس إشراف على المراجع، وزيادة العقوبات الجنائية على الانتهاكات الجوهرية لقانون الأوراق المالية.

كما تتضمن القانون بنود مساعدة على التوسع من أجل رفع قدرة المنشآت على أداء عملها وإجراء التحقيقات اللازمة. كما نجد أن القانون تناول العديد من القضايا مثل المراجعة ومجالس الإدارة، وسلوك المديرين التنفيذيين والمحللين (كيم كينيث وآخرون، 2010، 165).

تقرير داي (Dey) تشكلت اللجنة عام 1993 بتوجيه من المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين وبورصة تورنتو للأوراق المالية، وتم نشر التقرير سنة 1994 وعُدل في 2001. هدفت اللجنة إلى تقييم ممارسات حوكمة الشركات في الشركات الكندية وأصدرت اللجنة أربع عشرة توصية تناولت مسؤوليات مجلس الإدارة وتكوينها، والمكافآت والتعويضات، ولجان المراجعة ومسؤوليات الرقابة الداخلية والإبلاغ في حال تقصير الإدارة عن أداء مهامها (Panasian.C, 2010, 1-10).

## 2.2 مبادئ ومفاهيم حوكمة الشركات:

### 1.2.2 مفهوم حوكمة الشركات:

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحوكمة بأنها النظام الذي يوجه ويضبط، أعمال الشركة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل مجلس الإدارة، المساهمين، ذوي العلاقة، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة باتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء (OECD, 2004,5).

وعرفتها لجنة كادبوري (Cadbury) بأنها النظام الذي تُدار وتُراقب به الشركات، والذي تعد فيه مجالس الإدارة مسؤولة عن تطبيق الحوكمة في شركاتها، والتأكد من توفر هيكل حوكمة ملائم، أين يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين من طرف المساهمين، كما يحدّد مسؤولية مجلس الإدارة في

وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة، وتوفير الكوادر، ومراقبة الأداء، والإفصاح للمساهمين، والتأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح، ويعمل لمصلحة المساهمين (Cadbury, 1992,14).

من خلال التعاريف يظهر أن الحوكمة هي مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تعمل على تنظيم عمل الشركات وتخضعها للرقابة على أدائها من أجل حماية مصالح المستثمر. كما تتضمن الحوكمة قواعد الإفصاح المالي والإداري وكافة المعلومات الأخرى التي يهتم بها المستثمر والأطراف ذات العلاقة. وتتضمن الحوكمة مجموعة من المعايير التي تضمن حقوق أصحاب المصالح والمساهمين بما يخدم مصلحتهم ولا يتعارض مع أهداف الشركة. بالإضافة إلى تتضمن الحوكمة مجموعة من معايير الرقابة التي تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة من أجل تطوير الشركة ونموها ومساهمتها بفعالية في التنمية الاقتصادية. وهي تنظم أي الحوكمة العلاقة بين الأطراف الثلاثة مجلس الإدارة، أصحاب المصالح، والمستثمرين الحاليين والمحتملين.

## 2.2.2 مفهوم حوكمة البنوك:

هناك عدة تعاريف لحوكمة البنوك نذكر من أهمها ما يلي: (حبار عبد الرزاق، 2009، 80)

يعرفها بنك التسويات الدولية التابع لسلطة لجنة بازل للرقابة المصرفية على انها الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة، والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل لقوانين والنظم السائدة، وما يحقق حماية مصالح المودعين.

كما تعرفها لجنة بازل للمصارف على أنها الطريقة التي تدار بها أعمال وشؤون البنك من قبل أصحاب المصلحة مع الآخرين من خلال إستراتيجية البنك لأهدافه، تحديد احتمال تعرض البنك للخطر، إنجاز عمليات البنك اليومية، وكذا حماية مصالح المودعين وتلبية التزامات المساهمين مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصلحة الآخرين. أيضا تسهر على ملائمة أنشطة البنك مع التوقعات التي تعمل بطريقة آمنة وسليمة لانجازها مع السلامة والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

مما سبق يمكن تعريف حوكمة البنوك على أنها الطريقة التي تدار من خلالها أعمال البنك من قبل مجلس الإدارة، وذلك من أجل تحقيق أهداف وحماية مصالح وحقوق الأطراف المتعلقة بالبنك.

### 3.2.2 حوكمة الشركات ومجلس الإدارة:

يعبر أسلوب ممارسة سلطات الحوكمة عن الترتيبات التنظيمية التي تنتهجها البنك لتمثيل مصالح الاطراف ذوي الصلة فيها وخدمة تلك المصالح. وتشتمل هذه الترتيبات على كافة الأمور بدءاً من مجالس الإدارة، ومروراً بنظم المرتبات والحوافز للمديرين التنفيذيين، وانتهاء بقوانين الإفلاس. وتتبع الحاجة لمثل تلك الترتيبات من طبيعة هيكل البنوك في اقتصاد السوق. كما تظهر أهمية مناقشة هذه المسألة نتيجة للفصل بين خصائص كل من الملكية والرقابة (كولين ماير، 2003، 11-32).

أسباب الحاجة إلى مجلس الإدارة:

نظراً للمشاكل الكبيرة التي يمكن أن تنشأ نتيجة لتضارب المصالح بين الملاك والمسيرين كان من الضروري إيجاد آلية لحل هذا النزاع أطلق عليها اسم مجلس الإدارة، فالسبب الرئيسي من وجوده هو ترجمة رغبات أصحاب المصالح على رأسهم مالكي الشركة إلى أداء يتحقق في شكل تسيير المؤسسة، ولتأدية هذا الغرض، يمارس مجلس الإدارة صلاحياته نيابة عن المالكين، فهو بمثابة السلطة التي تعمل على التوازن بين مصالح الملاك والقائمين على الإدارة.

لقد نشأت الحاجة إلى مجالس الإدارة نتيجة لعوامل متعددة ومختلفة في آن واحد نوجزها في نقطتين أساسيتين، الأولى تعدد مالكي الشركة، مما يصعب عليهم إسناد مهمة الإدارة لواحد منهم، وتلك هي حالة الشركات التي يكون أصحابها هم حملة الأسهم. والثانية، عجز أصحاب الشركة عن متابعة سير النشاطات والتأثير فيها مباشرة، ينتج ذلك عادة من عدم إلمامهم بتقنيات وفنون الإدارة، أو انشغالهم بأعمال أخرى.

### 3.2 قواعد حوكمة الشركات لمجلس الإدارة:

تقوم حوكمة الشركات على تنظيم وتحديد العلاقة ما بين مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وتشرح آلية حماية حقوق المساهمين وكيفية ممارستها والرقابة على أداء الإدارة كما تتضمن كيفية عمل الإدارة لتعظيم ربحية الشركة وضمان حقوق أصحاب المصالح.

ونظرا لهذه الأهمية الكبرى التي توليها مبادئ حوكمة الشركات لأداء مجالس الإدارة، خصصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) معيارا بأكمله خاص بمجالس الإدارة. هناك دعائم أساسية لحوكمة الشركات هي:

**1.3.2 الانضباط:** أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح. ويتحقق الانضباط بوجود عدة مفاهيم منها وجود الحافز لدى الإدارة في الالتزام بالأعمال الرئيسية المحددة وتزويد المساهمين بمعلومات صحيحة والتقويم السليم لحقوق الملكية ورأس المال، ولا بد من إدراج مدى تطبيق الحوكمة في التقرير السنوي، وتوزيع الفائض من النقد على المساهمين واستخدام الديون لعمليات التوسع في المشاريع التي تعود بالعائد على الشركة (سوليفيان جون وآخرون، 65، 2003).

**2.3.2 الشفافية:** تعتبر الشفافية العنصر الأساسي في الحوكمة لأنها تتضمن مفاهيم متعددة مثل نزاهة التقارير المالية والإفصاح والصراحة (لطفي السيد أحمد أمين، 2007، 140)، وتتحقق الشفافية من خلال نشر التقارير السنوية والربع سنوية في الوقت المناسب والإفصاح عن النتائج والمعلومات السوقية بشكل فوري دون تسريتها، والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، ومن أجل سلامة تحقيق الشفافية يجب توفير قنوات يستطيع من خلالها المستثمر الوصول إلى الإدارة العليا.

**3.3.2 الاستقلالية:** يُعد تحقيق الاستقلالية من القواعد الرئيسة لتطبيق الحوكمة، وقد ركزت الحوكمة على تحقيق استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، والمراجعين الخارجيين، ووجود لجان مجلس الإدارة مستقلة عن عمل الإدارة التنفيذية، مثل لجنة الترشيحات، لجنة المراجعة، لجنة المكافآت والتعويضات والرواتب، ولجنة الإدارة التنفيذية.

تتحد شروط العضو المستقل فيما يلي: (Scott .C & Russell. B,2003, 150).

- ألا يكون موظفاً أو عاملاً لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة بالشركة أو بأي شركة من مجموعتها خلال آخر 5 سنوات.

- ألا يكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي موظف من موظفي الشركة.

- ألا يكون ممن يزودون الشركة بخدمات أو بضائع.

- ألا يتلقى أي تعويضات ومكافآت من الشركة إلا رسومه ومكافآته كعضو مستقل في المجلس.

**4.3.2 المساءلة:** يسمح نظام الحوكمة مساءلة مجلس الإدارة أمام المساهمين، ومراقبة الإدارة، وتقديم النصائح والإرشادات لمجلس الإدارة في كيفية وضع الاستراتيجيات والأهداف (سليمان محمد مصطفى، 2008، 24).

**5.3.2 المسؤولية:** ويقصد بها "توفير هيكل واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية ومحاسبة مجلس الإدارة ومتخذي القرار عن مسؤوليتهم تجاه الشركة والمساهمين" (ريحاوي مها، 2008، 98) ويقع على عاتق مجلس الإدارة القيام بدور إشرافي أكثر من قيامه بدور تنفيذي، وقيامهم بالتدقيق الفعال على أداء العاملين. ولا بد من وجود لجان مراجعة ترشح المراجعين الخارجيين وتشرف على عملهم وتشرف كذلك على المراجعة الداخلية والإجراءات المحاسبية.

**6.3.2 العدالة:** يتم تحقق العدالة من خلال المعاملة العادلة للمساهمين وخاصة مساهمي الأقلية وتقديم كافة المعلومات المطلوبة للمساهمين سواء بحضور الاجتماعات أو التزامهم بنتائجها، والتصويت سواء بالحضور شخصياً أو بالتوكيل، وألا يتجاوز مجموع نسبة المساهمين الحاكمة عن 40% من الشركة (سوليفيان جون وآخرون، 2003، 67).

### 7.3.2 دور حوكمة الشركات في توجيه مجلس الإدارة:

تبنى الأسس التي بنيت عليها ممارسات حوكمة العديد من البنود التي من خلالها تم رسم توجهات ومهام نجاح مجالس الإدارة في أداء مهامها، وذلك كما يلي: (الرحيلي سلامة عوض، 2008، 183)

- إيجاد إستراتيجية تحقق من خلالها الشركة أهدافها.
- الفصل بين الملكية والإدارة ومراقبة الأداء.
- الفصل بين مهام أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.
- مساءلة أعضاء مجلس الإدارة على أدائهم لمهامهم وتقييمها.
- توزيع مسؤولية الرقابة بين طرفين، هما مجلس الإدارة من جهة والمساهمين من جهة أخرى.

## 4.2 دور مجلس الإدارة في رفع الأداء:

إن الجمع بين منصبي رئاسة مجلس الإدارة والمنصب الأول في الإدارة التنفيذية يمكن أن يكون له ارتباط إيجابي بمؤشرات أداء الشركات المساهمة، وبناء عليه، فانه من الضروري تعديل بعض معايير مبادئ الحوكمة المطبقة وفقاً للاعتبارات والمعايير الثقافية والقانونية والمؤسسية التي قد تميز مجتمعاً عن سواه (Shawwa Mahmoud, 2007).

كما أن تغير الإدارة يؤثر على العائد، حيث بيّنت نتائج إحدى الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية قدرة الإدارة طويلة الأمد على تحقيق أداء أفضل، وزيادة في العائد الكلي من الإدارات الأقل خبرة.

يعتبر اختيار مجلس الإدارة للمدير الذي يتميز بالخبرة والكفاءة الجيدة دوراً هاماً في زيادة أداء الشركة (Ding.B and Wermers.R, 2005). إن مجلس الإدارة الذي يتمتع باستقلالية أعلى يميل إلى تعيين مدراء أكفاء ذو خبرة عالية، والذي يحقق مصلحة الشركة وحملة الأسهم.

## 1.4.2 جودة الأرباح:

إن جودة الأرباح تدل على قدرة الأرباح المفصح عنها في بيان الأرباح الحقيقية، كما أنها تمثل منفعة الأرباح المفصح عنها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية. تعتبر مقياساً مهماً في تقييم الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، وهذا ما لا يؤخذ بعين الاعتبار من قبل المستثمرين والمقرضين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية (Bellovary, Jodi L.and al, 2005, 32).

## 2.4.2 الحوكمة وإدارة المخاطر:

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الرقابة الداخلية للشركة والتي تهدف في مجملها إلى حماية أصول الشركة واستثمارات المساهمين. ويقوم مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة له بالإشراف على تصرفات الإدارة ومراقبة فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية التي يتم تطبيقها، وعملية إدارة المخاطر تتطلب من مجلس الإدارة الإشراف على ما يلي:

- مدى تقييد الشركة بكل ما هو وارد في النظام والقوانين واللوائح ذات الصلة والنظام الأساسي للشركة.

- قيام اللجنة التنفيذية باستمرار بمراجعة وتطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة والسياسات والإجراءات الداخلية الأخرى التي يجب الالتزام بها.

- درجة اعتماد الشركة لأنظمة رقابة داخلية لتقييم الأساليب والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر. وتقوم فلسفة الرقابة الداخلية للشركة على خمس ركائز، وهي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات.

- تقييم المعلومات المقدمة من قبل الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق، كما يولي مجلس الإدارة أهمية خاصة للدور الذي تقوم به لجنة التدقيق في مراقبة فاعلية تطبيق نظام المراقبة الداخلية من قبل فريق الإدارة، ويشمل هذا الدور التأكد من الخطوات المتخذة بشأن أية مسائل جوهرية ومقترحات يتم تقديمها من قبل المدققين لمعالجتها.

- ضمان وجود أنظمة لمعالجة كافة المعاملات التي تتضمن أطراف ذوي صلة محتملين، أو تضارب مصالح يتم إقرارها على أساس عادل ومعقول ومتوافق.

- يقوم بالتقييم المستمر لكفاءة أنظمتها وإجراءاتها وآليات الرقابة وذلك للتقليل من المخاطر والقصور في الأداء.

فيما يتعلق بالتأكد بأن الالتزام بقواعد الحوكمة السليمة التي وضعها البنك، من خلال مراقبة عملية الحوكمة الخاصة بما تلعب دورا مهما في المحافظة بشكل مناسب على مصالح جميع الأطراف، ويمكن تلخيص أهم المخاطر كما يلي: (Charreaux Gerard, 1994, 49)

مخاطر السوق: تعرّض نتائج عمليات الشركة للتذبذبات في الأسعار ومتغيرات السوق، وأسعار الأصول المالية وغيرها.

مخاطر ائتمانية: إمكانية أن طرف مقابل يخل بالتزاماته العقدية مما يسبب خسارة اقتصادية أو مالية للشركة.

مخاطر تجارية: تنتج عن عدم وجود الضمان في شأن تصرفات العناصر الجوهرية المتضمنة في التجارة.  
مخاطر تنظيمية: ناتجة عن التغييرات التنظيمية المقررة من قبل جهات التنظيم المختلفة.  
مخاطر تشغيلية: وهي خسائر مالية مباشرة أو غير مباشرة ناتجة عن الإجراءات الداخلية غير الملائمة أو فشل التكنولوجيا أو الأخطاء البشرية أو نتيجة لأحداث خارجية.  
مخاطر للسمعة: تأثيرات سلبية محتملة على قيمة الشركة بسبب أن الأداء العام للشركة لم يكن حسب توقعات أصحاب المصالح.

### 3. الدراسة الميدانية:

#### 1.3 عينة الدراسة:

تم توزيع استبيان على عينة مكونة من 45 مفردة مكونة من الإطارات ورؤساء المصالح والأقسام المتوزعة على وكالات المجموعة الجهوية للاستغلال تلمسان لبنك القرض الشعبي الجزائري (838). وهي متوزعة إداريا على 7 وكالات رموزها كما يلي:  
وكالة ابن خميس رمزها (437)، وكالة الغزوات رمزها (415)، وكالة الكيفان رمزها (454)، وكالة بني صاف رمزها (445)، وكالة مغنية رمزها (411)، وكالة تلمسان رمزها (408)، وكالة الرمشي رمزها (424).

#### 1.1.3 تقديم القرض الشعبي الجزائري:

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم الصادر في 14/05/1967، أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية (مؤسسة ذات أسهم) يحكمها القانون التجاري في 22/02/1989.

تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره و إدارته، حيث هذه المهمة وأوكلت القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والمالية للبنك لمجلس الإدارة (CA)، الذي يتكون من 10

أعضاء مفوضين من قبل المساهمين. أما الأنشطة المتعلقة بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة (DG) وعلى رأسها الرئيس المدير العام (PDG).

### 2.1.3 مدير الوكالة:

يعتبر الممثل الرئيسي للقرض الشعبي الجزائري على مستوى الوكالة، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات، ومختلف الوثائق، ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة، وكذلك يقدم تقريرا دوريا للمديرية العامة عن إنجاز الأعمال و البرامج المتعلقة بالبنك.

### 3.1.3 مصالح الوكالات: تتكون الوكالات على حد سواء من الأجهزة التالية:

مصلحة الإدارة التي تتكون من قسمين، قسم المستخدمين وقسم المنازعات القانونية.  
مصلحة القروض.

مصلحة التجارة الخارجية.

مصلحة الصندوق التي تتكون من قسمين، قسم الودائع وقسم الدفع والقبض.

مصلحة المحاسبة والمراقبة تتكون من قسمين، قسم المحاسبة وقسم المراقبة.

### 2.3 تحليل النتائج:

بعد إفراغ المعلومات الوارد من الاستبيان نتج عنها المعطيات التي قسمناها على شكل جدولين، الجدول الأول يحتوي على المعطيات الخاصة بتقييم مستوى ممارسات حوكمة الشركات في البنك موضوع الدراسة، والجدول الثاني يضم المعطيات المتعلقة بنظرة المستجوبين حول اثر تبني البنك لممارسات حوكمة الشركات على الأداء. وهذا كما يلي:

### 3-2-1 تحليل نتائج تبني معايير الحوكمة:

الجدول 1: تبني معايير حوكمة الشركات في العينة المدروسة

الصفات	ضعيف	متوسط	عالي
ممارسات مجلس الإدارة	% 77.75	% 22.5	% 0
التفريق بين مهام المديرين التنفيذيين ومهام مجلس	% 88.9	% 11.1	% 0
تدقيق المساهمين للقوائم المالية في الجمعية العامة	% 45	% 15.4	% 39.6
تعزيز مشاركة أصحاب المصالح في الرقابة على البنك	% 91	% 4.5	% 4.5
احترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح والتعويض	% 64.44	% 22.22	% 13.4
مناخ ملائم للأعمال	% 77.5	% 15.55	% 6.66
الإفصاح والشفافية في كافة معاملات وعمليات	% 55.5	% 33.4	% 11.1
<b>المعدل الكلي</b>	<b>% 73</b>	<b>% 20</b>	<b>% 7</b>

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الاستبيان.

من خلال معطيات الجدول رقم (1) يتضح جليا النقص الكبير لتبني ممارسات أساليب الحوكمة في البنك، ويظهر ذلك من خلال النسبة العالية للمستجوبين الذين يرونها ضعيفة جدا وذلك بنسبة 73%، وهي نسبة كبيرة جدا، تعكسها الوضعية المتأخرة التي تعرفها نشاطات البنوك الجزائرية مقارنة مع التطورات الهائلة التي تعرفها الأجهزة المصرفية العالمية عامة والأجهزة المصرفية العربية خاصة، مثل أنظمة دول الخليج على سبيل المثال.

ويتمثل هذا الضعف في اغلب معايير الحوكمة الواردة في الاستبيان، واكبر ضعف ملاحظ كان يتعلق بمعيار التفريق بين مهام المديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة بنسبة 88.9%، وأحسن مؤشر كان يتعلق بمعيار تدقيق المساهمين للقوائم المالية في الجمعية العامة بنسبة 39.6%، وهذا راجع لتبني القانون الداخلي لهذا المحتوى، حيث تقوم لجان المراجعة بمناقشة القوائم المالية لزوما وعرضها في الجمعية العامة في مواعيد مضبوطة، وكذلك بحكم تخصص اغلب الأعضاء في ميدان المحاسبة والمالية والبنوك.

3-2-2 تحليل نتائج مساهمة تبني ممارسات حوكمة الشركات في الأداء:

الجدول 2: مساهمة تبني ممارسات حوكمة الشركات في الأداء

الفئات	متحفظ	موافق	موافق بشدة
الربحية والمكاسب المالية	12 %	40 %	48 %
رضا العاملين	9 %	43 %	48 %
تكاليف تنافسية.	13.1 %	16.9 %	70 %
الإنتاجية والكفاءة	4.5 %	91 %	4.5 %
إدارة المخاطر	10 %	56 %	34 %
زيادة حصة السوق	11 %	55 %	34 %
الابتكار وجودة للمنتجات والخدمات	14 %	46 %	40 %
<b>المعدل الكلي</b>	<b>10.5 %</b>	<b>49.7 %</b>	<b>39.8 %</b>

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الاستبيان.

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن أغلبية المستجوبين يؤمنون بالدور الإيجابي لتطبيق معايير حوكمة الشركات على أداء البنك، حيث تم تقدير المعدل الكلي للموافقين على تبني ممارسات الحوكمة في البنك بنسبة 89.5 %، مقسمة على نسبة 39.8 % موافقين بشدة و نسبة 49 % موافقين. وهذا يظهر مدى تأثير المستجوبين بمبادئ الحوكمة ومدى قابليتهم لهذا النوع من الإصلاح المؤسساتي. على الصعيد الجزئي لمعايير الأداء نلاحظ أن احد أهم المشاكل التي يراها المستجوبون متعلقة بالتحكم في التكاليف بنسبة 70 %، أما بقية العناصر فكانت متوازنة فيما بينها. ومما سبق يمكن أن نستخلص أن البنك في حاجة ماسة وعاجلة لتبني ممارسات حوكمة الشركات المتعلقة بالبنوك كإصلاح مؤسسي ضروري لرفع مستويات أداء مختلف أجهزة البنك.

#### 4. خاتمة:

غالبا ما اعتبرت الجهاز المصرفي الجزائري عائقا أمام التنمية التي تشهدها البلاد، على الرغم من الإصلاحات التي شهدتها القطاع. ورغم الإصلاحات المصرفية المجسدة في قانون النقد والقرض وتعديلاته إلا أن نتائج هذه الإصلاحات لم تكن لها انعكاسات إيجابية ولم تمكن من إرساء أسس منظومة مصرفية قادرة على توفير مناخ تنافسي بين البنوك. بالإضافة إلى النقص الكبير لتبني ممارسات أساليب الحوكمة في البنوك والذي يؤثر سلبا على أداء المؤسسي.

إن هذه النقاط السابقة تمثل التحديات الداخلية للجهاز المصرفي الجزائري والتي تستوجب عليه مواجهتها، إضافة إلى التحديات الخارجية الناتجة عن التطورات الاقتصادية والمالية العالمية. وعليه قدرة المنظومة المصرفية الجزائرية على مواجهة هذه التحديات يتوقف على مدى قدرتها على عصرنه آلية تسيير بنوكها والأخذ بمبادئ وأسس حوكمة الشركات للبنوك أي ضرورة تبني مبادئ الحوكمة وحسن التسيير.

إن الجهاز المصرفي الجزائري في حاجة ماسة وعاجلة لتبني ممارسات حوكمة الشركات المتعلقة بالبنوك كإصلاح مؤسساتي ضروري لرفع مستويات أداء مختلف أجهزة البنك.

#### 5. قائمة المراجع:

هجيرة بلعورة ونجيد خميسي بن رجم ، 2018، حوكمة المنظومة المصرفية الجزائرية مدخل لتطوير إدارة المخاطر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 02، ص 98-116.

تير زغواد، 2019، تأثير خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح: دراسة اختبارية على عينة من شركات المساهمة العائلية بالجزائر خلال الفترة 2010-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 1-16.

غزالي زينب، 2017، أثر حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح -دراسة لعينة من الشركات السعودية المدرجة، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1، العدد 13، ص 288-307.

حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات الشمال، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 7، 2009، ص 80.

حماد عبد العال طارق، حوكمة الشركات: شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 19.

لطفي السيد أحمد أمين، المراجعة وخدمات التأكد، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 96.

كيم كينيث وآخرون، حوكمة الشركة الأطراف الراصدة والمشاركة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2010، ص 165.

سوليفيان جون وآخرون، 2003، "حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين" مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص 65.

ريحاوي مها، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين التعليمات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 98.

الرحيلي سلامة عوض، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 2008، العدد الأول، المجلد رقم 22، ص 183 - 186.

Mehmet Aygun, al, 2014, The Effects of Corporate Ownership Structure and Board Size on Earnings Management: Evidence from Turkey, International Journal of Business and Management, vol 9, n 12.

(OECD), 2004, Principles of Corporate government, pp 5.

Cadbury, A, 1992, Report of the Committee on the Financial Aspect of Corporate Governance, Chaired by Sir Adrian Cadbury London, Gee & Co, p14.

Hampel Report, 1998, " Committee in Corporate Governance, 1992, London: Gee pp5.

Panasian.C. and, Prevost .A.K. and , Bhabra .H.S,"2010, Board Composition and Firm Performance: The Case of the Dey Report and Publicly Listed Canadian Firms"Financial Review, forthcoming,pp1-10.

Scott .C & Russell. B,2003,"Putting investors first: real Solutions for better corporate governance" 1st edition, Bloomberg,New York , pp150.

Shawwa Mahmoud, Corporate Governance and Firm'sPerformance in Jordan,University of Wales,Bangor, 2007.

Ding.B and Wermers.R, Mutual Fund Performance and Governance Structure: The Role of Portfolio Managers and Boards of Directors, University of Maryland, Working Paper, 2005.

Bellovary, Jodi L., Don E. Giacomino., & Michael D. Akers., Earnings Quality: It's Time to Measure and Report,The CPA Journal, November,2005, pp 32- 37.

Charreaux Gerard , conseil d'administration et pouvoir dans l'entreprise, revue d' économie financière, n°31,1994, p49 -79.

*People's Democratic Republic of Algeria  
Ministry of Higher Education and Scientific Research  
Abou Bakr Belkaid University of Tlemcen*

*Faculty of Economics Sciences, Business and Management Sciences*

*The research laboratory  
Money and Financial Institutions in the Arab Maghreb (MIFMA)*



*North African Review of Applied Finance and  
Economics (NARAFE)*

---

Peer Reviewed scientific international journal specializing in  
economics and finance

---

Volume: 3, N°: 2  
December 2020

**ISSN : 2602-7089**

## North African Review of Applied Finance and Economics

It is a semi-annual, scientific review issued by the laboratory MIFMA  
University of Tlemcen

### Editor-in-chief :

Dr. Chibi Abderrahim

### Editorial Board :

Dr. Senouci Bereksi Imane

Dr. Hadjila Asma

### Honorotif director of publication :

Pr. Boucherit Kebir

### Director of publication :

Pr. Benbouziane Mohammed

### Members of Scientific Board:

*Pr. BENBOUZIANE Mohamed	University of Tlemcen	*Pr. DJENNAS Mustapha	University of Tlemcen
*Pr. HASSAN A. Aly	University of Nile Egypt	*Pr. YAHIA BERROUIGUET Abdelkrim	University of Tlemcen
*Pr. ARIF Salah Eddine	University of Evry Val D'essonne France	*Pr. SOUAR Youcef	University of Saida
*Dr. HADJ AMOUR Thouraya	University of Mahdia Tunisia	*Dr. CHENINI Moussa	Higher School of Management
*Pr. ABDELLAOUI Omar	University of Fes Morocco	*Dr. BEZZAOUIA Mohammed	University of Tlemcen
*Pr. SALHI Salah	University of Setif	*Dr. TCHICO Faouzi	University of Mascara
*Pr. BOUSSEDRA Faouzi	Multidisciplinary university el jadida	*Dr. BELADGHEM Fethi	University of Tlemcen
*Pr. ETTAHRI Younes	National School of Commerce and Management of Tangier	*Dr. CHIBI Abderrahim	University center of Maghnia
*Dr. AMAIRA Bouzid	University of Tunis El Manar	*Dr. GHERBI Nacer Salah Eddin	University of Tlemcen
*Pr. BENHABIB Abderrezzak	University of Tlemcen	*Dr. AYAD Sidi Mohammed	University of Tlemcen
*Pr. BELMOKADEM Mostefa	University of Tlemcen	*Dr. BENALLAL Belkacem	University center NOUR Bachir El Bayadh
*Pr. BOUTELDJA Abdenacer	University of Tlemcen	*Dr. BOUKHEZER Nacira	University of Béjaia
*Pr. KERZABI Abdelatif	University of Tlemcen	*Dr. BENAMAR Abdelhak	University of Tlemcen
*Pr. TAOULI Mustapha Kamel	University of Tlemcen	*Dr. BENATEK Omar	University of Tlemcen
*Pr. MENAGEUR Nouredine	University of Tlemcen	*Dr. CHEKOURI Sidi Mohammed	University center of Maghnia
*Pr. DERBAL Abdelkader	University of Oran	*Dr. Djediden Lahcen	University Center Ain Timouchent, Algeria
*Pr. BOUHENNA Ali	University of Tlemcen	*Dr. RAMDANI Mohammed	University of Mostaganem
*Pr. SLIMANE Nacer	University of Ouargla	*Dr. BENSALIM Mohammed	University of Sidi Belabbes, Algeria
*Pr. BEN BAYER Habib	University of Oran	*Dr. HAFID Elias	University center NOUR Bachir El Bayadh
*Pr. YUCEFI Rachid	University of Mostaganem	*Dr. BAROUDI Naima	University of Tlemcen
*Pr. BOUACHA Mebarek	University of Constantine	*Dr. BENKHALDI Nawel	University of Tlemcen
*Pr. SALEM Abdelaziz	University of Oran	*Dr. ZIRAR Somaya	University of Tlemcen
*Pr. BETTAHAR Samir	University of Tlemcen	*Dr. BOURI Sarah	Higher School of Management
*Pr. MALIKI Samir Baha Eddine	University of Tlemcen	*Dr. KERZABI Dounya	University of Tlemcen
*Dr. BELHACHEM Hadi	University of Tlemcen	*Dr. AOUAR Aicha	University of Tlemcen

All correspondence or manuscripts should be sent to: Editors, laboratory MIFMA University Abou Bakr belkaid, Tlemcen 13000 –Algeria Telephone/Fax: 043.21.66.66  
e-mail : [narafe@mail.univ-tlemcen.dz](mailto:narafe@mail.univ-tlemcen.dz)

## **North African Review of Applied Finance and Economics**

### **Description:**

North African Review of Applied Finance and Economics publishes high quality original manuscripts in finance and economics pertaining to the North Africa.

NARAFE welcomes empirical papers in the fields of international trade and finance, monetary and fiscal policies, financial markets and crisis, capital market, economic growth and development, business cycle and financial econometrics. NARAFE's target group includes academics, research institutions, student and policy makers.

NARAFE aims to establish and spread communication among multicultural researchers, for we are truly convinced that science and research are the best tools for a bridge-building among civilizations.

### **GUIDE FOR AUTHORS :**

#### **Copyright:**

Submission of a manuscript implies that the work described is not copyrighted, published or submitted elsewhere. The corresponding author should ensure that all authors approve the manuscript before its submission.

Once the manuscript is accepted, it may not be published elsewhere without the consent of the copyright holders.

#### **Language :**

All manuscripts must be written in one of the three languages : English, French and Arabic.

#### **Manuscripts Submission:**

Manuscripts and editorial communications should be emailed to:

**[narafe@mail.univ-tlemcen.dz](mailto:narafe@mail.univ-tlemcen.dz)**

Manuscripts should be supplied in the following format: Microsoft Word, 12-point type (Times New Roman) for papers in English and French languages, 14-point type (Traditional Arabic) for papers in Arabic language and double-spaced. Manuscripts are not to exceed ten (10) pages, plus tables and figures for a total of 25 pages.

Author should supply an abstract not exceeding 200 words, the abstract should state briefly the purpose of the research, the principal results and major conclusions. Immediately after the abstract, provide a maximum of 6 keywords and JEL classification number(s). (If the paper is written in a language other than English, The author(s) should add an abstract in English). For more specific details please visit:

**<https://www.aeaweb.org/jel/guide/jel.php>**

**Affiliation:**

On the title page, include full names of authors, academic and/or other professional affiliations, and the complete address, telephone number, fax number, and e-mail address of the author to whom proofs and correspondence should be sent. Authors must inform the publisher when there is a change of address.

**Article structure :**

Divide your article into clearly defined and numbered sections. Subsections should be numbered 1.1 (then 1.1.1, 1.1.2, ...), 1.2, etc. Any subsection may be given a brief heading. Each heading should appear on its own separate line.

**Introduction:** State the objectives of the work and provide an adequate background, avoiding a detailed literature survey or a summary of the results.

**Material and methods:** Provide sufficient detail to allow the work to be reproduced. Methods already published should be indicated by a reference: only relevant modifications should be described.

**Results and Discussion:** Results should be clear and concise, and discussion should explore the significance of the results of the work, not repeat them.

**Conclusions:** The main conclusions of the study may be presented in a short Conclusions section, which may stand alone or form a subsection of a Discussion or Results and Discussion section.

**References:** Please ensure that every reference cited in the text is also present in the reference list (and vice versa). Full citations should be arranged alphabetically double-spaced.

## SUMMARY

<p><b><i>Blockchain: the future of world finance</i></b></p> <p>البلوكشين – مستقبل المالية العالمية</p> <p><b>Hassane Senhadji, Chorfi Salim</b></p>	<p>01-21</p>
<p><b><i>A Mediterranean-Arab Union: a solution to take off the region's economy, between hope and reality.</i></b></p> <p><b><i>(a panel cointegration approach)</i></b></p> <p>اتحاد دول البحر الأبيض المتوسط العربي: كحل للنهوض باقتصاد المنطقة بين الواقع والمأمول</p> <p><b>Hadjer boulila, Seyf eddine benbekhti, Mohamed benbouzine</b></p>	<p>22-44</p>

## Blockchain: the future of world finance

البلوكشين – مستقبل المالية العالمية

Hassane SENHADJI<sup>1</sup>, Chorfi Salim<sup>2</sup>

<sup>1</sup> LARMHO Laboratory, Faculty of Economics and management, University of Tlemcen, (Algeria), hassane.senhadji@univ-tlemcen.dz

<sup>2</sup> MECAS Laboratory, Faculty of Economics and management, University of Tlemcen, (Algeria), salim.chorfi@univ-tlemcen.dz

### Abstract:

There is no doubt that finance technology is taking big steps and giving more opportunities to the world finance development system. Blockchain plays a significant role in financial innovations and is the backbone technology that is driving the Fintech revolution. Blockchain has numerous benefits such as decentralisation, persistency, anonymity and auditability. This paper will demonstrate the wide Blockchain use within other fields like internet of things and governance.

Although a number of studies focus on using the blockchain technology benefits in various application aspects, there is still a lot of risks and challenges facing the blockchain technology that this paper will try to explain.

**Keywords:** Blockchain, bitcoin, banking, cryptocurrency, finance, fintech.

**JEL Classification Codes:** A, O.

ملخص:

ما من شك في أن التكنولوجيا المالية تتخذ خطوات كبيرة وتوفر المزيد من الفرص لنظام التنمية المالية العالمية. تلعب تقنية البلوكشين دورًا مهمًا في الابتكارات المالية وتعد بمثابة العمود الفقري التي تقود ثورة التكنولوجيا المالية. تتمتع تقنية البلوكشين بالعديد من الفوائد مثل اللامركزية والمثابرة وإخفاء الهوية وقابلية التدقيق. كما سيتم التطرق إلى استخدامات البلوكشين أيضًا على نطاق واسع ضمن مجالات أخرى غير المالية مثل إنترنت الأشياء والحوكمة.

على الرغم من أن عددًا من الدراسات يركز على إيجابيات استخدام تقنية البلوكشين في جوانب التطبيق المختلفة، لا يزال هناك الكثير من المخاطر والتحديات التي تواجهه والتي ستحاول هذه الورقة البحثية بسطها.

كلمات مفتاحية: البلوكشين، البيتكوين، العملات المشفرة، المالية، التكنولوجيا المالية.

تصنيفات JEL: A, O.

*Corresponding author: Hassane SENHADJI, e-mail: [malsi02@hotmail.fr](mailto:malsi02@hotmail.fr).*

## **1. INTRODUCTION**

Blockchain, the technology underlying Bitcoin and other cryptocurrencies, is a public, distributed database that provides decentralized management of transactional data. What makes it unique is that it operates on a peer-to-peer network, where no node has greater authority than any other node, and where any participant can join or leave the network at will.

Recently, cryptocurrency has attracted extensive attentions from finance, industry, academia... called frequently the first cryptocurrency, Bitcoin with the capital market reaching 10 billion dollars in 2016 has enjoyed huge success (Hilemen, 2016).The blockchain is the core mechanism for the Bitcoin. Blockchain was first proposed in 2008 and implemented in 2009 (Nakamoto, 2008). Blockchain could be regarded as a public ledger, in which all committed transactions are stored in a chain of blocks. This chain continuously grows when new blocks are appended to it(Chen et al., 2018). The blockchain technology has the key characteristics, such as decentralisation, persistency, anonymity and auditability. Blockchain can work in a decentralised environment, which is enabled by integrating several core technologies such as cryptographic hash, digital signature (based on asymmetric cryptography) and distributed consensus mechanism. With blockchain technology, a transaction can take place in a decentralised fashion. As a result, blockchain can greatly save the cost and improve the efficiency. Although Bitcoin is the most famous application blockchain application, blockchain can be applied into diverse applications far beyond cryptocurrencies. Since it allows payments to be finished without any bank or any intermediary, blockchain can be used in various financial services such as digital assets, remittance and online payment (Peters et al., 2015; Foroglou and Tsilidou, 2015). Additionally, blockchain technology is becoming one of the most promising technologies for the next generation of internet interaction systems, such as smart contracts (Kosba et al., 2016), public services (Akins et al., 2013), internet of things (IoT) (Zhang and Wen, 2015), reputation systems (Sharpley and Domingue, 2015) and security services (Noyes, 2016).

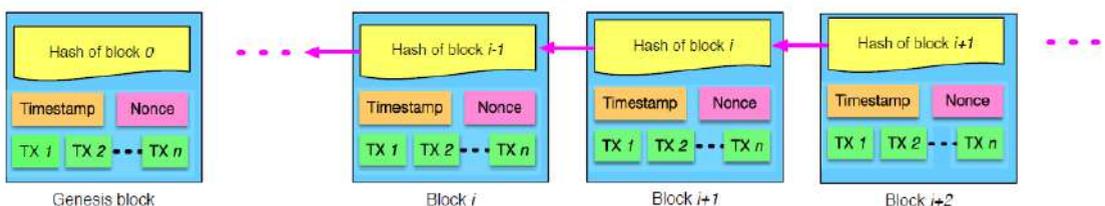
Blockchain is expected to be so influential over the coming years that some technologists foresee it ushering in a new type of Internet, one that stores and authenticates information about every asset, device and individual, opening the door to a range of new technological capabilities (Stanley J., 2018).

There is a substantial body of literature on blockchain from various sources, such as blogs, wikis, forum posts, codes, conference proceedings and journal papers. Tschorsch and Scheuermann (2016) made a technical survey about decentralised digital currencies including Bitcoin. Nomura Research Institute made technical report about blockchain (NRI, 2015). In contrast to (NRI, 2015), our paper focuses on state-of-art blockchain studies including recent advances and future trends.

## 2. Blockchain architecture

The blockchain is a sequence of blocks, which holds a complete list of transaction records like conventional public ledger (Lee Kuo Chuen, 2015). As shown in Figure 1, each block points to the immediately previous block via a reference that is essentially a hash value of the previous block called parent block. It is worth noting that uncle blocks (children of the block's ancestors) hashes would also be stored in Ethereum blockchain (Buterin, 2014). The first block of a blockchain is called genesis block which has no parent block.

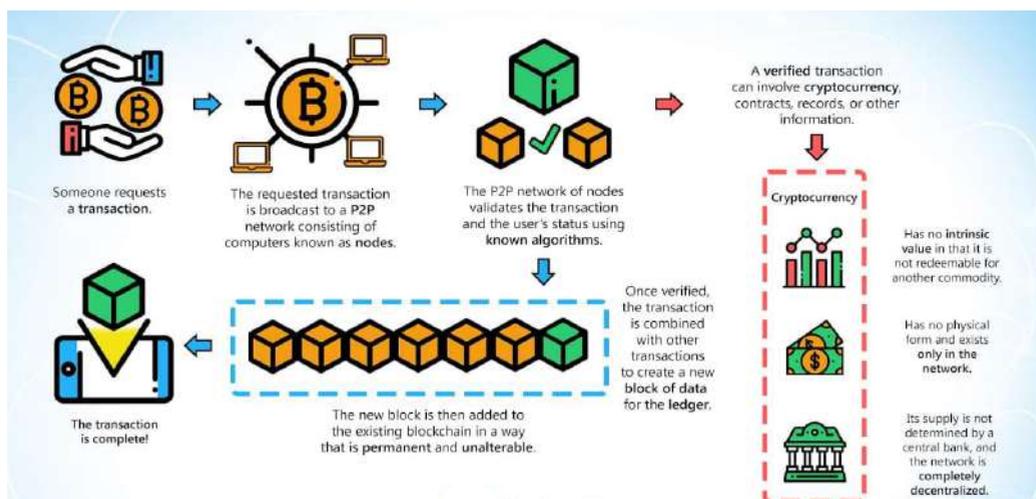
**Fig.1.** An example of blockchain which consists of a continuous sequence of blocks



Source: Zheng et al, 2018, p355

Rosic (2020) illustrates easily in Figure 2, the overall steps to create a blockchain starting from the request for a transaction by a user, the former will be broadcasted to the peer to peer network to verify the cryptocurrency, contracts, records or other information, then the transaction is combined with other ones to create a block of data for the ledger. Finally, the new block is added to the existing chain of blocks in a permanent and unalterable way and the transaction is complete.

**Fig.2.** steps to build a block in a blockchain



Source: Rosic A., 2020

## 2.1. The Block

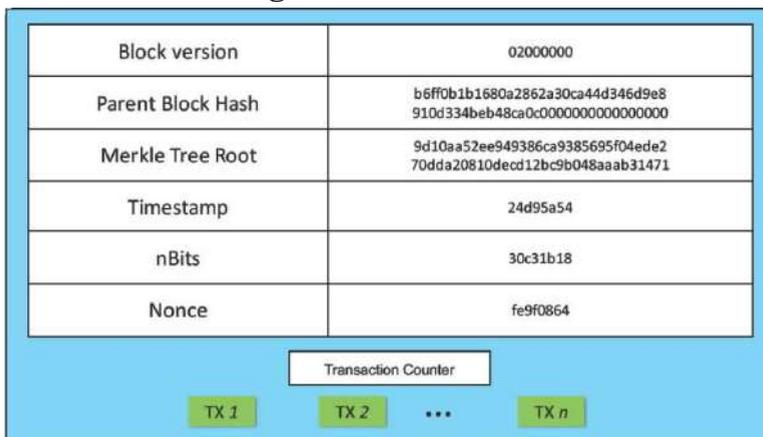
A block consists of the *block header* and the *block body* (see Figure 2). In particular, the block header includes:

- *version of the Block*: indicates which set of block validation rules to follow.
- *hash of Parent block*: a 256-bit hash value that points to the previous block.
- *Hash of Merkle tree root*: the hash value of all the transactions in the block.
- *Timestamp*: current timestamp as seconds since 01/01/1970 T 00:00 UTC.
- *nBits*: current hashing target in a compact format.

- *Nonce*: a 4-byte field, which usually starts with 0 and increases for every hash Calculation.

The block body is composed of a transaction counter and transactions. The maximum number of transactions that a block can contain depends on the block size and the size of each transaction. Blockchain uses an asymmetric cryptography mechanism to validate the authentication of transactions (NRI, 2015). A digital signature based on asymmetric cryptography is used in an untrustworthy environment. We next briefly illustrate digital signature.

**Fig.3.** Block structure



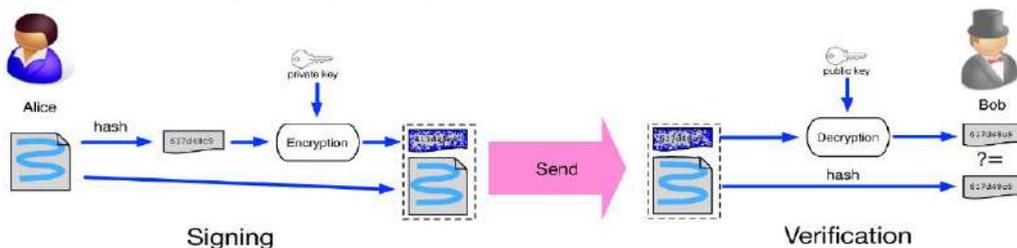
Source: Zheng et al, 2018, p355

### 2.2. Digital signature

Each user owns a pair of private key and public key. The private key is used to sign the transactions. The digital signed transactions are spread throughout the whole network and then are accessed by public keys, which are visible to everyone in the network. Figure 3 shows an example of digital signature used in blockchain. The typical digital signature is involved with two phases: the signing phase and the verification phase. When a user Alice (see Figure 3) wants to sign a transaction, a hash value derived from the this transaction is generated. Then she encrypts this hash value by using her private key and sends to another user Bob the encrypted hash with the original data. Bob verifies the received transaction through the comparison between the decrypted hash (using Alice's public key) and the hash value derived from the received data by

the same hash function as Alice's. The typical digital signature algorithms used in blockchains include elliptic curve digital signature algorithm (ECDSA) (Johnson et al., 2001).

Fig.4. Digital signature used in blockchain



Source : Zheng et al, 2018, p356

### 2.3. Key characteristics of blockchain

In summary, blockchain has the following key characteristics:

**Decentralisation:** In conventional centralised transaction systems, each transaction needs to be validated through the central trusted agency (e.g., the central bank) inevitably resulting the cost and the performance bottlenecks at the central servers. Differently, a transaction in the blockchain network can be conducted between any two peers (P2P) without the authentication by the central agency (McGhin et al., 2019). In this manner, blockchain can significantly reduce the server costs (including the development cost and the operation cost) and mitigate the performance bottlenecks at the central server.

**Persistency.** Since each of the transactions spreading across the network needs to be confirmed and recorded in blocks distributed in the whole network, it is nearly impossible to tamper. Additionally, each broadcasted block would be validated by other nodes and transactions would be checked. So any falsification could be detected easily.

**Anonymity.** Each user can interact with the blockchain network with a generated address. Further, a user could generate many addresses to avoid identity exposure. There is no longer any central party keeping users' private information. This mechanism preserves a certain amount of privacy on the transactions included in the blockchain. Note that blockchain cannot guarantee the perfect privacy preservation due to the intrinsic constraint. **Auditability.** Since each of the transactions on the

blockchain is validated and recorded with a timestamp, users can easily verify and trace the previous records through accessing any node in the distributed network. In Bitcoin blockchain, each transaction could be traced to previous transactions iteratively. It improves the traceability and the transparency of the data stored in the blockchain.

### **2.4. Taxonomy of blockchain systems**

Current blockchain systems can be roughly categorised into three types: private blockchain public blockchain, and consortium blockchain (Buterin, 2015). We compare these three types of blockchain from different perspectives. The comparison is listed in Table 1.

**Consensus determination:** in public blockchain, each node could take part in the consensus process. And only a selected set of nodes are responsible for validating the block in consortium blockchain. As for private chain, it is fully controlled by one organisation who could determine the final consensus.

**Read permission.** Transactions in a public blockchain are visible to the public while the read permission depends on a private blockchain or a consortium blockchain. The consortium or the organisation could decide whether the stored information is public or restricted.

**Immutability.** Since transactions are stored in different nodes in the distributed network, so it is nearly impossible to tamper the public blockchain. However, if the majority of the consortium or the dominant organisation wants to tamper the blockchain, the consortium blockchain or private blockchain could be reversed or tampered.

**Efficiency:** It takes plenty of time to propagate transactions and blocks as there are a large number of nodes on public blockchain network. Taking network safety into consideration, restrictions on public blockchain would be much more strict. As a result, transaction throughput is limited and the latency is high. With fewer validators, consortium blockchain and private blockchain could be more efficient.

**Centralised:** the main difference among the three types of blockchains is that public blockchain is decentralised, consortium blockchain is partially centralised and private blockchain is fully centralised as it is controlled by a single group.

**Consensus process:** everyone in the world could join the consensus process of the public blockchain. Different from public blockchain, both consortium blockchain and private blockchain are permissioned. One node needs to be certificated to join the consensus process in consortium or private blockchain. Since public blockchain is open to the world, it can attract many users. Communities are also very active. Many public blockchains emerge day by day. As for consortium blockchain, it could be applied to many business applications. Currently, Hyperledger (hyperledger, 2015) is developing business consortium blockchain frameworks. Ethereum also has provided tools for building consortium blockchains (ethereum, n.d.). As for private blockchain, there are still many companies implementing it for efficiency and auditability.

**Table 1.** Comparisons among *public blockchain, consortium blockchain and private blockchain*

<b>Property</b>	<b>Public blockchain</b>	<b>Consortium blockchain</b>	<b>Private blockchain</b>
<b>Consensus determination</b>	All miners	Selected set of nodes	One organisation
<b>Read permission</b>	Public	Could be public or restricted	Could be or restricted public
<b>Immutability</b>	Nearly impossible to tamper	Could be tampered	Could be tampered
<b>Efficiency</b>	Low	High	High
<b>Centralised</b>	No	Partial	Yes
<b>Consensus process</b>	Permissionless	Permissioned	Permissioned

Source: Zheng et al, 2018, p358)

### 3. Blockchain challenges

Despite the fact that the blockchain technology has great potential for the construction of the future internet systems, it is facing a number of technical challenges. Firstly, scalability is a huge concern. Bitcoin block

size is limited to 1MB now and a block is mined about every 10 min. Subsequently, the Bitcoin network is restricted to a rate of 7 transactions per second, which is incapable of dealing with high-frequency trading. However, larger blocks mean larger storage space and slower propagation in the network. This will lead to centralisation gradually as users would like to maintain such a large blockchain. Therefore the trade-off between block size and security has become a challenge. Secondly, it has been proved that miners can achieve larger revenue than their fair share through selfish mining strategy (Eyal and Sirer, 2014). Miners hide their mined blocks for more revenue in the future. In that way, branches can take place frequently; this hinders blockchain development. Hence some solutions need to be put forward to fix this problem. Moreover, it has been shown that privacy leakage can also happen in blockchain even when users only make transactions with their public key and private key (Biryukov et al., 2014). User's real IP address could even be tracked. Furthermore, current consensus algorithms like *proof of work* (PoW) or *proof of stake* (PoS) are facing some serious problems. For example, PoW wastes too much electricity energy while the phenomenon that the rich get richer could appear in the PoS consensus process.

These challenges need to be addressed in the blockchain technology development.

whether these are either “reasons the blockchain is a bad idea” or “implementation challenges to overcome.” We think it's the latter, and we'd like innovators to view these as important problems to solve creatively as we are having a transition to the second era of the Internet. We will site below a non-exhaustive list of the most common blockchain challenges (Radziwill N., 2018):

### **3.1. The technology is not ready for prime time**

Most people have only a vague understanding of bitcoin the cryptocurrency, and very few have heard of blockchain the technology. You the reader are among the forward-thinking few. Bitcoin conjures images ranging from a pyramid scheme and a money Laundromat to a

financial E-ZPass on the economic highway for value. Either way, the infrastructure isn't ready for prime time, so goes the argument.

### **3.2. The energy consumed is unsustainable**

The proof-of-work method of the bitcoin blockchain has been critical to building people's trust (Aggarwal et al., 2019). Years from now, we will look back and appreciate the genius of its deployment, from minting and allocating new bitcoins to assigning identity and preventing double spending. Pretty remarkable and unsustainable, according to critics of cryptocurrencies that use proof of work to keep the network safe and pseudonymous. Hashing, the process of running pending transactions through the secure hash algorithm 256 (SHA-256) to validate them and solve a block, burns a lot of electricity. Some people in the blockchain ecosystem are making back-of-the-envelope calculations that become memes in the community. In early 2015, The New Republic reported that the combined processing power of the bitcoin network was hundreds of times greater than the aggregate output of the world's top five hundred supercomputers.

### **3.3. Governments will stifle or twist it**

To libertarians and anarchists, Satoshi Nakamoto wrote, "You will not find a solution to political problems in cryptography." (Nakamoto, 2008) They would have to look elsewhere for a cure-all to big government. Satoshi viewed his experiment as a gain in a new territory of freedom, not a total upheaval. Where governments had succeeded in beheading centrally controlled networks like Napster, pure peer-to-peer networks like Tor were able to persist. Could the bitcoin blockchain network hold its own against mighty central authorities? That might be the biggest unknown.

### **3.4. Powerful incumbents of the old paradigm will usurp it**

Many of our concerns about the first generation of the Internet have come true. Powerful corporations have captured much of the technology and are using it in their vast private empires to extract most of the value. They have closed off opportunity and privatized much of our digital experience.. Also consider what the core developers and blockchain

companies are already doing to secure their networks, anticipating and responding quickly to worst-case scenarios.

### **3.5. The incentives are inadequate for distributed mass collaboration**

Miners do have an incentive to maintain the bitcoin infrastructure because, if the network fails, all the unconverted bitcoin they'd earned (or could earn) through mining would be lost or worthless or otherwise at risk. The number of new bitcoins minted halves every four years, what will happen when the reward drops to zero? The mining cycle depends on the market price of bitcoin.

### **3.6. The blockchain is a job killer**

The displacement of workers through automation is nothing new. Consider the Internet's impact on travel agents and music retailers. Uber and Airbnb have created income for drivers with extra time and home owners with spare rooms, but neither provides health insurance or other employee benefits, and both are displacing better-paid jobs in the travel and hospitality industries. The blockchain is an extraordinary platform for radical automation, where computer code rather than humans do the work, managing assets and people. What happens when autonomous vehicles replace Uber drivers? Or digital currencies obviate Western Union's five hundred thousand points of sale around the world. Or when a shared blockchain platform for financial services eliminates tens of thousands of accounting and IT systems management jobs? While there will be many new business and employment opportunities created through the IoT, will it drive further unemployment, especially in the relatively unskilled market for relatively routine tasks?

### **3.7. Distributed autonomous agents will form skynet**

There are highly distributed enterprises with a range of good and bad actors. Anonymous, a distributed affinity group of volunteers, consists of corporate saboteurs, whistleblowers, and watchdogs. With the blockchain, Anonymous could crowdsource bitcoin and hold these funds

in a wallet. Once machines have intelligence and the ability to learn, how quickly will they become autonomous? That is going to take some serious thinking not only about basic security and privacy technology, but also how to configure and upgrade devices at scale

### **3.8. Big brother is still watching**

There will be many attempts to control the network. Big companies and governments will be devoted to breaking down privacy. The National Security Agency must be actively analysing data coming through the blockchain. tries known for waging cyberwarfare to redouble their efforts because value is involved—money, patents, access to mineral rights, the titles to land and national treasures. It's as if we've placed a big bull's-eye on top of the Internet.

### **3.9. Criminals will use it**

Critics argued that, because the technology is decentralized, lightning quick, and peer to peer, criminals would exploit it. Chances are, you've heard of Silk Road, the dark Web marketplace for illegal drugs. At its peak in October 2013, Silk Road had 13,756 listings priced in bitcoin. Products were delivered by mail with a guide to avoiding detection by authorities. When the FBI (USA) seized the site, the price of bitcoin plummeted and digital currencies became synonymous with crime. It was bitcoin's darkest hour.

## **5. Blockchain & cryptocurrency : some facts**

Coindesk, The leader in blockchain news, a media outlet that strives for the highest journalistic standards and abides by a strict set of editorial policies; has revealed in her Q2 2018 State of Blockchain Report that bitcoin Hashrate, the amount of computing power spent making it costly to reverse transactions, a key measure of blockchain security – bucked this trend, but with slowed growth (+26 percent in Q2 compared to +47 percent in Q1).

Fig.5. BTC Quarterly change 2018



Source: Coindesk, 2018

Coindesk added in the same report that Indeed, the use of payment channels – in which frequent small transactions between the parties are conducted off-chain and the blockchain is reserved for final settlement – boomed in Q2 as the lightning network pushes its solution to certain scaling issues.

Table.2. BTC Quarterly change 2018

	Number of Nodes	Number of Channels	Nodes with Active Channels	Network Capacity (BTC)	Network Capacity (USD)
<b>Start of Q2</b>	1.496	4.007	1.113	10.035	70.275,00\$
<b>End of Q2</b>	2.643	8.323	1.932	30.154	190.705,99\$
<b>Quarterly change</b>	<b>77%</b>	<b>108%</b>	<b>74%</b>	<b>200%</b>	<b>171%</b>

Source: Coindesk, 2018

Regarding investments, they continued to boom in the industry of crypto currency, with notable increase in the size of projects fundraisin, in addition to the sophistication of structuring offerings. Average ICO size has steadily grown from \$6 million in Q3 2017 to \$16 million in Q4 to

\$31 million in Q1 2018 to \$39 million in Q2 2018. The numbers in Q1 and Q2 were boosted by the back-to-back mega ICOs of Telegram (\$1.7 billion) in Q1 and EOS (\$4.2 billion) in Q2. However, it's important to mention that total ICOs closed per month plateaued after their late 2017 peak, so larger rounds were raised from fewer total projects. These trends, taken together, perhaps suggest the start of a winner-take-all environment where larger projects attract most of the funds been invested.

The legal sophistication of some ICOs grew as well. New legal structures allowed accredited investors to potentially combine the traditional legal infrastructure of registered securities with some features of a crypto ICO by using Simple Agreements for Future Tokens (SAFTs).

Data from the SEC's EDGAR database revealed that 37 companies filed documents containing the phrase "Simple Agreements for Future Tokens." Those SAFTs raised a combined \$304 million over the three-month period.

**Fig.6.** Accredited investors uses SAFTs

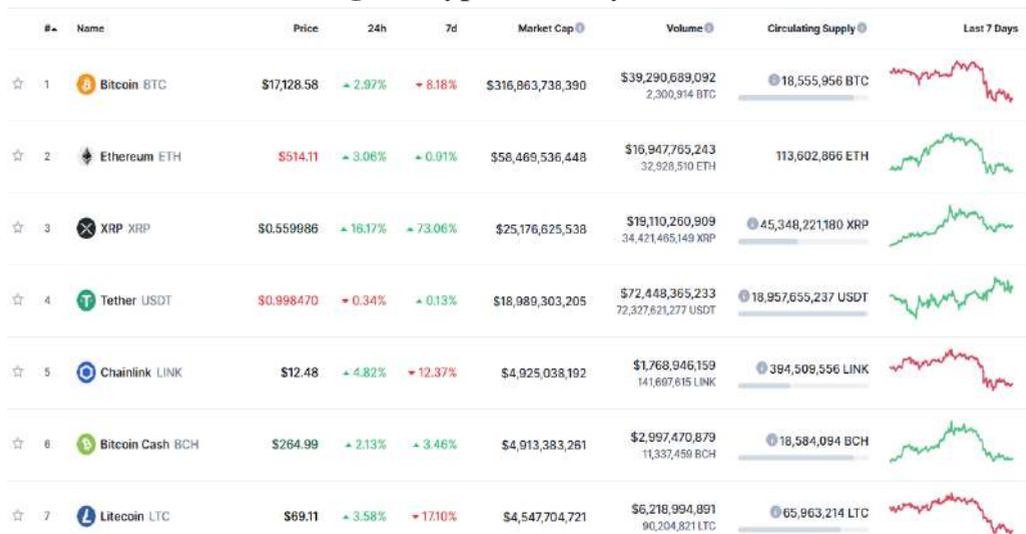


Source: Coindesk, 2018

The following figure shows an overall look on the cryptocurrency market, the most used ones in transactions notably Bitcoin, Ethereum & XRP, their price in USD, and the amount of total

transactions made the last 24 hours. We can see that in BTC only there were transactions of more than 316 Md US Dollars which a huge amount and shows the trend of block chain and cryptocurrency in the world.

**Fig.7. Cryptocurrency Prices**



Source: Marketcap, 27/11/2020

## 6. Designing the future

The blockchain network gives users of internet the ability to authenticates digital information and create value. A lot of new business applications will be influenced by the wide use of blockchain technology (Rosic A., 2018):

### 5.1. The sharing economy

With companies like Uber and Airbnb flourishing, the sharing economy is already a proven success. Currently, however, users who want to hail a ride-sharing service have to rely on an intermediary like Uber. By enabling peer-to-peer payments, the blockchain opens the door to direct

interaction between parties — a truly decentralized sharing economy results.

An early example, Open Bazaar uses the blockchain to create a peer-to-peer eBay. Download the app onto your computing device, and you can transact with Open Bazaar vendors without paying transaction fees. The “no rules” ethos of the protocol means that personal reputation will be even more important to business interactions than it currently is on eBay.

## **5.2. Financial services**

The emergence of blockchain systems such as Bitcoin (Nakamoto, 2008) and (hyperledger, 2015) has brought a huge impact on traditional financial and business services. Peters et al. (Peters and Panayi, 2015) discussed that blockchain has the potential to disrupt the world of banking. Blockchain technology could be applied to many areas including clearing and settlement of financial assets etc. Besides, Morini (2016) showed that there are real business cases like collateralisation of financial derivatives that could leverage blockchain to reduce costs and risks. Blockchain has also caught tremendous attention in the eyes of large software companies: Microsoft Azure (azure, 2016) and IBM (ibm, 2016) are beginning to offer Blockchain-as-a-Service.

In addition to the evolution of financial and business services, blockchain can help traditional organisations to complete the enterprise transformation smoothly. Consider an example of postal operators (POs). Since traditional postal operators (POs) act as a simple intermediary between merchants and customers, blockchain and cryptocurrency technology can help POs to extend their simple roles with the provision of new financial and un-financial services. In Jaag et al. (2016), Jaag and Bach explored opportunities of arising blockchain technology for POs and claimed that each PO could issue their own postcoin which is a kind of colored coin of Bitcoin. Since the POs are viewed as a trusted authority by the public, postcoin could be prevailed quickly with their dense retail network. In addition, it is also shown in Jaag et al. (2016)

that blockchain technology offers business opportunities for POs in identity services, device management and supply chain management.

### **5.3. Governance**

By making the results fully transparent and publicly accessible, distributed database technology could bring full transparency to elections or any other kind of poll taking. Ethereum-based smart contracts help to automate the process.

The app, Boardroom, enables organizational decision-making to happen on the blockchain. In practice, this means company governance becomes fully transparent and verifiable when managing digital assets, equity or information.

### **5.4. Protection of intellectual property**

As is well known, digital information can be infinitely reproduced — and distributed widely thanks to the internet. This has given web users globally a goldmine of free content. However, copyright holders have not been so lucky, losing control over their intellectual property and suffering financially as a consequence. Smart contracts can protect copyright and automate the sale of creative works online, eliminating the risk of file copying and redistribution.

Mycelia uses the blockchain to create a peer-to-peer music distribution system. Founded by the UK singer-songwriter Imogen Heap, Mycelia enables musicians to sell songs directly to audiences, as well as license samples to producers and divvy up royalties to songwriters and musicians - all of these functions being automated by smart contracts. The capacity of blockchains to issue payments in fractional cryptocurrency amounts (micropayments) suggests this use case for the blockchain has a strong chance of success.

### **5.5. Internet of Things (IoT)**

What is the IoT? The network-controlled management of certain types of electronic devices - for instance, the monitoring of air temperature in a storage facility. Smart contracts make the automation of remote systems management possible. A combination of software, sensors, and the network facilitates an exchange of data between objects and mechanisms. The result increases system efficiency and improves cost monitoring.

The biggest players in manufacturing, tech, and telecommunications are all vying for IoT dominance. Think Samsung, IBM, and AT&T. A natural extension of existing infrastructure controlled by incumbents, IoT applications will run the gamut from predictive maintenance of mechanical parts to data analytics, and mass-scale automated systems management.

### **5.6. Identity management**

There is a definite need for better identity management on the web. The ability to verify your identity is the lynchpin of financial transactions that happen online. However, remedies for the security risks that come with web commerce are imperfect at best. Distributed ledgers offer enhanced methods for proving who you are, along with the possibility to digitize personal documents. Having a secure identity will also be important for online interactions — for instance, in the sharing economy. A good reputation, after all, is the most important condition for conducting transactions online.

Developing digital identity standards is proving to be a highly complex process. Technical challenges aside, a universal online identity solution requires cooperation between private entities and the government. Add to that the need to navigate legal systems in different countries and the problem becomes exponentially difficult. An E-Commerce on the internet currently relies on the SSL certificate (the little green lock) for secure transactions on the web. Netki is a startup that aspires to create an SSL standard for the blockchain. Having recently announced a \$3.5 million seed round, Netki expects a product launch in early 2017.

### **5.7. Stock trading**

The potential for added efficiency in share settlement makes a strong use case for blockchains in stock trading. When executed peer-to-peer, trade confirmations become almost instantaneous (as opposed to taking three days for clearance). Potentially, this means intermediaries — such as the clearing house, auditors and custodians — get removed from the process. Numerous stock and commodities exchanges are prototyping blockchain applications for the services they offer, including the ASX (Australian Securities Exchange), the Deutsche Börse (Frankfurt's stock exchange)

and the JPX (Japan Exchange Group). Most high profile because the acknowledged first mover in the area, is the Nasdaq's Linq, a platform for private market trading (typically between pre-IPO startups and investors). A partnership with the blockchain tech company Chain, Linq announced the completion of its first share trade in 2015. More recently, Nasdaq announced the development of a trial blockchain project for proxy voting on the Estonian Stock Market.

### **7. Conclusion**

So the obstacles are formidable. Looming in the distance is quantum computing, the cryptographer's Y2K problem. It combines quantum mechanics and theoretical computation to solve problems - such as cryptographic algorithms - vastly faster than today's computers. Although, We believe that blockchain technology could be an important tool for protecting and preserving humanity and the rights of every human being, a means of communicating the truth, distributing prosperity, and - as the network rejects the fraudulent transactions - of rejecting those early cancerous cells from a society that can grow into the unthinkable.

The seven principles cited previously can serve as a guide to designing the next generation of high-performance and innovative companies, institutions, and organizations. If we design for integrity, power, value, privacy, security, rights, and inclusion, then we will be redesigning our economy and social institutions to be worthy of trust. The attention now could be turned to how this could roll out and what we should consider doing..

### **Bibliography List**

- Aggarwal, S., Chaudhary, R., Aujla, G. S., Kumar, N., Choo, K. K. R., & Zomaya, A. Y. (2019). Blockchain for smart communities: Applications, challenges and opportunities. *Journal of Network and Computer Applications*, 144(February), 13–48. <https://doi.org/10.1016/j.jnca.2019.06.018>
- Akins, B. W., Chapman, J. L., & Gordon, J. M. (2014). A whole new world: Income tax considerations of the Bitcoin economy. *Pitt. Tax Rev.*, 12, 25.

- Ameer Rosic A., 2020 What is Blockchain Technology? A step-by-step guide for Beginners, <https://blockgeeks.com/guides/what-is-blockchain-technology/> website consulted on 25/11/2020
- Azure (2016) Microsoft Azure: Blockchain as a Service, <https://azure.microsoft.com/enus/solutions/blockchain/>
- Biryukov, A., Khovratovich, D., & Pustogarov, I. (2014). *Deanonymisation of clients in Bitcoin P2P network*. Paper presented at the Proceedings of the 2014 ACM SIGSAC Conference on Computer and Communications Security.
- Buterin, V. (2014). A next-generation smart contract and decentralized application platform. *white paper*, 3(37).
- Chen, X., Xie, Z., Ning Dai, H., & Wang, H. (2018). *Blockchain challenges and opportunities : a survey Zibin Zheng and Shaoan Xie Hong-Ning Dai Huaimin Wang*. 14(4), 352–375.
- Chuen, D. L. K., & Deng, R. H. (2017). *Handbook of blockchain, digital finance, and inclusion: cryptocurrency, fintech, insurtech, regulation, Chinattech, mobile security, and distributed ledger*: Academic Press.
- CoinDesk (2016) State of Blockchain q1 2016: Blockchain Funding Overtakes Bitcoin, <http://www.coindesk.com/state-of-blockchain-q1-2016/>
- CoinDesk (2018) State of Blockchain q2 2018, <https://www.coindesk.com/state-of-blockchain-q2-2018>
- Eyal, I., Gencer, A. E., Sirer, E. G., & Van Renesse, R. (2016). *Bitcoin-ng: A scalable blockchain protocol*. Paper presented at the 13th {USENIX} symposium on networked systems design and implementation ({NSDI} 16).
- Foroglou, G., & Tsilidou, A.-L. (2015). *Further applications of the blockchain*. Paper presented at the 12th student conference on managerial science and technology.
- Hileman, G. (2016). State of blockchain q1 2016: Blockchain funding overtakes bitcoin. *CoinDesk, New York, NY, May, 11*.
- Hyperledger (2015) Hyperledger Project, <https://www.hyperledger.org/>
- Jaag, C., & Bach, C. (2017). Blockchain technology and cryptocurrencies: Opportunities for postal financial services. In *The changing postal and delivery sector* (pp. 205-221): Springer.
- Johnson, D., Menezes, A., & Vanstone, S. (2001). The elliptic curve digital signature algorithm (ECDSA). *International journal of information security*, 1(1), 36-63.
- Kosba, A., Miller, A., Shi, E., Wen, Z., & Papamanthou, C. (2016). *Hawk: The blockchain model of cryptography and privacy-preserving smart contracts*. Paper presented at the 2016 IEEE symposium on security and privacy (SP).
- Liu, Y., & Zhang, S. (2020). Information security and storage of Internet of Things based on block chains. *Future Generation Computer Systems*, 106, 296-303.
- Marketcap (2020) <https://coinmarketcap.com/> website consulted on 27/11/2020
- McGhin, T., Choo, K. K. R., Liu, C. Z., & He, D. (2019). Blockchain in healthcare applications: Research challenges and opportunities. *Journal of Network and Computer Applications*, 135(February), 62–75. <https://doi.org/10.1016/j.jnca.2019.02.027>

- Morini, M. (2016). From 'Blockchain hype' to a real business case for Financial Markets. Available at SSRN 2760184.
- Nakamoto, S. (2008). Re: Bitcoin P2P e-cash paper. *The Cryptography Mailing List*.
- Nakamoto, S., & Bitcoin, A. (2008). A peer-to-peer electronic cash system. *Bitcoin*.— URL: <https://bitcoin.org/bitcoin.pdf>, 4.
- Noyes, C. (2016). Bitav: Fast anti-malware by distributed blockchain consensus and feedforward scanning. *arXiv preprint arXiv:1601.01405*.
- NRI (2015) Survey on Blockchain Technologies and Related Services, Technical Report.
- Peters, G., Panayi, E., & Chapelle, A. (2015). Trends in Crypto-Currencies and Blockchain Technologies: A Monetary Theory and Regulation Perspective. *SSRN Electronic Journal*, 3 (3). In.
- Radziwill, N. (2018). Blockchain revolution: How the technology behind Bitcoin is changing money, business, and the world. *The Quality Management Journal*, 25(1), 64-65.
- Satoshi Nakamoto, "Re: Bitcoin P2P E-cash Paper," The Mail Archive, November 7, 2008; [www.mail-archive.com/](http://www.mail-archive.com/), <http://tinyurl.com/oofvok7>, accessed December 20, 2019.
- Sharples, M., & Domingue, J. (2016). *The blockchain and kudos: A distributed system for educational record, reputation and reward*. Paper presented at the European conference on technology enhanced learning.
- Zhang, Y., & Wen, J. (2015). *An IoT electric business model based on the protocol of bitcoin*. Paper presented at the 2015 18th international conference on intelligence in next generation networks.
- Zheng, Z., Xie, S., Dai, H.-N., Chen, X., & Wang, H. (2018). Blockchain challenges and opportunities: A survey. *International Journal of Web and Grid Services*, 14(4), 352-375.

**A Mediterranean-Arab Union: a solution to take off the region's economy, between hope and reality.  
(a panel cointegration approach)**

اتحاد دول البحر الأبيض المتوسط العربي: كحل للنهوض باقتصاد المنطقة بين الواقع والمأمول

**Hadjer bouilila<sup>1</sup>, Seyf eddine benbekhti<sup>2</sup>, Mohamed benbouzine<sup>3</sup>**

<sup>1</sup> university of Tlemcen (Algeria), b.hadjer94@gmail.com

<sup>2</sup> University of Tlemcen (Algeria). bensifou3@gmail.com

<sup>3</sup> university of Tlemcen (Algeria), mbenbouziane@yahoo.fr

**Abstract:**

This paper employs the panel cointegration tests to analyze the long run relationships between the Arab Mediterranean countries' macroeconomic variables to know if an economic integration is possible between these countries or not covering 8 countries: Morocco, Algeria, Tunisia, Libya, Egypt, Lebanon, Palestine and Syria, using annual data from 1980 to 2016. A panel Cointegration analysis and the cointegration regression are applied result indicated that there is a panel long-run equilibrium relationship among the countries. The regression coefficients of FMOLS indicated that the Medi-Arab countries can really benefit from an economic integration and this can be a good solution to take off the economy in time of unbalanced social situations and to face the oil crisis results.

**Keywords:** Mediterranean Arab countries; Economic integration; panel cointegration.

**JEL Classification Codes:** F36, C23, F49

**ملخص:**

الهدف من هذه الورقة تحليل العلاقات طويلة المدى بين متغيرات الاقتصاد الكلي لدول البحر الأبيض المتوسط العربية لمعرفة ما إذا كان التكامل الاقتصادي ممكناً بين هذه البلدان حيث يغطي ستة دول: المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر. وذلك باستخدام بيانات سنوية من عام 1980 إلى عام 2016. وقد تم استعمال بانل التكامل المشترك و طريقة تقدير (FMOLS)، لتشير النتائج إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين البلدان. وأشارت معاملات تقدير هذه العلاقة إلى أن البلدان العربية المتوسطة يمكنها أن

تستفيد حقاً من التكامل الاقتصادي، وهذا يمكن أن يكون حلاً جيداً لخلع الاقتصاد في وقت الأوضاع الاجتماعية غير المتوازنة ومواجهة نتائج أزمة النفط.

كلمات مفتاحية: دول البحر المتوسط، التكامل الاقتصادي، بانل التكامل المشترك

تصنيفات JEL: F36, C23, F49

*Hadjer boulila e-mail: [b.hadjer94@gmail.com](mailto:b.hadjer94@gmail.com).*

### 1. INTRODUCTION

The consequences of the Arab revolutions in 2011, which vary greatly from country to country, and in particular the eruption of the Syrian conflict, have caused a distinction between a more stable North Africa (including Egypt). Despite the unresolved challenges of political transition, and a Middle East that is undermined by both the Israeli- Palestinian conflict and now by the Syrian civil war. And because of the recent oil crisis 2014 which battered the Mediterranean Arab countries while most of them are petroleum exporters especially Algeria, Libya, Egypt and Syria economies at a time of degenerating security conditions in Northern Africa, raising concerns about the ability of the OPEC nation to weather the resulting economic, political, and security shocks.

However, integration has become an urgent necessity for the post-revolutionary countries: they must restore the confidence of domestic and foreign investors, meet the social and economic expectations of their populations by increasing salaries and strengthening social protection – which increases deficits and the wariness of investors – and also find new markets to make up for the Mediterranean Arab countries slowdown. From this point of view, setting up a more integrated market on the borders with Mediterranean Arab countries from Africa and Asia may regenerate the economic fabric and increase cross-border professional opportunities, by increasing activity and employment. Secondly, the deterioration of budget

balances (debt, loss of markets, slowdown in external revenue – direct foreign investments, payments from emigrant workers, revenue from tourism) has led to a call on foreign aid. With European and American aid budgets affected by the crisis, and faced with some reluctance in western public opinion with regard to Islamist governments, the Gulf monarchies have become essential partners. The 'Deauville partnership' confirms this situation. Finally, From the beginning, it has favoured the economic route, as economic liberalisation is seen as a precursor to political reform. The purpose of the free trade agreements was to move from preferential treatment for the Arab countries of the Mediterranean to a reciprocal agreement. This was designed to stimulate competition and trade, to encourage investment and technology transfers and, ultimately, to boost the economies of those countries while improving their business climates. Stimulating growth creates employment and increases income per head. So the aim of this study is to answer the question: is a Medi-Arab union can be true? And what can these countries benefit from this economic integration?

- **Literature review:**

- (**Geldi, 2012**), quantifies the most likely trade effects of the exceptional cases of the GATT/WTO system, namely, Regional Integration Agreements, on the selected member as well as non-member countries of the EU, NAFTA, MERCOSUR and AFTA. To this end, the gravity model was estimated through fixed effects model and panel cointegration analysis. It was found that the explanatory power of the latter has superseded the former one. For the case of EU, it was found that the intra-union trade-creation effect is approximately six times larger than extra-union effects. In NAFTA, exports to outside countries are significantly diverted.

- (**Baier, Bergstrand, & Feng, 2014**), provides the first evidence using gravity equations of *both* intensive and extensive (goods) margins being affected by EIAs employing a panel data set with a

large number of country pairs, product categories and provides the first evidence of the differential (partial) effects of various “types” of EIAs on these intensive and extensive margins of trade. The results are robust to correcting for potential sample-selection, firm-heterogeneity, and reverse causality biases.

- (**Mohamed-Chérif & Ducruet, 2016**), studied the possibility of an economic integration in the Maghreb region (Algeria, Morocco, and Tunisia), which is currently responsible for no less than one-third of all African port throughputs, offers a fertile ground to test the possibility for regional integration to occur through maritime linkages despite limited trade integration and land-based transport connectivity. Main results highlight the increase of trans-Maghreb maritime connectivity but this occurs mostly at the periphery of the system based on transit flows. Logistical integration versus trade integration is discussed in light of the recent evolution of Maghreb ports and of the region in general.

I- Theoretical framework : Economic integration concepts

### **1- What is economic integration ?**

In everyday usage the word "integration" denotes the bringing together of parts into a whole. In the economic literature the term . "economic integration" does not have such a dear-cut meaning. Where Jan Tinbergen defined it : *“all processes of economic integration include two aspects: Negative integration: the elimination of obstacles and Positive integration: harmonization, coordination of existing instruments”*.

According to (**Allen, 1963**)review of Balassa's book: *“the basic ingredient of any integration form is the elimination of barriers to trade among two or more countries”*. He also stresses the point that although traditional international trade theory has dealt with the effects of reduction of trade barriers, a separate theoretical framework

is needed to study issues of economic integration.

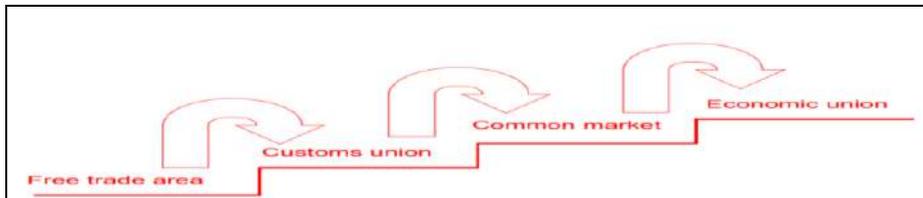
From these definition economic integration can be defined as follow :

- a process by which the firms and economies of separate states merge in larger entities.
- The combination of several national economies into a larger territorial unit.
- It implies the elimination of economic borders between countries. (Economic borders: any obstacle, which limits the mobility of goods services and factors of production between countries).

## 2- Levels of economic integration:

There are several levels of economic integration shown in figure 01 as follow(**Śledziowska**):

Figure01. levels of economic integration



Source: Dr.Katarzyna Śledziowska, “Theory of Economic Integration”

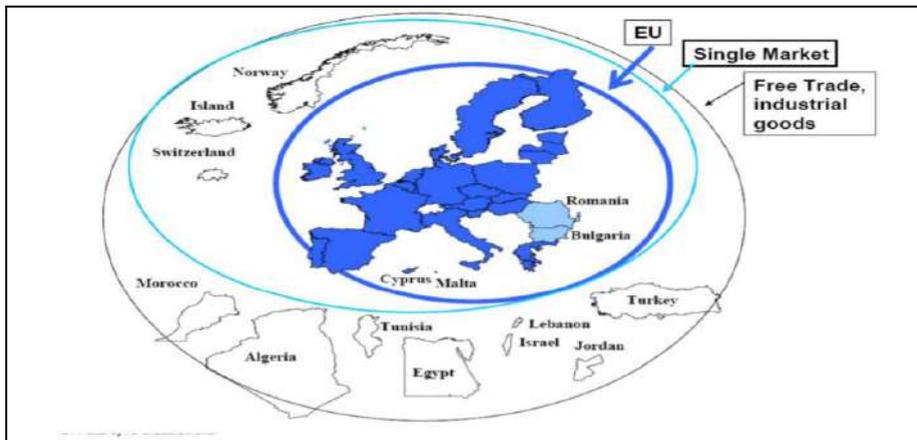
- ✓ Preferential Trade Agreement (PTA): A trade pact between countries that reduces tariffs for certain products to the countries who sign the agreement. While the tariffs are not necessarily eliminated, they are lower than countries not party to the agreement. It is a form of economic

integration.

- ✓ A Free Trade Agreement (FTA): is a PTA in which member countries do not impose any trade barriers (zero tariffs) on goods produced within the union. However, each country keeps its own tariff barriers to trade with non-members. This is usually referred to as "trade integration".
- ✓ Customs union (CU): Agreement between two or more (usually neighboring) countries to remove trade barriers, and reduce or eliminate customs duty on mutual trade. A customs union (unlike a free trade area) generally imposes a common external-tariff (CTF) on imports from non-member countries and (unlike a common market) generally does not allow free movement of capital and labor among member countries.
- ✓ Common market: A Common Market (CM) is a CU which further allows free movement of labor and capital among member nations. This is usually referred to as "factor integration". At the beginning of 1993, the EU achieved the status of a CM.

Remarque: The most advanced type of economic integration is the Economic Union, where the monetary and fiscal policies of member states are harmonized and sometimes even completely unified. This is usually referred to as "policy integration". The extreme case of an Economic Union could be a Monetary Union (MU). A good example for the former is the countries of the EU who use a single currency, the Euro. **(Hosny, 2013).**

Figure02. integration in Europe and it economic relations



source: <http://coin.wne.uw.edu.pl/sledziewska/wyklady/tei2.pdf>

### 3- Pre-conditions and key principles for successful regional integration:

#### 3.1- Pre-conditions:

A successful regional integration is premised on a number of pre-conditions. As far as politics is concerned, these relate to the existence of:

- ❖ domestic peace/security in countries.
- ❖ Political and civic commitment and mutual trust among countries.

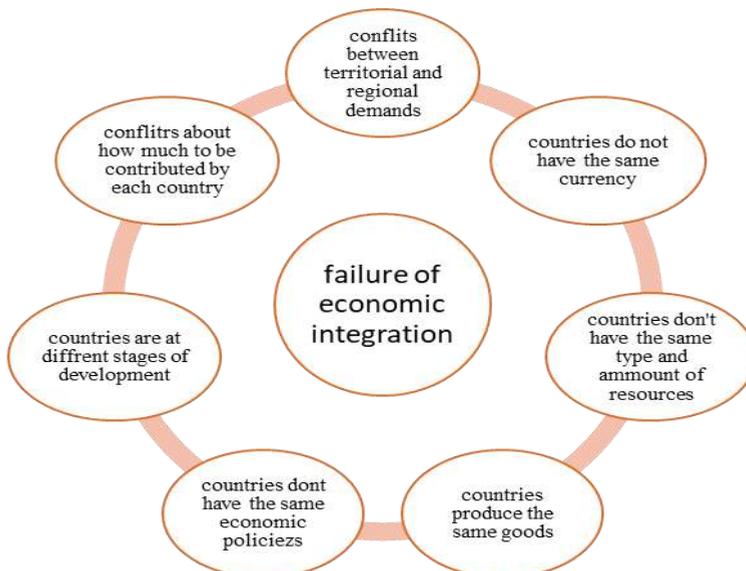
With regard to economics, there is a need for a minimum threshold of macro-economic stability and good financial management in countries (price stability, realistic real exchange rates, etc.); and sufficiently broad national reforms to open markets. (Ndulu, Kritzinger-van Niekerk, & Reinikka, 2005)

3.2- the Key principles: successful integration has to be guided by principles, which would assure that the subregional and the national

programs are compatible and mutually reinforcing. In more details:

- ❖ Openness: National and regional markets too small: openness to the rest of the world is essential.
- ❖ Open Regionalism: First, this implies outward-orientations. Second, it implies a market-driven integration process. Third, private sector involvement is implied by the very idea of a well-functioning market.
- ❖ Subsidiarity: Subsidiarity simply means that regional institutions should be responsible only for those activities that are not better handled at the national level. In return, government must be selective and parsimonious in creating sub-regional organizations and initiatives
- ❖ Private sector leadership: Integration must be for the people; private sector is the engine of integration
- ❖ Pragmatism: Variable geometry (countries join when ready and appropriate); variable speed (not all issues simultaneously); variable depth (degree of supranationality)

Figure03. the reasons that can drive economic integration to fail.



Source : author's own

**4- What are the advantages and the disadvantages of economic integration?**

The effects of regional trade agreements on people, jobs, companies, culture, and living standards spark debate and the main negative and positive consequences (**Baier, Bergstrand, Egger, & McLaughlin, 2008**) are represented in table 01:

Table.01 economic integration consequences

Advantages	disadvantages
<p>- <u>trade creation</u>: where economic integration provides an increase in trade between countries in the region and gives consumers and industrial buyers a wider selection of goods and services not available beforehand with cheaper prices.</p> <p>- <u>Greater Consensus</u>: by eliminating the trade barriers in smaller groups of countries, it becomes easier to gain consensus as opposed to working in the far larger WTO.</p> <p>- <u>Political Cooperation</u>: This integration is an essential strategy to address the effects of conflicts and political instability that may affect the region. It is also Useful tool to handle the social and economic challenges associated with globalization.-</p> <p><u>Employment Opportunities</u>: Regional integration can expand employment by enabling people to move from country to country for work, or to earn a higher wage.</p>	<p>- <u>Creation Of Trading Blocs</u>: economic integration may increase trade barriers against non-member countries.</p> <p>- <u>Trade Diversion</u>: Because of trade barriers, trade is diverted from a non-member country to a member country despite the inefficiency in cost.</p> <p>- <u>National Sovereignty</u>: Requires member countries to give up some degree of control over key policies like trade, monetary and fiscal policies. The higher the level of integration, the greater the degree of controls that needs to be given up particularly in the case of a political union economic integration which requires nations to give up a high degree of sovereignty.</p> <p>- <u>Shifts in Employment</u>: Figures on jobs lost or gained vary with the source. But jobdislocation allows a nation to upgrade the economy towardhigher-wage-paying industries that can increase competitivenessdue to a more educated and skilled workforce.</p>

--	--

Source: author's own

## II- A Mediterranean-Arab economic integration (MAEI): can it be a reality?

Arab economic integration (AEI) has been on the agenda of Arab politicians and intellectuals and of interest to the Arab public at large for some fifty years. However, for so many issues where the most of these agreements have not been effective and many were never fully implemented, resulting in limited intraregional trade compared with other regions (**Habeeb, 2002**). Therefore, we are trying in this paper to test the possibility for a Mediterranean Arabic integration which include the following countries: Morocco, Algeria, Tunisia, Libya, Egypt, Syria, Lebanon and Palestine. Where this regions may regroup many of economic integration's principles illustrated as follows :

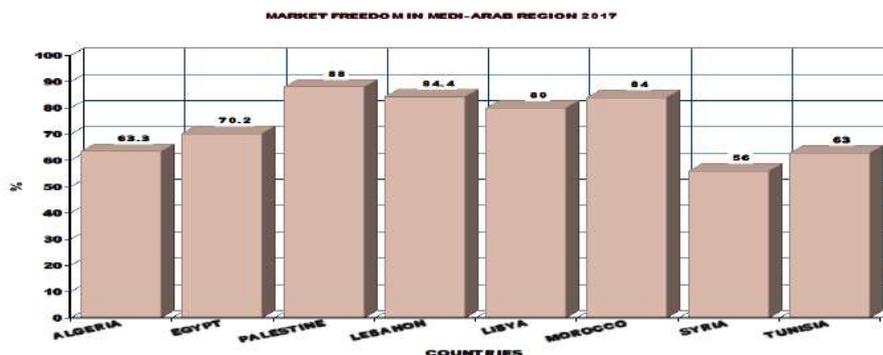
### 1- Geographical position

One of the most obstacles on the path of foreign trade is there geographical position. But for the Mediterranean countries this can't be considered as an obstacles due to its strategic geographical location. Where this bloc is consisted of coastal countries overlooking the Mediterranean Sea, which is considered as an important trade route for all countries of the world, where the entire globe needs to pass through the Mediterranean to transport goods from East to West. All this facilitates the ease and freedom of movement of goods among the medi-Arab countries, as well as their integration as a unified bloc in the international markets (due to their good economic relations with the EU countries) to reduce the gap between them and among the developed countries.

## 2- Adaptation to market economy

One of the major problems that needs to be handled on while examining the efforts of the country referred as Medi-Arab countries (with regard to their geographical position is the integration of countries to the rules of market economy and to get integrated to the global economy from another side. One of the most important indicator of this part is the market's freedom of each country of Medi-Arab countries is represented in figure 04

**Figure.05** freedom of market and trade in medi-Arab region (2017)



Source: data processing

The free market is an economic system based on supply and demand with little or no government control. It is a summary description of all voluntary exchanges that take place in a given economic environment. Free markets are characterized by a spontaneous and decentralized order of arrangements through which individuals make economic decisions. Based on its political and legal rules, a country's free [market economy](#) may range between very large or entirely black market.

From figure 4 we can notice that this region have an approximate percentage of the market freedom between 56% in Syria as a lowest percentage and 88% as a highest percentage registered in Palestine.

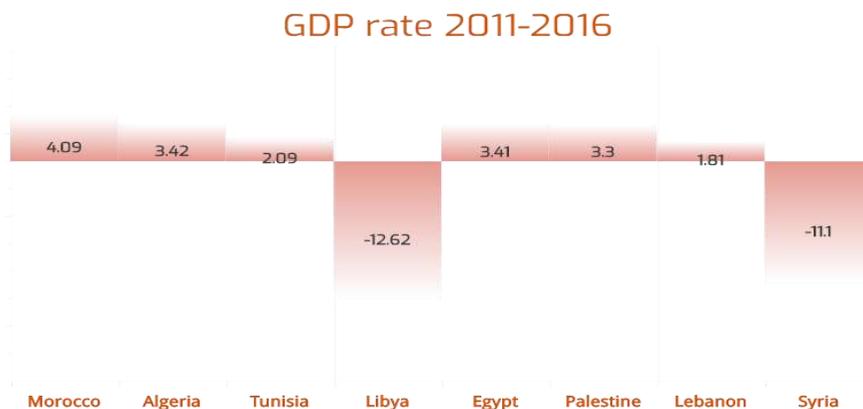
This percentages means that governments still control some of the prices, for example, Algeria with 60% of freedom of the market is due to the price support policy, where Algeria supports the prices of many essential goods (milk, sugar, coffee, tea, Gasoline...) which make prices more stable and under state's control.

### 3- Inter-country macroeconomic variation

The similarity of the macroeconomic balances of the Medi-Arab countries is another important condition to create the intended results from the economic integration, in order to have similar levels of welfare.

- One of the most important indicator is the gross domestic product (total and per capita) which is represented in the following graph:

Figure.05 GDP growth in Medi-Arab countries for the period 2011-2016



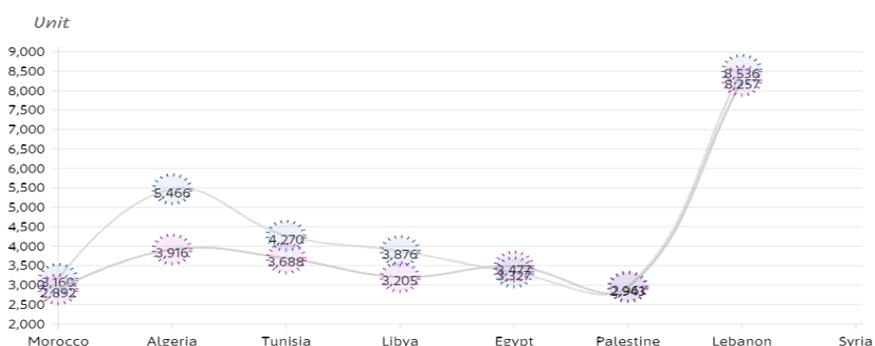
Source: author's data processing (depending on UNTCAD statistics)

From figure 06 we can notice that most of the region countries have positive growth rate starting with morocco with the highest rate 4.09% to Lebanon with 1.81% except Libya and Syria which

registered a big fall in GDP growth rates -12.62% and -11.1% respectively. This fall was because of the civil war known by “Arab spring” that have started in 2010. For Syria’s decline in the GDP in 2012 is explained by the sharp drop in all GDP components: a sharp 75% reduction in public consumption, a considerable 81 percent drop in private consumption, a considerable decline in foreign investments, the flight of large amounts of foreign capital, and the slowing down of foreign trade. This rates continue to decrease until 2016 and 2017 where it starts to raise again but as a war destroyed country may needs to this integration to have more aids and help from the region’s country. The same thing for Libya that suffered from both the civil war, the death of their president that causes a political destruction in addition to the oil crises because it’s a rural country with various naturel resources.

- Second macroeconomic indicator is personal income represented by the GDP per capita that shows the income variations between countries

Figure.06 personal income (GDP per capita in US\$) in the Medi-Arab region



Source: data processing depending on World Bank Data

From figure 06 we can notice that Almost all economies have been touched by the last crisis, Algeria registered a decline from 5466\$ to

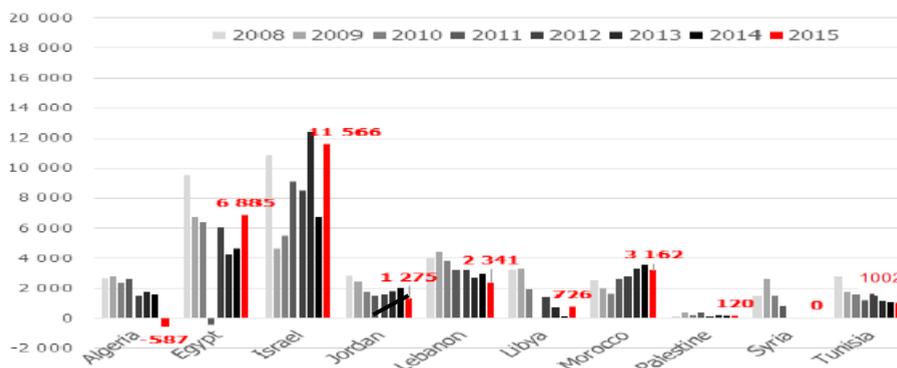
3916\$ due to the last oil crisis that began in mid 2014, the same thing for Libya which are both rural economies depending on oil exports. Tunisia has also marked an obvious drop from 4270\$ to 3688\$ as a consequence of the unstable social circumstances and political issues (civil war) that causes a decline in Tourism revenues which was an essential resource for the state treasury. However for morocco, Palestine and Lebanon stood on the same level (approximately) and Egypt have registered a small increase about 150\$ from 2014 to 2016. Therefore, what should be noticed is that Lebanon have the highest personal income more than 8000\$ this is the result of its small superficies and the smallest population in the region. ( Remarque: the personal income presented by the GDP per capita doesn't reflect the real income of all population, but it represent the average of the total domestic product divided on population). As a final conclusion the Medi-Arab countries have almost the same macroeconomic levels and can be integrated in way that can help damaged economies (Syria, Libya and Palestine) and that can increase cooperation in improving social economic living levels.

- Foreign investment and foreign trade

- 1- Foreign investment

Infrastructural development of the countries in the region must vary largely particularly the fact that the sources of raw materials vital for the manufacturing industry also vary among the Medi-Arab countries which make them more attractive to the foreign investment.

Figure.07 foreign investment in Medi-Arab region



Source: world bank statistics

From figure 07 we notice that in 2015 Algeria records a negative inflow for the first time. Egypt on the contrary sees a strong rise (+49%) marking the return to the pre-revolution FDI levels. Lebanon and Palestine monitor a 37%, 19% and 25% decline respectively. In Libya, after an inflow close to zero in 2014, foreign investors are back. The slight decrease in Morocco (-11%) after a record year in 2014 does not prevent the country from confirming its dominant position in Africa. FDI inflows still remain subdued in 2015 in Tunisia. However UNCTAD report WIR 2016 as well as project announcements detected by the ANIMA-MIPO Observatory suggest that despite the global decrease in investment recorded in this region, but these MED countries will confirm their good performance over the coming years especially. Therefore and because of their imperative natural, touristic and states efforts to take off the economy, where this economic integration may be a solution to get united to get up with these countries from many dimensions, political, economic, social and security to attract more FDI flows.

## 2- Foreign trade capacity

In economic integration, participating countries are preferred to have completed their industrialization phase and to have different

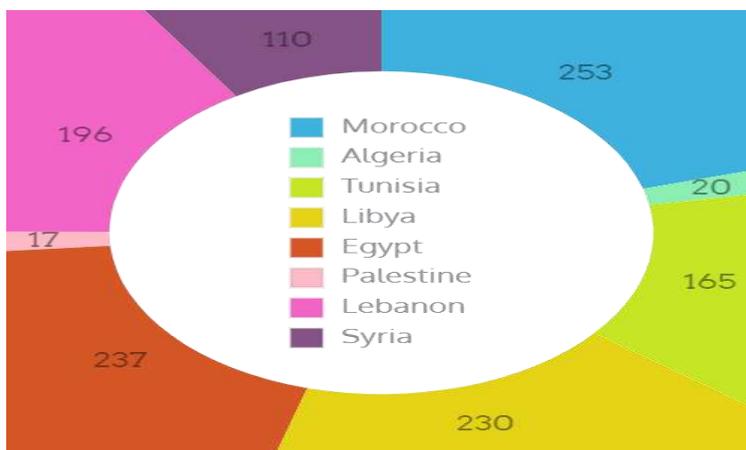
production expertise countries in the region can trade also in the areas where they are weak.

Table.02 Medi-Arab imports and exports

Country	Exports	Imports
Morocco	In 2016 Morocco exported \$22.6B, making it the 51st largest exporter in the world.	In 2016 Morocco imported \$41.5B, making it the 46th largest importer in the world.
Algeria	In 2016 Algeria exported \$29.9B, making it the 46th largest exporter in the world.	In 2016 Algeria imported \$47B, making it the 43rd largest importer in the world.
Tunisia	In 2016 Tunisia exported \$12.9B, making it the 59th largest exporter in the world	In 2016 Tunisia imported \$18.8B, making it the 59th largest importer in the world.
Libya	In 2015 Libya exported \$8.78B, making it the 91st largest exporter in the world.	In 2015 Libya imported \$11.4B, making it the 92nd largest importer in the world.
Egypt	In 2016 Egypt exported \$22.4B, making it the 52nd largest exporter in the world.	In 2016 Egypt imported \$57.7B, making it the 39th largest importer in the world.

Source: Standard International Trade Classification

Figure.08 number of products exported by the Medi-Arab countries



Source: data processing (from Standard International Trade

Classification)

Taking the Medi-Arabs region as a bloc and captivating economic integration in consideration we can say that there is a wild exported product's base. Where Algeria and Libya are major exporters of energy especially oil and gas in addition to the renewable energies which is considered as a new project in this reach areas but due to its dependence on this energies they have neglected other industries where they export only 20 and 17 products respectively. Egypt as the most various exports base is famous with precious metals exports (especially gold) and 253 products (energy, minerals, chemicals, agriculture...) followed by Lebanon with 237 products (their top exports are jewelry, scrap copper, chocolate...) and Tunisia with 230 product wires exports in the first rank. Palestine exports about 196 products with building stones as a leader, Morocco exports 165 product (cars, wires, minerals...). Finally, Syria even as a destroyed country have a variety of exports where spice seeds is the tops exports.

- Trade agreements in the region:
  - ❖ the Agadir Agreement between Tunisia, Morocco, Jordan, and Egypt, in force since 2007, remains open to other Arab Mediterranean countries provided full liberalization of trade in industrial and agricultural goods among member countries.
  - ❖ Palestine and Jordan have signed a Free Trade Agreement;
  - ❖ Egypt, Lebanon, Morocco, the Palestinian Territories, Syria and Tunisia have signed bilateral agreements with Turkey.

Negotiations are underway between other Mediterranean countries to establish similar agreements.

All this indicators and statistics shows all the power and weakness points of each country giving a better image of the possibility of the

economic integration, and how can these countries benefit from. This Still only a theoretical view needs an econometric implication to be more supported

III-Empirical framework : will the implication of a Panel cointegration supports the MAEI empirically?

1- Data and method:

The sample covers 9 countries : Morocco, Algeria, Tunisia, Libya, Egypt, Lebanon, Palestine and Syria, where we have used annual data extracted from different international organizations such as FMI, world Bank, UNCTAD, African development bank... from 1980 to 2019 which include all structural changes and economic fluctuations under macroeconomic uncertainty in the Medi-Arab countries. These data represents different economic indicators and sectors. [GDP per capita (GDPC), Exports, imports, industrial production, Foreign direct investment (FDI) and real exchange rate index (Reer index)].

To reach the aim of this study, the cointegrated panels, using ordinary least square (OLS) method to estimate the long-run equation leads to biased and inconsistent estimator of the parameters. OLS estimates suffer from asymptotic bias unless the regressors are strictly exogenous, so that the OLS standard errors cannot generally be used for valid inference. We estimate the long-run coefficients by using the fully modified ordinary least square (FMOLS) that have been has been proposed by **Pedroni** (1999, 2004).

## **2- Results**

2.1- Panel unit root test :

While these tests are commonly termed “panel unit root” tests, theoretically, they are simply multiple-series unit root tests that have been applied to panel data structures (where the presence of cross-

sections generates “multiple series” out of a single series). Moreover, in our study we have Im, Pesaran and Shin test (2003) ; Levin, Lin and Chu (2002)

**Table 03:** test IPS and Levin panel unit root test

Variables	IPS		Levin	
	Level	First différence	Level	First différence
LNGDPc	0.7023 (0.7588)	- 5.73405*** (0.0000)	-0.90914 (0.1816)	-5.47454*** (0.0000)
Exports	2.2560 (0.9880)	-7.83778*** (0.0000)	1.50212*** (0.9335)	-3.14916*** (0.0008)
Imports	2.8548 (0.9978)	-7.45506*** (0.0000)	1.60853 0.9461	-6.86098*** (0.0000)
LNIP	1.90438 (0.9716)	-2.95682*** (0.0016)	-0.91121 (0.1811)	-3.53069*** (0.0002)
LNFDi	0.55891 (0.7119)	-5.35279*** (0.0000)	-1.29450* (0.0977)	-
Reer	3.10471 0.9990	-4.72545*** (0.0000)	2.67848 (0.9963)	-5.85814*** (0.0000)

Source: data processing

## Results

Panel IPS test revealed that all variables are stationary at first difference where all probabilities are less than 1%. While levin test showed that only FDI is stationary at level (10%) and the rest variables are stationary at the first difference.

### 2.2- Pedroni’s cointegration test:

Once it is found from the unit root test that the variables are stationary, then the next step is to apply co-integration analysis to

examine whether a long run co-integration relationship exists among those variables or not. Pedroni method of co-integration allows for heterogeneity across individual members of the panel.

Table.04 Pedroni Residual Cointegration Test

	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>	<u>Statistic</u>	<u>Prob.</u>
Panel v-Statistic	54.48	0.0000	33.73	0.0002
Panel rho-Statistic	30.09	0.0008	25.33	0.1347
Panel PP-Statistic	14.11	0.1680	7.036	0.7221
Panel ADF-Statistic	21.73	0.1651	21.73	0.0165
Group rho-Statistic	1.749962	0.1599		
Group PP-Statistic	-0.572856	0.0834		
Group ADF-Statistic	-3.879218	0.0001		

From table 04 we can notice that long run relation between the Medi-Arab region exists since there is (06) cointegrations. Which means that an economic integration between: Morocco, Algeria, Tunisia, Libya, Egypt.

### **2.3- Panel long-run estimates (FMOLS)**

After assuming that there is a long run relationship between the Medi-Arab countries, now we move to the panel long run estimation, the variables coefficients are represented in table 05

Table05. FMOLS estimation results

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPC	0.979933	0.010545	92.92654	0.0000
IMPORTS	-2.11E-11	5.75E-12	-3.665255	0.0003
EXPORTS	6.17E-11	9.77E-12	6.319775	0.0000
LNFDI	-0.022852	0.008278	-2.760601	0.0064
LNIP	0.049830	0.008955	5.564230	0.0000
REER	-0.032017	0.010260	-3.120429	0.0021

Source : data procession

From table 5, we notice that all probabilities are less than 5% which means that all our variable are significant, and a long run relationship exists between them. So as a result of an economic integration between the countries under study:

- GDP per capita will increase since its coefficient is positive which means that living level for citizens may increase. As it expands employment by enabling people to move from country to country for work, or to earn a higher wage

- Imports will decrease when these countries cooperate in the field of trade by exchanging raw materials and products that don't exist in one country since there are no longer tariffs or quotas on trade of industrial goods. and exports will increase between them and to the external market as a unified market. The lower cost structure will also promote the firm's *international competitiveness* outside the trading blocs. "However, elimination of trade barriers also exposes a firm's home market to competition from firms located in other member countries, thus threatening less efficient firms" (Griffin/Pustay 2013, p. 288).

- Foreign direct investment will decline in the region, due to the civil wars in Syria and the Israel colonization in Palestine, but working together by cooperation agreements and by studying the gaps and economic-social problems will certainly bring solutions as an essential strategies to address the effects of conflicts and political instability that may affect the region.

- Industrial production will increase, liberalizing trade and foreign direct investment and the different regional alliances eliminating trade barriers, adopting a common external trade policy and allowing factors of production to move freely between members, will lead to new markets with regard to sourcing, and selling and to new sites for

production. Firms can reduce their production costs by capturing *economies of scale* when expanding their customer base within the trading bloc.

- Exchange rate registered also a decrease, which means that economic integration will lead to increase the value of currency especially if they unified one common currency as Euro in the European Union.

### **Conclusion**

Regional integration agreements have been an important topic in the economic literature that study the motives for their existence, theoretical background and the effects of these agreements on both the individual countries and the overall trading system. This study focuses on the economics of the Mediterranean Arab countries and testing the possibility of integration as Medi-Arab union. The results had approved that these countries can really benefit from the economic Union in various dimensions, social, economic and also in security... however conflicts in Syria, Lebanon and Palestine may cause some problems only if this integration was directed in a manner that may solve this issue. In addition money and trade union may raise competitiveness of local products and allow the region markets to integrate in the international markets in addition to the raise of currency values.

This study can be done in a better way using more advanced econometric and statistic methods used by the international organizations, because it's a good idea that can serve the personal and general interests.

### **References**

- Allen, R. L. (1963). *Economic Integration: Analytical and Empirical Survey*. In: University of Chicago Press.
- Baier, S. L., Bergstrand, J. H., Egger, P., & McLaughlin, P. A. (2008). Do economic integration agreements actually work? Issues in

- understanding the causes and consequences of the growth of regionalism. *World Economy*, 31(4), 461-497.
- Baier, S. L., Bergstrand, J. H., & Feng, M. (2014). Economic integration agreements and the margins of international trade. *Journal of International Economics*, 93(2), 339-350.
- Geldi, H. K. (2012). Trade effects of regional integration: A panel cointegration analysis. *Economic Modelling*, 29(5), 1566-1570.
- Habeeb, H. H. (2002). *The Euro-Mediterranean Partnership Pros and Cons: An Arab View*: Universal-Publishers.
- Hosny, A. S. (2013). Theories of economic integration: a survey of the economic and political literature. *International Journal of Economy, Management Social Sciences* 2(5), 133-155.
- Mohamed-Chérif, F., & Ducruet, C. (2016). Regional integration and maritime connectivity across the Maghreb seaport system. *Journal of Transport Geography*, 51, 280-293.
- Ndulu, B., Kritzinger-van Niekerk, L., & Reinikka, R. (2005). Infrastructure, regional integration and growth in Sub-Saharan Africa. *Africa in the World Economy*, 101.
- Śledziwska, K. Theory of Economic Integration. *Preferential Trade Agreements the Multilateral Trade System*

### Websites

<https://data.worldbank.org/>

<http://unctad.org/fr/Pages/statistics.aspx>

<http://dataportal.opendataforafrica.org/>

<http://atlas.cid.harvard.edu/>